الجزء الأول

الإطار النظري للبحث

الفصل الأول

الفصل التمهيدي

مقدمـة:

الصحافة من أكثر وسائل الإعلام تأثيراً على قطاعات النخب المجتمعية، حيث تلعب دوراً يزداد أهمية في الشرح والتفسير والتعليق على القضايا المختلفة خاصة عندما تثار قضية حيوية وذات أبعاد إقليميـة وتتطلب تحليلاً مستفيضاً، على عكس التغطية الخبرية[1] التي تهتم بها الوسائل الاعلامية الأخرى، فهي من أهم أدوات الاتصال، إلى جانب أن لديها القدرة على إثارة طموحات وآمال الشعوب في الدول النامية، وهو ما تحتاجه هذه الدول على المستويين الفردي والجماعي وحث الفرد على ضرورة التطلع إلى المستقبل والسعي وراء تحقيق مستوى حيـاة أفضل والإستعداد إلى العمـل وبذل الجهد من أجل تحقيـق ذلك.[2]

إن بحوث الإعلام التي تختص بمناقشة قضايا المياه في المنطقة العربية هي من أكثر البحوث التي تعنى بفهم المشكلات البحثية لدور وسائل الإعلام في مثل هذه القضايا الهامة لدراستها والوقوف على مواطن الضعف والقوة فيها، فهنالك علاقة مباشرة بين وسائل الإعلام وتغيير المفاهيم السائدة.

المنطقة العربية أو ما يعرف بالشرق الأوسط، اصطلاح جغرافي أوجدته القوى الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية ، ويشمل دول بلاد الشام والخليج العربي والعراق ووادي النيل "مصر والسودان"، إضافة إلى إيران وتركيا وقبرص، ويضيف إليها البعض الصومال وأثيوبيا وأفغانستان، حيث تعتبر المياه أحد أهم المعايير الرئيسية، إن لم تكن المعيار الأول الذي روعي عند رسم الحدود بين دول الشرق

---

(1)[1] علي عجوة، **مفهوم التنمية**، (جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، 1988م)، ص (335).

(2)[2] سامية محمد جابر، **الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث، النظرية والتطبيق**، (الاسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1990م)، ص (290).

الأوسط في بدايات القرن العشرين، حيث مثل شط العرب الحد الفاصل بين العراق وإيران، ونهر الفرات بين سوريا وتركيا ونهر الأردن ومنابعه وبحيرة طبريا حدوداً فاصلة.[1]

وقد تم توظيف قضية المياه في بعض دول المنطقة ، كما في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتركيا وأثيوبيا، لخدمة أهدافها في الدمج وإعادة التوزيع والاستخدام، أو إقحامها في بورصة حل قضايا وصراعات المنطقة المتعددة وعلى رأسها الصراع العربي – الإسرائيلي، بهدف تحقيق مكاسب على حساب الآخر وحرمانه من حقوق شكلت له علي مدي الزمن أماناً سياسياً واقتصادياً، ولهذا فقد شكل الصراع علي المياه جزءاً من صراع حضاري وعقائدي وعسكري شمل المنطقة بأكملها. ولأن موارد المنطقة محدودة لوقوعها جغرافياً في مناطق جافة وشبه جافة فقد ظلت المياه نقطة تجاذب وتنازع بين مختلف دولها، وباتت عملية تنمية المتاح واستكشاف المزيد منها، وتحديد أولويات استخدامها وتخفيض نسبة هدرها وفقدانها، تتطلب وضع استراتيجيات مائية واضحة علي المستويين الوطني والإقليمي تكون المياه فيها عنصر سلام وتوحيد لا عامل تفريق .

لذلك أهتمت البحوث العلمية بأهمية التوعية بهذه القضايا باعتبارها قضايا مرتبطة بحياة الانسان وأسباب وجوده، وتأتي وسائل الإعلام وفي مقدمتها الصحافة، للعب دور رئيسي للقيام بهذا الدور الهام بالتثقيف والتنوير وطرح الأفكار والمبادرات لمعالجة مثل هذا النوع من المشكلات.

الإطار المنهجي للبحث:

---

(1)[1] عزالدين طوقان عزالدين، **حرب المياه فى الشرق الاوسط**، (عمان : مركز الفارس للطباعة والتصميم،1991م)، ص (112).

الإحساس بالمشكلة:

إن مفهوم التنمية الشاملة ينبني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تعني من الناحية الحضارية تغييراً أساسياً في كل أنماط الحياة السائدة. يتبع هذا تغيير نوعي وكمي في صور العلاقات الاجتماعية والتعامل مع المشكلات في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع، بل يتجاوز هذا الدور بالتنبوء العلمي بالمشكلات قبل وقوعها وحث المجتمع والمختصين للتفكير الإيجابي وإيجاد البدائل والحلول المناسبة لها. وتأتي أهمية التوعية بقضايا الأمن المائي في المنطقة العربية والإحاطة بالمشكلات التي تعترض تناولها في مقدمة القضايا الحيوية التي تهم كل الشعب العربي، وتكتسب الصحافة أهميتها للعب دور محوري في هذه القضية باعتبارها من أبرز وسائل الإعلام وأكثرها قدرة على التفاعل المستمر مع جمهورها.

وقد لاحظ الباحث أن:

- الصحف العربية عموماً تولي اهتماماً أكثر للقضايا السياسية عن طريق إصدار صحف سياسية تعنى بتحليلها ودراستها وتتميز بمعدلات عالية في التوزيع والانتشار.
- تخصص الصحف ملفات متقطعة (ليست دورية) (لا تتجاوز ثلاث صفحات) أو صفحات متخصصة (صفحة أو صفحتان) وفي بعضها لا يتم تخصيص مساحات لطرح قضايا المياه والبيئة وإشكالاتها.

تحديد مشكلة البحث:

تظهر أهمية الصحافة في تناولها لقضايا المياه بإعتبارها من أهم وسائل الإعلام التي تساهم بفعالية في نهوض المجتمعات وتنميتها. [1] وقد لاحظ الباحث أن قضايا المياه في المنطقة العربية ذات بعد سياسي، على الرغم من أن مشاكل المياه تعود بشكل عام لأسباب لها علاقة بالطبيعة الجغرافية والظروف المناخية وإرتفاع معدلات النمو السكاني ، مع ملاحظة عدم وجود استراتيجيات مائية ووطنية وإقليمية تنظم عملية استغلال المياه واستخدامها، إلا أن المنطقة العربية، بالإضافة إلى ما سبق، متأثرة بعوامل أخرى من أهمها خلفية المنطقة المعقدة بأشكال الصراع السياسي والاقتصادي والعسكري والأيدلوجي، وتدخل القوى الدولية والإقليمية فيها لأسباب وإعتبارات متعددة، كإحتلال الأراضي الفلسطينية وإنشاء دولة إسرائيل وسيطرتها على معظم مصادر مياه حوض نهر الأردن، ومحاولتها استغلال مياه الموارد العربية الأخرى كالنيل والفرات والليطاني، هنا يجب أن تظهر مساهمة الصحافة في التعبير عن مجمل هذه القضايا وتناولها ومعالجتها باستخدامها للأساليب الإقناعيــة المختلفة (استمالة منطقية، استمالة عاطفية، الاستشهاد بنماذج في المجال .... الخ). واستخدام أشكال وفنون التحرير الصحفي (مقالات، حوارات، تقارير، أخبار ....الخ). في التناول الصحفي لهذه القضايا والتي قد تساهم في التأثير على الرأي العام نحو الاهتمام بالمياه وبرامجها، بالإضافة إلى عدم وجود دراسات سابقة في مجال التناول الصحفي لقضايا الأمن المائي في المنطقة العربية.

دوافع اختيار الموضوع:

1. **توفر إمكانات البحث ومتطلباته:**

---

(1)[1] عمر الخطيب ، **الإعلام التنموي**، (عمان: دار العلوم للطباعة والنشر،1983م)، ص (25).

إن هنالك عدة عوامل ساهمت في توفر إمكانات ومتطلبات هذا البحث منها:

- **توفر المعلومات الثانوية بمركز المعلومات وبرنامج الرصد الصحفي بوحدة تنفيذ السدود التابعة لوزارة الموارد المائية والكهرباء مما أتاح للباحث (بحكم طبيعة عمله بإدارة الإعلام) الاطلاع عليها والإلمام بمعطيات البحث.**
- **توفر نسخ أرشيفية ورقية لصحف الرأي العام السودانية أما الأهرام المصرية فتتوفر (بموقع الانترنت) للفترة المراد دراستها.**
- **توفر الإحصائيات الخاصة بمجتمع البحث والعينة المراد دراستها.**
- **وجود عدد من الخبراء والمختصين في مجالات المياه والإعلام داخل مجال عمل الباحث.**
- **من خلال الدراسة الأكاديمية السابقة للباحث (الماجستير) إلى جانب الخبرة العلمية في مجال الإعلام مكنته من معرفة الأسس والأساليب العلمية لمناهج البحث والتصدي للمشكلات في المجال الإعلامي والوصول إلى أسبابها وإمكانية إيجاد الحلول لها.**

2. **اهتمامات الباحث وطموحاته:**

إن طبيعة عمل الباحث في إدارة الإعلام بوحدة تنفيذ السدود – وزارة الموارد المائية والكهرباء، وفي رئاسة تحرير مجلة سد مروي، بالإضافة إلى التجارب السابقة في الصحف السودانية (صحيفة الرأي العام)، وفي تحرير وصياغة الأخبار والمواد الصحفية المختلفة، ومشاركته في العديد من السمنارات وورش العمل المتخصصة في مجال مشاريع المياه، وقيامه بالعديد من البحوث الميدانية مع خبراء سودانيين وأجانب

في هذا المجال، دعمت من رغبته في تطوير الأداء الصحفي تجاه قضايا الأمن المائى بالمنطقة العربية.

أهمية البحث:

الماء هبة من الله سبحانه وتعالى لأعمار الأرض ونمائها لقوله تعإلى)) وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى- إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنزلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (( ) صدق الله العظيم([1]، وقوله تعالى:" أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَسَلَكَهُ يَنابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعاً مُخْتَلِفاً أَلْوانُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَراهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطاماً إِنَّ فِي ذلِكَ لَذِكْرى لِأُولِي الْأَلْبابِ "(صدق الله العظيم).[2]

تعتبر المصادر المائية واحدة من أهم مقومات الحياة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث في الأعوام القادمة، كما أنها أحد مهددات الأمن القومي العربي، والتي من المتوقع حدوث حروب ونزاعات حولها، حيث تلعب الصحافة دوراً مهماً في التبصير والتعريف بقضايا المياه وإشكالاتها ورفع الوعي العام بضرورة المحافظة عليها إلى جانب التركيز على الحقوق تفادياً لوقوع خلافات محتملة وتمليك الرأي العام كافة المعلومات المتعلقة بها وتتقدم الصحافة في هذا المضمار، كأحد أجهزة الإعلام الاكثر فاعلية وتأثيراً من حيث المعلومات غير- النمطية التي تتسم بالتنوع والتجدد الدائم كالأخبار وتحليل الأحداث والوقائع وتعليل الظواهر وأعمدة الرأي وغيرها.

---

(1)[1] قرآن كريم ، **الآية 57 من سورة الأعراف** .

(2)[2] قرآن كريم ، **الآية 21 من سورة الزمر** .

أهداف البحث:

هنالك عدد من الأهداف سعت هذه الدراسة إلى تحقيقها أهمها:

1) التعريف بالدور الذي تقوم به الصحافة العربية في المجتمعات النامية وبصورة خاصة تناولها للقضايا التي تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة كما في قضية المياه وأمنها.
2) تبيان الفائدة التي تعود على هذا المجتمع من جراء قيام الصحافة بدورها تجاه التوعية بقضايا المياه.
3) الإحاطة بطرق تناول الصحافة العربية للقضايا ذات الأبعاد الإستراتيجية والمرتبطة بمصالح شعوبها.
4) الوقوف علي السياسات الإعلامية للمؤسسات الصحفية موضوع الدراسة من خلال تحليل المحتوي لمعرفة مدى مواءمة هذه السياسات للتطورات المتسارعة التي تحدث في ملفات المياه في المنطقة العربية.
5) تهدف الدراسة إلى معرفة الآثار الايجابية والسلبية التي تحكم العلاقة بين الصحافة والمؤسسات والهيئات العاملة فى مجال المعلومات حول المياه لتقديم الخدمة الصحفية الأكثر فاعلية في إحداث الانفعال المطلوب بهذه القضايا.
6) الوقوف علي المهددات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لقضايا المياه بالمنطقة العربية لتحديد الآليات والمعينات التي تساهم في تطوير الخدمة الصحفية التي تتناول هذا النوع من القضايا الهامة.
7) الالمام بالاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية للمياه لمعرفة مدى استفادتها من الصحافة كوسيلة اتصال لتحقيق أهدافها في التوعية.

8) تطوير القائم بالخدمة الصحفية ومعرفة حجم المعلومات التي يمتلكها وطرق توظيفها ومعالجتها بالفنون الصحفية المعروفة لتعود فائدتها على المجتمع بأسره.

تساؤلات الدراسة:

1. ما هو الدور الذي تلعبه الصحافة العربية بالتعريف بمفهوم الأمن المائى العربى؟
2. ما مدى مساهمتها في تحقيق أعلى قدر من الوعى العام بهذه القضية؟
3. كيفية تناول الصحافة للقضايا المتعلقة بالمياه وأمنها في المنطقة العربية؟
4. ما هي المعوقات التي تعترض أداءها؟
5. ما هي الأشكال الاتصالية والأساليب الإقناعية التى استخدمتها الصحافة في تناولها لقضايا الأمن المائي العربي؟
6. هل استطاعت الصحافة العربية أن تساهم في التنبوء بالمشكلات الناجمة عن شح الموارد المائية؟
7. هل يمكن أن تساهم الصحافة العربية في احتواء الآثار المترتبة على الصراع حول الموارد المائية بين الدول؟
8. هل تم التناول الصحفي لقضايا الأمن المائي بموضوعية ومهنية؟
9. ما أهمية السياسة الإعلامية المتبعة للصحف في مجال الموارد المائية فى المنطقة العربية فى رفع الوعى العام بهذه القضية؟
10. ما هي درجة قبول (الجمهور المستهدف) للصحافة العربية كأداة مساهمة في إحداث التغيير المطلوب تجاه هذه القضية؟

بعض مفاهيم الواردة بالدراسة:

الصحافة لغةً: وجمعها صحف وصحائف جاءت في المصباح المنير لأحمد بن علي الفيومي بمعني قطعة جلد أو قرطاس كتب فيه، أما صحافة بمعنى (Press) فقد وردت في قاموس اكسفورد وهو معنى مرتبط بالطبع والطباعة ونشر الأخبار والمعلومات. وفي تعريف آخر يقصد بالصحيفة الكتاب.[1] أما الصحيفة في المعجم الوسيط فتعني إضمامة من الصفحات تصدر يومياً أو في مواعيد منتظمة، غير أن الشيخ نجيب حداد صاحب صحيفة لسان العرب في الاسكندرية هو أول من استخدم لفظ الصحافة بمعني صناعة الصحف.

واصطلاحاً: هي نشرة دورية تشتمل على أخبار ومعارف تتضمن سير وحوادث وشواهد

وانتقادات تعبر عن مشاعر الرأي العام وتعرض على الجمهور عن طريق البيع الفردي أو الاشتراك السنوي.[1]

اتصال: أصل الكلمة)لاتيني) Communis تعني الشئ المشترك . والفعل اللاتيني Communicate معناه يذيع أو يشيع فالاتصال أمر أعمّ من الإعلام وأقدم.[2] الإنسان يتصل بذاته وبغيره والاتصال الذاتي هو ما يحدث داخل عقل الفرد ويتضمن أفكاره وتجاربه ومدركاته وفي هذه الحالة يصبح المرسل هو الملتقي ذاته. **أما تعريف الاتصال فهو**: (أن الاتصال عملية يتم بمقتضاها تفاعل بين مرسل ومستقبل ورسالة

---

(1)**(1)** إسماعيل بن حماد الجوهري ، **الصحاح** (القاهرة :بدون دار النشر، 1982م) ط 2، ص (142).

(1)**(1)** سليمان صالح، **مقدمة في عالم الصحافة**، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 1994م)، ص(4).

(2)**(2)** سامية محمد جابر، **الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث النظرية والتطبيق**، (الاسكندرية: دار المعارف، 1990 م) ص(39).

في مضامين اجتماعية معينة، وفي هذا التفاعل يتم نقل أفكار ومعلومات ومنبهات بين الأفراد عن قضية، أو معني مجرد أو واقع معين.

الإعلام: هو الأخبار، والإعلام والاتصال الجماهيري شئ واحد، ففي الفرنسية أن الإعلام (information L) هو نفس تعبير الاتصال الجماهيري في اللغة الانجليزية (Mass communication) وأن استخدامنا لكلا التعبيرين بمعنى واحد في اللغة العربية لا غبار عليه.[3]

تنمية: نما المال بمعنى زاد وكثر. مفهوم التنمية في اللغة يعني ارتفاع الشئ من موضعه إلى موضع آخر.[4] وهي التغيير النوعي في كافة جوانب حياة الإنسان والمجتمعات، وهي إما أن تكون تنمية اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو هي تغييرات ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل الإرادي لتوحيد التفاعل بين الطاقات البشرية وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البناء والنمو.[1]

الامن: في كتاب مختار الصحاح تم تعريفه في باب (أمنه) تعريف الأمن (بأنه من الأمان والأمانة بمعني واحد (أمن) من باب فهم وسلم وأماناً وآمنه فهو آمن وآمنه .

---

(3)[3] كرم شلبي، **معجم المصطلحات الإعلامية**، (القاهرة : دار الشروق، 1989 م) ط 1 ، ص(151(.

(4)[4] أحمد علي المقري الفيومي، **المصباح المنير**، (القاهرة: المطبعة الأميرية، بدون تاريخ) ج 1 ، ط 1 ، ص (154).

(1)[1] محمد عبد العزيز عجيبه وآخرون، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، (القاهرة ، بدون ناشر ،1991 م)، ص (83).

الامن القومي : تعريفه (بأنه عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ عل كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية والإقليمية).[2]

الأمن المائي العربي : مصطلح حديث تعود جذوره إلى اتفاقية (سايكس- بيكو) عام 1916 م التى وقعت بين بريطانيا وفرنسا وكانت المقدمة لوعد بلفور، وقد طلبت الحركة الصهيونية أن يكون للوطن القومي لليهود المحدد في وعد بلفور، حدوداً مائية وكان الهدف من ذلك السيطرة على مصادر المياه العربية. وهو(تأمين كيان الدول العربية ضد الاخطار القائمة والمحتملة في مجال المياه و التي تهدد الدول العربية داخلياً و خارجياً لتحقيق غاياتها واهدافها القومية في مجال التنمية الشاملة مع الاخذ في الاعتبار كل الاوضاع والمتغيرات المحلية والإقليمية و الدولية .

---

(2)[2] أمين هويدي، **أزمة الخليج أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس**، (القاهرة: دار الشروق، 1991م)، ط 1، ص (28).

الدراسات السابقة :

اطلع الباحث على العديد من الدراسات التي تتناول قضايا الصراع حول موارد المياه في الوطن العربي، بالإضافة لدراسات أخرى تتناول دور الصحافة في خدمة المجتمعات العربية، وتناول قضاياها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولكن لم يجد الباحث دراسة متخصصة عن الصحافة العربية ودورها فى رفع الوعي بقضايا الأمن المائي في المنطقة وفيما يلي نستعرض الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

تناول الصحافة العربية لقضايا اتهام السودان بالإرهاب ، دراسة تحليلية مقارنة علي صحيفتي أخبار اليوم السودانية – الأهرام المصرية، في الفترة من يونيو 1995م – 1996م.[1]

الهدف من الدراسة:

استهدفت الدراسة تناول الصحافة العربية لقضايا أتهام السودان بالإرهاب من خلال ما كتب فى الصحافة العربية ممثلة في صحيفتي أخبار اليوم السودانية والأهرام المصرية لمعرفة كيفية التناول وتعامل الإعلام العربي مع القضايا التي تمس كيان المجتمعات وتهدد أمنها، وهل تواكب الصحافة الأحداث مواكبة تتصف بالمصداقية وتخضع للمعالجة الميدانية ومعرفة طبيعة التغطية الإعلامية إذا كان لها دور في مضاعفة نسبة جرائم

---

(1)[1] رفيعة فضل الله مصطفى، **تناول الصحافة العربية لقضايا إتهام السودان بالإرهاب، دراسة تحليلية على صحيفتي أخبار اليوم السودانية – الأهرام المصرية في الفترة من يونيو 1995م – 1996م** ، (الخرطوم : كلية الإعلام ، جامعة أمدرمان الإسلامية 2005م)، دراسة دكتوراة غير منشورة.

العنف والإرهاب، ومدى تأثير وسائل الإعلام في جوهر السياسة الدولية، وما هي أتجاهات مضمون الصحف عن قضايا أتهام السودان بالإرهاب.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج التكاملي الذي يتضمن المنهج التاريخي، كما استخدمت المنهج المقارن لمعرفة أوجه الاتساق والاختلاف بين الصحيفتين، ومنهج الدراسة المسحية بالتركيز على تحليل المضمون في الجزء التطبيقي.

أهم النتائج:

- **ليس هنالك مفهوم واضح ومحدد للإرهاب في الصحافة العربية.**
- **الأنظمة الصحفية هي انعكاس للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع العربي.**
- **اتهام أي دولة بالإرهاب يرتبط بمدى علاقة الدولة بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.**

الدراسة الثانية:

دور الصحافة السودانية فى دعم الوحدة الوطنية، دراسة وصفية تحليلية لصحيفة أخبار اليوم، من أبريل 1996م – 2001م.[1]

أهداف البحث :

هدف هذا البحث إلى الالمام بمدى استطاعة الصحافة السودانية أن تدعو لحل قضية الوحدة وهل الاداء الصحفي يتناسب مع هذه القضية. كما هدف البحث إلى إبراز حجم الاهتمام بالمشكلة واستعراض واجبات الصحافة في البناء الوطني، وتحديد دورها في تحقيق الوحدة ومعرفة طبيعة تناول قضية

---

(1)[1] ناهد حمزه محمد صالح، **دور الصحافة السودانية في دعم الوحدة الوطنية، دراسة وصفية تحليلية لصحيفة أخبار اليوم من ابريل 1996م – 2001م**، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية، قسم الإعلام، 2002م) دراسة دكتوراه غير منشورة.

الوحدة الوطنية من منظور صحفي، حيث يبحث عن موقع القضية في التغطية الصحفية، وما هو شكل الحكم الذي تطرحه الصحافة، وما هي أبرز المصادر وهل هنالك قيود تحول دون تأدية واجبها وهل أسهمت الصحافة إيجابياً في حل هذه المشكلة.

منهج الدراسة:

وقد اتبع البحث المنهج المتكامل والذي يحتوي على المنهج الوصفي والمنهج المسحي والمنهج التاريخي والوثائقي وتحليل المضمون للاستبانة والصحف.

أهم النتائج:

- **تركيز نشر الأخبار في الصفحة الأولى بنسبة 63%.**
- **الأداء الصحفي لم يتناسب مع أهمية القضية وتطوراتها باعتبارها من القضايا الأمنية.**
- **مساهمة الصحيفة في دعم الوحدة ، إيجابية.**
- **تركيز الصحافة على وسائل الإقناع العاطفية.**
- **الاعتماد على الفن الصحفي (الخبر).**
- **القيود التى يفرضها النظام السياسي تتحكم في العمل الصحفي.**

الدراسة الثالثة:

دور الصحافة العربية في مواجهة الدعاية الصهيونية، دراسة تحليلية علي صحيفة القدس العربي، للفترة من 2000م – 2001م.[1]

أهداف البحث:

---

(1)[1] نبيلة محمد أحمد علي، **دور الصحافة العربية في مواجهة الدعاية الصهيونية، دراسة تحليلية علي صحيفة القدس العربي، للفترة من 2000م – 2001م**، (الخرطوم: كلية الإعلام، جامعة أمدرمان الإسلامية، 20005م – 2007م)، دراسة ماجستير غير منشورة.

يتناول البحث دور الصحافة العربية في مواجهة الدعاية الصهيونية وهي دراسة وصفية تحليلية لصحيفة القدس العربي. وقد تمثلت مناقشة قضية الدعاية الصهيونية لبناء هيكل سليمان في المسجد الأقصى. وكيف تستطيع الصحافة العربية مواجهة هذه الدعاية، هدف البحث للتتبع والترصد والدراسة والتحليل للبيانات والمعلومات والوسائل والأساليب التى تتبعها الدعاية الصهيونية في تنفيذ مخططاتها وكثافة الدعاية الصهيونية وغياب الدعاية العربية.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي والمنهج المسحي لأن طبيعة البحث وصفية، أما الإطار العملي فقد اشتمل على تحليل مضمون لعينة عمدية، وذلك لأن الصحيفة بها 20 صفحة واختار الباحث الصفحة التاسعة التى تسمى (صحف عبرية).

أهم النتائج:

- **إن الصحافة العربية تستطيع مواجهة الدعاية الصهيونية ولكنها لا تقوم بهذا الدور وإنما كل ما قدمته كان عبارة عن عرض حالة.**
- **العمل على إيجاد صحافة عربية تؤدي ما عليها من واجبات.**

الدراسة الرابعة:

تغطيـة الصـحافة للكـوارث والأزمـات، دراسـة حالـة فيضـان نهـر القـاش بالتطبيق على عينة من الصحف السودانية، في الفـترة مـن يوليـو 2003 حـتى يونيـو 2006م[1].

أهداف البحث:

هدف البحث عبر فصوله ومباحثه المتعددة إلى استعراض تغطية الصحافة السودانية للكوارث والأزمات بالتطبيق على صحف الرأي العام وأخبار اليوم وألوان والأيام من خلال دراسة الحالة (كارثة وأزمات فيضان نهر القاش عام 2003م) والتي تأثرت بها مدينة كسلا، كما هدف إلى استنباط الحلول والتوصيات من خلال اعتماد خطوات إجرائية إحصائية تحليلية تقود لنتائج ترسم منهج علمي تسترشد به الصحافة في أداء رسالتها عند تغطية الأزمات والكوارث مستقبلاً.

منهج البحث:

استخدم الباحث عدة مناهج، الوصفي، التاريخي، والمقارنة، كما استخدم أدوات جمع المعلومات مثل الملاحظة، المقابلات، واستمارة جمع البيانات ودراسة الحالة وتحليل مضمونها.

أهم النتائج:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

---

(1)[1] عصام الدين عثمان زين العابدين، **تغطية الصحافة للكوارث والأزمات، دراسة حالة فيضان نهر القاش، بـالتطبيق علـى عينـة مـن الصـحف السـودانية، فـي الفـترة مـن يوليـو 2003م حـتى يونيـو 2006م** ، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية، كلية الإعلام ،2010م) ، دراسة دكتوراة غير منشورة.

- **حاولت الصحف تنوع أشكال التغطية المصاحبة لتحرير موضوعات الكارثة وأزماتها بطريقة متوازنة، وكان الاعتماد على الأشكال الإخبارية.**
- **زاد استخدام الصحف للمعلومات المجهولة المصدر في تغطيتها لكارثة وأزمة فيضان القاش.**
- **اهتمت الصحف بتوظيف مصادر معلوماتها عن الكارثة والأزمات كل حسب سياسته التحريرية.**
- **أظهرت الصحف اختلافاً في ترتيب أولويات أهداف التغطية لموضوعات وأزمات نهر القاش وذلك لتباين الأيدولوجيات والتوجهات الفكرية لكل صحيفة.**

الدراسة الخامسة:

دور الصحافة في نشر الوعي الأمني، دراسة تطبيقية على صحيفة أخبار اليوم في الفترة من 2003-2008م.[1]

أهداف البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور الصحافة في نشر الوعي الأمني وبيان أهم الأساليب والطرق المستخدمة في ذلك، وذلك عبر الوقوف على العلاقة بين الصحافة والمجتمع، وطبيعة الإعلام الأمني ومفهومه والتوعية الأمنية ومجالاتها ووسائلها، عناصر الاتصال في الإعلام الأمني، ويتضمن

---

(1)[1] محمدين أبوالقاسم عبد الله، **دور الصحافة في نشر الوعي الأمني، دراسة تطبيقية على صحيفة أخبار اليوم في الفترة من 2003-2008م**، (الخرطوم: كلية الإعلام، جامعة أم درمان الإسلامية، 2011م)، دراسة ماجستير غير منشورة.

أيضاً تأثير الصحافة على المجتمع والتعرف علي الأساليب الصحفية المستخدمة في نشر الوعي الأمني.

منهج البحث:

استخدم الباحث في الإطار النظري المنهج الوصفي التاريخي وفي الإطار العملي المنهج الإحصائي وتحليل المضمون والاستبيان.

أهم النتائج:

- **الصحافة تقوم بدور فاعل في عملية خلق الوعي الأمني وتستخدم الأشكال الصحفية، الخبر، والمقال والتحقيق والتعليق والكاريكاتير.**
- **تهتم صحيفة أخبار اليوم بالقضايا السياسية التي تتخللها بعض الموضوعات الأمنية، وتهتم بنشر الوعي الأمني بين قرائها مستخدمة الوصف والحكايات وتهتم بنشر البلاغات ذات الصلة بالجريمة التي تحدث داخل المجتمع.**

الدراسة السادسة:

تناول الصحافة السودانية لقضايا البيئة، دراسة تطبيقية علي صحيفتي الرأي العام والسوداني، في الفترة من 2009م – 2010م.[1]

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى رفع المستوى المعرفي لدى المواطن وذلك بتخصيص صفحات وبرامج بيئية بوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، يقوم بإعدادها صحفيون متخصصون في مجال الإعلام البيئي، بالإضافة لترسيخ

---

(1)[1] هند تاج السر عثمان، **تناول الصحافة السودانية لقضايا البيئة، دراسة تطبيقية علي صحيفتي الرأي العام والسوداني، في الفترة من 2009م- 2010م** ، (الخرطوم: كلية الإعلام، جامعة أم درمان الإسلامية، 2012م) ، دراسة دكتوراه غير منشورة.

المفهوم المؤسسي للإعلام والتوعية المائية وتفعيل دور المواطن تجاه موضوعات المياه داخل الموسسات والمنازل والمجتمع المحلي وخاصة فيما يتعلق بمفهوم الحصاد المائي وصيانة مرافق المياه والحد من التبذير إلى جانب الطرق الإعلامي للحد من مخاطر الجفاف والتصحر ونشر معلومات ونتائج البحوث.

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في الجزء النظري والمنهج التحليلي (تحليل الاستبانة وتحليل المضمون) والمقارنة في الجزء العملي.

أهم نتائج الدراسة:

- إن مشكلة الاعلام البيئي تكمن في عدم وجود الصحفي البيئي المتخصص.
- تناول وسائل الإعلام لقضايا المياه والجفاف والتصحر ضعيف للغاية.
- طبيعة المشكلة البيئية لا تشكل سبق صحفي إلا إذا تعلقت بكارثة بيئية أو بأضرار فادحة.
- غياب المنظومة المعلوماتية التي تسهم في بناء الوعي البيئي (وطنياً وإقليمياً)، مثل دول حوض النيل.

علاقة الدراسة بالدراسات السابقة:

الدراسات السابقة التي تم استعراضها، لديها ارتباط بطبيعة هذا البحث، باعتبار أنها بحوث إعلامية تهتم بالصحافة، وقد استفاد الباحث منها في التعرف على منهجها، وقد اكتشف الباحث مدى التقارب والاختلاف بينها وبين هذا البحث وذلك علي النحو التالي:

1. **الدراسة الأولى:** اهتمت بتناول الصحافة العربية لقضايا اتهام السودان بالإرهاب، دراسة تحليلية مقارنة على صحيفتي (أخبار اليوم السودانية –

الأهرام المصرية) ولها علاقة بموضوع هذه الدراسة، من حيث مجتمع الدراسة وطريقة التناول الصحفي للقضايا بالصحافة العربية، لكنها اهتمت بالجانب السياسي واختارت قضية الإرهاب بينما هذا البحث اختار الأمن المائي، إلى جانب أنها اهتمت بالتطبيق علي الأهرام المصرية وهذه الميزة تتفق فيها الدراستان، بينما تختلف في الصحف السودانية حيث اختارت صحيفة أخبار اليوم بينما اختار هذا البحث صحيفة الرأي العام السودانية.

2. **الدراسة الثانية**: تناولت دور الصحافة السودانية في دعم الوحدة الوطنية، دراسة وصفية تحليلية لصحيفة أخبار اليوم، استفاد الباحث منها في معرفة طرق التناول الصحفي للصحف السودانية، وقد اتفقت الدراستان في استخدام ذات المنهج وطريقة التحليل، غير إن الإطار النظري للدراستين يختلف كلياً ، بينما مجتمع الدراسة يختلف نسبياً، فهي استهدفت مجتمع الصحافة السودانية بينما هذا البحث استهدف الصحف العربية.

3. **الدراسة الثالثة**: دور الصحافة العربية في مواجهة الدعاية الصهيونية، دراسة تحليلية علي صحيفة القدس العربي، وهي من الدراسات الإعلامية والصحفية التي تناقش قضايا تهم المنطقة العربية وتتلاقي في هذه الميزة مع هذا البحث، غير أنها اهتمت بالدعاية الصهيونية بينما هذا البحث اهتم بقضايا المياه، وهي تناولت صحيفة واحدة من دولة عربية واحدة بينما هذا البحث تناول صحيفتين من دولتين عربيتين مختلفتين.

4. **الدراسة الرابعة**: تناولت تغطية الصحافة للكوارث والأزمات، دراسة حالة فيضان نهر القاش بالتطبيق على عينة من الصحف السودانية، وتلتقي هذه الدراسة مع البحث في تشابه وارتباط الموضوع بقضايا المياه والصحافة بينما

تختلف في شمولية هذا البحث وارتباطه بالأبعاد المحلية والاقليمية بينما هذه تعتبر دراسة حالة محددة.

5. **الدراسة الخامسة**: تستعرض دور الصحافة في نشر الوعي الأمني، بالتطبيق على صحيفة أخبار اليوم، وتتفق الدراستان حول أهمية رفع الوعي الأمني للمجتمعات، حيث تركز الدراسة المستعرضة علي الوعي الأمني ومدى ارتباطه بالجريمة في السودان، فيما يذهب هذا البحث إلى مناقشة المهددات الأمنية ذات الابعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومدى تأثيرها على الأمن المائي العربي.
6. **الدراسة السادسة**: تهتم بتناول الصحافة السودانية لقضايا البيئة، دراسة تطبيقية على صحيفتي الرأي العام والسوداني، وهي من الدراسات وثيقة الصلة بهذا البحث، حيث اهتمت بالتناول الصحفي لقضايا البيئة الكلية، بينما تناول هذا البحث قضية جزئية من قضايا البيئة وهي المياه، ويأتي الاختلاف بينهما حول حدود البحث ومجتمعه، والفترة الزمنية لدراسة عينة البحث، حيث امتدت في هذا البحث لأربعة أعوام بينما الدراسة لم تتجاوز عاماً واحداً.

المنهج المستخدم فى الدراسة:

يستخدم الباحث في دراسته المناهج التالية:

فى الجزء النظري يستخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي والمنهج المقارن، أما في الجزء التطبيقي فيستخدم المنهج التحليلي الإحصائي (تحليل المضمون).

أولاً: المنهج الوصفي:

يلجأ الباحث إلى استخدام هذا الأسلوب حين يكون على علم ببعض أبعاد وجوانب الظاهرة التي يريد دراستها، ولكنه يريد التوصل إلى معرفة قطعية ودقيقة وتفصيلية عن عناصر الظاهرة، فهي تحقق فرصاً أفضل لها كما أننا قد نصل إلى استنتاجات تفيد في وضع سياسات أو إجراءات مستقبلية خاصة بها.[1] فالبحوث الوصفية ترصد حالة معينة سواءً كان وصفاً أو خصائص مادية لأفراد الرأي العام أو مجموعات أو نشاطات إنسانية أو مؤسسات أو حتى أنماط من التفاعل بين البشر كالتنافس أو التعاون أو الصراع .

وقد يكون هذا الرصد كيفياً أو يعبر عنه كمياً كما أنه يركز على وضع قائم في وقت معين، أو يكون تتبعياً أي مستمراً لفترات طويلة أو يجري علي مرات متعددة، كما أنه قد يكون لخصائص ظاهرة أو قد يكون متعمقاً أو يكون لدراسة ظاهرة واحدة، والتباين في دراسة الظاهرة قد يرتبط بنوع الدراسة سواء كانت بحثاً مكملاً أو قصيراً أو بحثاً متعمقاً طويلاً. ويمكن أن تضم قائمة البحوث الوصفية الأساليب الآتية:

1) حالات تحليل المضمون أو تحليل المحتوي (Content Analyses).
2) البحوث المسحية (Survey Research)) وتشمل الاستبيان والمقابلات وخلافه.
3) الملاحظات (Observation).
4) دراسة الحالة (Case Study).
5) تحليل العمل والنشاط (Job and Activity Analyses).
6) البحوث المكتبية والوثائقية (Library and Documentary).

ثانياً: المنهج التاريخي (Historical Research):

---

(1)[1] مختار عثمان الصديق، **مناهج البحث العلمي** (الخرطوم: ايثار للطباعة، 2006 م) ط 1، ص) 38) .

يستخدم المنهج التاريخي للحصول على أنواع من المعرفة عن الماضي من خلال دراسة بعض المشكلات الأساسية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، ذلك لأننا كثيراً ما يصعب علينا فهم الحاضر دون الرجوع إلى الماضي، فالحياة المعاصرة قائمة على الحياة السابقة وامتداد لها، فالباحث لا بد له أحياناً من الرجوع إلى الماضي ودراسة الحوادث والوقائع السابقة من أجل تحليل حقائق المشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي تشكل الحاضر. والمنهج التاريخي له أسلوبه الخاص وله خطوات معينة يتم اتباعها، ومصادر البحث التاريخي متنوعة تشمل كل أنواع الوثائق من السيرة الذاتية والمذكرات وكذلك الوثائق والسجلات ومختلف أنواع النشاط والفنون، ومن خلال تحليل كل ذلك ونقده وصياغة فروض مناسبة، نصل في النهاية إلى استنتاجات وخلاصات معينة.[1]

ثالثاً: تحليل المضمون:

إن تحليل المضمون قد أصبح منهجاً يعتز به الباحثون المعاصرون ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى الجانب الكمي الذي يعد من معالم البحث العلمي في عصرنا الحاضر، وعلينا أن نفرق بين البحوث الإيجابية البناءة وغيرها مما يتخذ الشكل الإحصائي. غير أن إرفنج جانيس (Irving Janis) يري أن تحليل المضمون هو أسلوب البحث الذي يهدف إلى تحليل المحتوى الظاهر لمادة الاتصال عن طريق تبويب خصائص المضمون وتصنيفها وفقاً لقواعد يحددها الباحث تحديداً علمياً يساعده على الوصول إلى نتائج ذات مغزى . ولكن إيثل سولا بول (Ithiel de sola puol) يضيف إلى الجانب الظاهري السطحي القابل للعد والإحصاء جوانب المعني والعلاقات بين

---

(1)[1] مختار عثمان الصديق، **مناهج البحث العلمي**، المرجع السابق، ص(101).

المعاني، بل أنه يعتبر أن الصمت مثلاً في الموسيقى يعد جزءاً لا يتجزأ من اللحن أو النغم، كذلك الفراغ الأبيض في الصفحة المطبوعة مكملاً للشكل العام للصفحة.[1]

أدوات جمع البيانات:

أولاً: تحليل المضمون

ثانياً: الاستبيان.

ثالثاً: المقابلات .

رابعاً: الملاحظات.

الإطار المكاني للبحث:

يتناول هذا البحث دراسة الصحافة العربية وطرق تناولها لقضايا الأمن المائى، في المنطقة العربية بحدودها الجغرافية المعروفة، بالتطبيق على صحيفتى الرأى العام السودانية والأهرام المصرية.

الفصل الثاني

(1)[1] إبراهيم إمام، **الإعلام الإذاعي والتلفزيوني**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1985م)، ط 2، ص(15).

النزاعات حول المياه

المبحث الأول: موارد المياه في المنطقة العربية.

المبحث الثاني: النزاعات حول المياه في العالم.

المبحث الثالث: المياه والقانون الدولي.

المبحث الرابع: المبادئ العامة للاتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية للعام 1997م.

المبحث الأول

موارد المياه في المنطقة العربية

تقدر الموارد المائية الإجمالية في المنطقة العربية في بداية القرن العشرين بحوالى 295 مليار متر مكعب، وثمة عدة تقديرات في هذا الشأن تتفاوت بين 276 مليار متر مكعب وفقاً لتقدير البنك الدولي والامم المتحدة، و 315 مليار متر مكعب وفقاً لتقدير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1993 م، و 352 مليار متر مكعب وفقاً لتقديرات المعهد الدولي للموارد المائية، ويبدو أن 300 مليار متر مكعب هو الرقم الأقرب للحقيقة إذا تذكرنا أن للبخر دوراً كبيراً في خفض هذه الأرقام في مناطق تشتد فيها الحرارة ويسودها الجفاف في الوطن العربي .[1]

متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً يعكس المعيار الذي تدور حوله كل الدراسات عن مستوى كفاية المياه العذبة في العالم ، ومن منظور عالمي اعتبر معدل (1000) متر مكعب سنوياً من المياه المتجددة للفرد في المتوسط هو الحد الذي دونه يتعرض البلد لمشكلة ندرة مياه تعرقل التنمية وتوثر سلباً على صحة المواطنين. أما من منظور إقليمي فهنالك شبه اتفاق على أن معدل(500) متر مكعب للفرد سنوياً يعتبر حداً مناسباً للمناطق الجافة وشبه الجافة أو القاحلة ومنها منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية بشكل خاص.[2]

الأنهار الدولية في منطقة الشرق الأوسط :

---

(1)[1] رمزي سلامة، **مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية**، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2001م)، ص (26).

(2)[2] المرجع السابق، ص (9).

يرى العلماء بأن عناصر الإقليم الجغرافي تتكون من الموقع والطبوغرافيا والمناخ والهيديوغرافيا "علم المياه". وبما أن الجغرافيا السياسية تهتم "بدارسة الروابط بين الأرض والسياسة تحدد بمعطيات جغرافية" كما يقول (كاول هاسهوفر)،[1] فقد كانت المياه أحد المعايير الرئيسية إن لم تكن المعيار الأول الذي روعي عند رسم الحدود بين دول الشرق الأوسط في بدايات القرن العشرين، حيث اعتبر شط العرب الحد الفاصل بين العراق وإيران، ونهر الفرات بين سوريا وتركيا، ونهر الأردن ومنابعه وبحيرة طبريا حدوداً فاصلة بين الأردن وفلسطين ولبنان وسوريا.

يمكننا القول بأن مشكلة المياه بدأت منذ ذلك التاريخ وظهرت تعقيداتها بعد ما وظفتها بعض دول المنطقة، كإسرائيل وتركيا وأثيوبيا، لخدمة أهدافها السياسية والاقتصادية، وعندما سعى البعض لأن يجعل منها هدفاً للدمج وإعادة التوزيع والاستخدام، أو إقحامها في بورصة حل قضايا صراع المنطقة المتعددة وعلى رأسها الصراع العربي- الإسرائيلي، بهدف تحقيق مكاسب على حساب البعض الآخر وحرمانه من حقوق شكلت له على مدى الزمن أماناً سياسياً واقتصادياً، ولهذا فقد شكل الصراع على المياه جزءاً من صراع حضاري وعقائدي وعسكري شمل المنطقة بأكملها وكان للولايات المتحدة وإسرائيل دور كبير في إشعاله.

ترى (جويس ستار)، مؤسسة ورئيسة مبادرة قمة المياه الكونية ومؤلفة كتاب (حروب المياه في الشرق الأوسط)، أن نجاح هذه الاستراتيجيات يتطلب إعادة "هندسة الشرق الأوسط" من جديد، باعتبار المياه مشكلة المستقبل وأحد أهم عوامل التغيير في المنطقة إلى جانب النزاعات الإقليمية والقوميات والأنظمة السياسية، ولهذا كانت المياه حاضرة في جميع المشاريع السياسية التي وضعت لاعادة ترتيب

---

(1)[1] عادل محمد العضايلة، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط (الحرب والسلام)**، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005م) ط 1، ص(20).

المنطقة من جديد وعاملاً مهماً في حل مشاكل دولها، ولهذا ادخلت تركيا وأثيوبيا وإيران في مشروع النظام الشرق أوسطى الجديد لما تملكه هذه الدول من موارد مائية كبيرة تسهم في حل هذه الأزمة.[2]

ظل مشروع الاستقلال السياسي- والاقتصادي للدول العربية والذي بدأ في الخمسينيات من القرن العشرين، والذي يعاني من مشاكل عديدة، كمشكلة الأقليات والقوميات "الأكراد والبربر والتركمان والافارقة"، والطائفية والمذهبية الدينية "كالمسيحية والسنة والشيعة والأقباط"، وعوامل الحدود المتفجرة من حين- إلى آخر، وقد لا يكتفي النظام الجديد بتهميش النظام العربي وتجاهله، بل سيسعى إلى إلغائه لصالح نظام تنصهر فيه جميع الديانات "الإسلام والمسيحية واليهودية"، والقوميات والثقافات "العربية والتركية والفارسية"، مستخدماً المياه كأحد عوامل التهميش والإلغاء. على الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط تحتوي على عدد كبير من مصادر المياه الرئيسية إلا أن معدلات تدفقها تبقى محدودة إذا ما قورنت بمعدلات تدفق أنهار العالم الاخرى، وتتكون المصادر الرئيسية في المنطقة من الأحواض التالية:

حوض نهر النيل:

تشكل بحيرة فكتوريا التي تقع في هضبة البحيرات الاستوائية (معدل الهطول السنوي 1150 مل متر) الخزان الطبيعي الذي ينبع منه (النيل الأبيض) أحد الفروع الرئيسية لنهر النيل على ارتفاع 1139 متراً فوق مستوى سطح البحر.[1] تتوزع على ثلاث دول (تنزانيا ، يوغندا وكينيا)، إلى جانب بحيرة تانا فى الهضبة الاثيوبية التي ينبع منها الفرع الثاني (النيل الأزرق) ويصب نهر النيل في البحر

---

(2)[2] المرجع السابق، ص(21).

(1)[1] محمود أبوزيد، **المياه مصدر للتوتر في القرن 21**، (قليوب: مطابع الأهرام التجارية، 1998م)، ص(16).

الأبيض المتوسط، طوله 6695 كم ^{2} ويترواح متوسط تصريفه السنوي من 84 مليار إلى 92 مليار م ^{3}، وتبلغ مساحة حوضه 9,2 مليون كم ^{2} تغطي أراضي- تسع دول أفريقية هي أثيوبيا، السودان، كينيا، تنزانيا، أوغندا، زائير- رواند، بورندي ومصر- ويبلغ متوسط إيراده السنوي عند أسوان 84 مليار م ^{3} محسوبة خلال الفترة من 1900م – 1959م.[2] ويتم تنظيم توزيع الحصص بين- الدول المتشاطئة علي مجراه بموجب اتفاقية مياه النيل التي تم توقيعها بين ايطاليا وبريطانيا ابان استعمار هذه الدول لدول المجرى في العام 1959م، وتسري حتي الآن بين- دوله علي الرغم من اعتراض دول المنبع عليها.

تتميز- دول حوض النهر بارتفاع وتزايد معدل النمو والكثافة السكانية وانخفاض معدلات نموها الاقتصادي، وتختلف أهمية النهر السياسية والاقتصادية في الدول الثمانية الأولى نظراً لاحتياجاتها المائية وإمكاناتها الاقتصادية، إلا أنه يشكل شريان الحياة بالنسبة لمصر- اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، باعتباره المورد المائي الوحيد الأساسي لها إضافة إلى عدم توفر بدائل أخرى له ذات كلفة اقتصادية معقولة.

نهرا دجلة والفرات:

ينبعان من هضبة الأناضول جنوب شرق تركيا ويصبان في الخليج العربي فنهر الفرات يبلغ طوله 2940 كلم حتى التقائه بنهر دجلة في القرنة، [1] يجري منها 400 كم في تركيا و 475 كم في سوريا 1440 كم في العراق ، ويصل معدل تصريفه

---

(2)[2] أحمد المنتصر حيدر، **الأمن المائي بحوض النيل والعلاقات السودانية المصرية**، (الخرطوم: مطابع العملة السودانية، 2012م)، ص(112).

(1)[1] سامر مخيمر وخالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية (الحقائق والبدائل الممكنة)**، (الكويت: عالم المعرفة، 1996م)، ص)24 (.

السنوي إلى نحو 30 مليار م ^{3}، ويشكل مصدر المياه الرئيسي- بالنسبة لسوريا إذ يزودها بنحو 90% من احتياجاتها المائية.

أما نهر دجلة فيبلغ طوله 1718 كم، يجري منها حوالي 1100 كم في الأراضي- التركية، ومعدل تصريفه 7.48 مليار م ^{3} في السنة، ويشكل جزءاً من الحدود السياسية والطبيعية بين سوريا وتركيا لمسافة تصل إلى 44 كم.[2]

تعتبر تركيا نهري دجلة والفرات نهرين وطنيين عابرين للحدود وليسا دوليين، كما ترفض الاعتراف بحقوق سوريا المائية في نهر دجلة على الرغم من توقيع اتفاق بين الدولتين بهذا الخصوص في عام 1930.

حوض نهر الأردن:

يشكل حوض نهر الأردن مصدر المياه الرئيسي- لكل من الأردن وفلسطين وإسرائيل، وتقدر طاقته الإنتاجية بنحو 2 مليار م ^{3}، يتبخر منها حوالي 300 مليون م ^{3}، بسبب ارتفاع درجة حرارة أراضي الحوض، وقد شكلت مياهه على مدى العقود الماضية جوهر الصراع في المنطقة، وكان سبباً مباشراً في معظم الحروب التي حدثت فيها، ولا تزال عملية اقتسام مياهه تشكل العقبة الرئيسية في التوصل إلى اتفاق سلام بين- العرب وإسرائيل، وكان محوراً لعشرات المشاريع المائية التي بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر- وتوجت بمشروع (جونسون) عام 1955 م، وتشترك في حوضه خمس دول.[1]

حوض نهر الليطاني:

---

(2)[2] عادل محمد العضايلة، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط (الحرب والسلام)**، مرجع سابق، ص(22).

(1)[1] المرجع السابق، ص (24).

من أهم الأنهار اللبنانية ينبع ويصب داخل لبنان ويبلغ طوله 170 كم ومعدل تصريفه السنوي 700 مليون م^3، شكل جوهر الصراع بين إسرائيل ولبنان وكان سبباً في غزو لبنان واجتياحه مرات عديدة، وتدعي إسرائيل أنه جزء من منظومة حوض نهر الأردن، وتطالب بحصولها على حصة في مياهه. وتأتي دراسة حوض نهر الليطاني ضمن منظومة حوض نهر الأردن ليس باعتباره جزءاً من هذا الحوض، وإنما تأتي في سياق ارتباط النهر بالأوضاع السياسية الجغرافية لحوض الأردن، حيث يقع حوضه داخل قلب منطقة الصراع العربي الإسرائيلي، [2] إضافة إلى أنه كان ومنذ بداية تأسيس المشروع الصيهوني نقطة تجاذب وتصارع بين القوى الاستعمارية والحركة الصهيونية، وشكل وجهاً من وجوه الصراع في المنطقة، وينتظر أن تكون مياهه أحد الخيارات المطروحة لحل جزء من مشكلة المياه في الشرق الأوسط .

نهر العاصي:

ينبع من لبنان ويسير في سوريا ويصب في البحر الأبيض المتوسط بعد دخوله إلى وادي الاسكندرونه [1] - ولا تزال سوريا حتي الآن في خرائطها تعتبر إقليم الاسكندرونه ضمن أراضيها[2] - يروي أخصب الأراضي الزراعية في غرب سوريا وهو من أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان. ويؤمن نحو 3.2% من احتياجات سوريا المائية،

---

(2)[2] عز الدين الخيرو، **الأطماع الصهيونية في مياه نهر الأردن والليطاني**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977م)، ص(32).

(1)[1] سامر مخيمر وخالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية** (الحقائق والبدائل الممكنة)، مرجع سابق، ص(31).

(2)[2] جلال معوض، **مشكلة مياه الفرات، التطورات والجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية** (القاهرة: جامعة القاهرة، 1991م)، ص(217).

يبلغ طوله 571 كم يجري منها 46 كم في الأراضي- اللبنانية و 45 كم في الأراضي- التركية ونحو 417 كم في سوريا، ويصل معدل تصريفه السنوي إلى 800 مليون م ^{3}، شكلت مياه العاصي أحد أسباب التواجد السوري في لبنان في فترات سابقة، من أجل حماية منابع النهر من الوقوع في أيدي قوات معادية أو حتى وقوعها تحت سيطرة حكومة لبنانية تجاهر سوريا العداء، إضافة إلى أنه كان يشكل إحدى أوراق الضغط السياسية التي يمكن أن تستخدمها سوريا لتحسين موقفها التفاوضي- مع تركيا حول مياه نهر الفرات.

المبحث الثاني

النزاعات حول المياه في العالم

الأنهار الدولية:

ارتبط تعريف النهر الدولي في بادي الأمر بعدة معايير سياسية، حيث ارتبط بمفهوم السيادة الإقليمية للدولة، ومن هنا نبعت أهمية تعريف النهر الدولي وتمييزه علي النهر الوطني، فالأخير تم تعريفه (بالنهر الذي يقع بأكمله من منبعه إلى مصبه وكافة روافده داخل حدود إقليم دولة واحدة، وتكون سيطرة الدولة على النهر سيطرة تامة).[1] أما النهر الدولي (النهر الذي يتكون من مجموع المياه التي تشكل جزءاً من وحدة المجرى التي تخترق أراضي أكثر من دولة).[2] وعندما تطور استخدام الأنهار، أطلق الباحثون على الأنهار التي يهتم بها القانون الدولي مصطلحا جديداً هو "الطريق المائي الدولي". وقد أخذ بهذا المعيار مؤتمر فيينا لعام 1815م ويغطي مثل هذا التعريف الأنهار والبحيرات والمسطحات المائية التي تستوفي شروط الصلاحية للملاحة والمنفعة الاقتصادية. كما عرفت المحكمة الدائمة للعدل الدولية في منازعة اللجنة الدولية لنهر كلورادو (النهر الدولي بأنه المجرى الصالح للملاحة الذي يصل عدة دول بالبحر) وبذلك اشترطت أن تتكامل ثلاث صفات في النهر حتى يصبح نهراً دولياً:

أ - الصلاحية للملاحة.

ب - الاتصال بالبحر أو المحيط.

---

(1)[1] حامد سلطان، **القانون الدولي العام**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1978م)، ص (516).

(2)[2] إبراهيم محمد علي الفقي، **جيواستراتيجية تقسيم مياه نهر النيل بين- حوضه، دراسة في الجغرافيا السياسية** (الرياض: جامعة الملك سعود، 1988م) دراسة دكتوراه غير منشورة، ص (149).

ج – أن يهم ذلك الاتصال أكثر من دولة.

وما يعيب هذا التعريف أنه ينظر إلى الأنهار نظرة ضيقة يحصر أهميتها في مجال الملاحة، وعندما أرادت لجنة القانون الدولي وضع قانون لاستخدام الأنهار استقرت على استخدام مصطلح مجرى مائي دولي. لذلك جاء مشروع قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية للعام 1994م[1] بتحديد المقصود بالمجري المائي الدولي على النحو التالي:

أ – يقصد بالمجرى المائي شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض كلاً واحداً، وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة.

ب - يقصد بـ المجرى المائي الدولي " أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة."[2]

ويتضح من تعليق اللجنة على استخدام هذا المصطلح أنه يشمل شبكة المياه السطحية والجوفية ويعكس هذا المصطلح العلاقة الطبيعية بين عناصر شبكة المجاري المائية الدولية، فالمياه قد تتسرب من المجرى إلى باطن الأرض تحت قاع المجرى ثم تعود إلى الظهور في المجرى وتتدفق نحو بحيرة تصب بدورها في نهر ثم تتحول إلى قناة وتنتقل إلى خزان. وهكذا يتضح من هذا التعريف انه يلائم التطورات الحديثة التي يمر بها استخدام المياه، ولا تعد أية مساحة من المياه العذبة جزءاً من المجرى المائي الدولي إذ يشترط النص أن تتدفق عناصر الشبكة نحو نقطة وصول مشتركة

---

(1)[1] الموقع الرسمي للامم المتحدة ، قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية للعام 1997م.
.http//www.un.org/law/ilc/texts/94nonnav.pdf#page mode=boodmarks

(2)[2] فيصل عبد الرحمن علي طه، **مياه النيل السياق التاريخي والقانوني** (الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني، 2005م)، ط(1)، ص (117).

وهذا الشرط ينطوي على تقييد جغرافي للمجرى. وتجدر الإشارة إلى أن أحكام هلنسكي قد وضعت تعريفاً جديداً للنهر الدولي لم ينل تأييداً واسعاً، فقد استخدمت مصطلح حوض التصريف الدولي (International Drainage)[3] كبديل لمصطلح النهر الدولي وعرفته بأنه "منطقة جغرافية تمتد بين دولتين أو أكثر ويحدد النظام الهيدوجرافي مجال تغذيتها بما في ذلك المياه السطحية والجوفية التي تصب في مجمع مشترك"، وقد رفض هذا المصطلح من قبل الدول النامية، على أساس أنها وسيلة لإخضاعها للسيادة الخارجية.

رصدت الأمم المتحدة قائمة تحوي 214 حوضاً نهرياً دولياً وبحيرة تقتسمان دولتان أو أكثر،[1] في العالم يجري 148 منها عبر قطرين أو ثلاثة أقطار والباقي يعبر أربع أو أكثر من الدول، وتشير القائمة الى وجود (12) نهر من الأنهار الدولية تتقاسمها خمس أو أكثر من الدول، هي نهر الدانوب الذي يجري عبر (12) قطراً، نهر النيجر (10)، نهر النيل (10)، نهر الكنغو (9)، أما نهر الزامبيزي والراين فإنهما يشقان(8)دول والأمازون (7) وأنهر تشاد والفولتا (6).[2]

الأنهار الدولية في العالم المتقدم:

تشكل أحواض الأنهار الدولية في العالم المتقدم أحد عوامل التقارب الدولي ما بين الدول المتشاطئة بخلاف الدول النامية، حيث تتميز هذه المنطقة من العالم

---

(3)[3] ***Interntional Law Association Report of Fifty Second Conference***, Helsinki 1966, London, 1967, p, 484.

(1)[1] محمد أبو العلا محمد، **مشكلات المياه في الشرق الأوسط**، (القاهرة: دار المعارف، 1994م)، ص (10).

(2)[2] إبراهيم الأمين عبد القادر، **الصراع حول المياه في حوض النيل.. من يدفع الثمن**(السودان: مطبعة جامعة الخرطوم، 2010م)، ص(282).

بارتفاع الوعي العام بالمخاطر البيئية والمهددات الأمنية لمشاريع الاستغلال غير الرشيد للمياه الدولية وأهمها:

1/ نهر كلورادو:

ينبع من الولايات المتحدة ويعبر صحراء نيفادا واريزونا وكاليفورنيا وبعد ذلك يعبر الحدود المكسيكية إلى أسفل خليج كاليفورنيا، يشغل محيط نهر كولورادو مساحة قدرها 244.000 ميل معظمها داخل الولايات المتحدة منها فقط 2000 ميل داخل المكسيك شيدت عليه الولايات المتحدة السدود والخزانات للاستفادة من موارده المائية. في عام 1922م وقعت سبع من ولايات حوض النهر على اتفاق كولورادو الذي تحددت بموجبه كميات المياه المحجوزة لولايات الحوض الأعلى والأسفل بافتراض أن الفائض من المياه كاف لمقابلة حاجة المكسيك. وقد فرضت الولايات المتحدة بعد بناء خزان هوفر 1936م، معاهدة نهر كولورادو على المكسيك في عام 1944م، بموجب هذه الاتفاقية خصصت كمية من المياه للمكسيك تسلم وفقاً لجداول محددة ، وفي حالة انخفاض موارد النهر يجوز أن تخفض الكمية المخصصة للمكسيك وتحدد الاتفاقية، أن التخفيض النسبي للمياه المخصصة يحدث عندما تجعل الظروف من الصعب على الولايات المتحدة ان تسلم الكمية المطلوبة، وتنص المادة (2) من الاتفاقية على إنشاء حدود دولية ولجنة للمياه كبناء مشترك للإدارة مكلفة بتطبيق أحكام المعاهدة لتوزيع نهر ريوقربادي وكولورادو. ولضمان تنفيذ المعاهدة والالتزام بما يتم الاتفاق عليه منحت الإدارة سلطة اتخاذ القرارات والتي تسجل في شكل وقائع، نقطة الضعف في المعاهدة 1944م لنهر كولورادو هي عدم وجود أحكام

لحماية النظام البيئي النهري، ومن ثم فإنها لا تنص على جودة المياه التي تصل للمكسيك في أسفل النهر.[1]

لقد أدى غياب هذا النص إلى حدوث نزاع 1960م عندما ارتفعت الملوحة في المياه المسلمة للمكسيك، بعدها تم الاتفاق في عامي 1965م - 1972م على التزام الولايات المتحدة بالمحافظة على جودة المياه التي تمر عبر إقليمها بالسماح لكميات من المياه العذبة الإضافية والتى تقلل من متوسط ملوحة المياه التي تصل إلى المكسيك.

حوض نهر الدانوب:

نهر الدانوب هو ثاني أطول نهر في أوربا ويوفر المياه لمساحات واسعة في السهول المجرية إضافة إلى مياه الشرب، وتشترك فيه دول ألمانيا والنمسا والمجر ورومانيا وروسيا وبلغاريا وهو النهر الوحيد الذي يعبر أوربا من الشرق إلى الغرب، وتوجد على مجرى النهر عدد من السدود لرفع مستوى المياه على ضفتيه للمساعدة في الملاحة، وبه أكثر من 40 محطة للطاقة الكهرومائية. وفي عام 1856م تم الاتفاق علي نظام دولي لنهر الدانوب تحت رعاية لجنة دولية من مهامها التأكيد على حرية الملاحة في النهر لجميع الدول الأوربية إلى أن انتهي العمل بالنظام القديم ومفهوم الملاحة الحرة عام 1948م تاريخ توقيع اتفاقية بلغراد المتعلقة بالملاحة تحت التحكم الخاص للاقطار المشاركة وهي الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه إضافة لفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. وأقامت معاهدة بلغراد لجنة نهرية منحتها سلطات للتحكم في الملاحة النهرية على النهر ومن ثم فإن لجنة نهر الدانوب تؤمن الظروف الملاحية في

---

(1)[1] المرجع سابق ، ص(124).

النهر التي تشمل تجهيز خطة إقليمية لمشاريع النهر وخلق النظام الموحد وجمع الإحصاءات ذات الصلة.

حوض نهر الراين:

نهر الراين من أطول أنهار أروبا الغربية. يبلغ طوله 1326 كيلومتر وينبع من الأنهار الجليدية في جبال الالب السويسرية. تتقاسمه دول فرنسا، ألمانيا، سويسرا، هولندا، بلجيكيا، إيطاليا، لوكسمبرج والنمسا. ويشكل الحدود بين سويسرا والنمسا، يبدأ من بحيرة بودن في ألمانيا (بين ألمانيا وفرنسا) ويستمر في الجريان عبر مناطق هامة في ألمانيا وأخيراً يصبح الرافد الأعظم لبحر الشمال عن طريق المصب المشترك مع نهر مبوز. ويخضع نهر الراين لاستخدامات متعددة للملاحة وله أضخم ميناء بحري في روتردام، وأن أهمية نهر الراين تتميز بصفة خاصة في مساره عبر أقاليم الصناعات الثقيلة، ومن ثم فإن تلوث مياهه يشكل قضية أساسية للدول المتشاطئة. وهنالك صفة أخرى انفرد بها الراين وهي أنه عرضة لهيمنة دول بعينها هما فرنسا وألمانيا. ما يميز دول حوض نهر الراين أنها دول متقدمة تتمتع شعوبها بدرجة عالية من الوعي بمشاكل النظام البيئي لذلك التزمت بتكوين آلية قوية، بصلاحيات واسعة هدفها حماية نهر الراين. تتولي إدارة النهر وتنفيذ الاتفاقيات المؤسسة على وجهات النظر السياسية بدلاً عن الالتزامات القانونية التي كانت مصدراً للنزاع حيث أن العمل الجماعي لم يكن من السهل تنظيمه بين المجموعات الكبيرة.[1]

الأنهار الدولية في الأقطار النامية:

---

(1)[1] المرجع السابق، ص(125).

تشكل الأنهار الدولية في الأقطار النامية أحد أهم الموارد البيئية والاقتصادية والاجتماعية ويتزايد نقص المياه فيها فلا تفي بحاجات السكان ومتطلبات التنمية.[1] فتصبح مصدراً للنزاعات وربما الحروب وسوف نتعرض إلى بعض الأنهار التي أصبحت مجالاً للنزاعات ولتدخل اطراف خارجية لفض النزاع وإعادة تقسيم الموارد المائية.

حوض نهر الجانج:

يجري نهر الجانج من جبال تيبال فى الصين والهند أما الفرع الرئيسي (نهر بارما) فإنه يجري في بنغلاديش . في عقد السبعينيات من القرن العشرين قامت الهند ببناء سد فراكا عام 1972م علي بعد أحد عشر ميلاً في أعلى النهر عند حدود الهند مع بنغلادش، وبدأت في تغيير مياه نهر الجانج في قناة للتغذية موصولة بنهر باقراتي وقصد بالتغيير التقليل من آثار الطمي على ميناء كلكتا. قاومت بنغلاديش التغيير وادعت بأنه يقلل انتاجيتها الزراعية ويسمح للملوحة من خليج البنغال أن تدخل في المياه الجوفية ويؤثر على الملاحة ومصائد الأسماك والنظام البيئي. أصرت الهند على أن لها الحق في أن تتصرف منفردة لأن طول النهر وكمية تصريف الحوض يقعان داخل الهند، وهي تعتبر أن نهر الجانج تاريخياً نهراً هندياً بصفة غالبة وليس نهراً دولياً. اجبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الهند إلى الوصول إلى اتفاقية نهر الجانج المؤقتة عام 1977م. تنص المادة الثانية من الاتفاقية على أن يتم تخصيص المياه وفقاً لجدول مؤسس على وفرة 75 % محسوبة من فترة الجريان المسجلة في عام 1948م – إلى عام 1972م، ويحدد الجدول كمية المياه التي

---

(1)[1] جمال الدين الدناصوري، **موارد المياه في الوطن العربي، دراسة هيدروغرافية وهيدورجية واقتصادية**، (القاهرة: دارالفكر، 1966م)، ص(15).

تطلق في 10 أيام من يناير إلى مايو ويمكن للهند عند التدفق الأعلى أن تغير المجري بنسبة 40 % بينما تحتفظ بنغلاديش ب 59.3 % وخلال فترة الحد الأقصى- للجريان (أبريل) يمكن للهند أن تسحب (37.3 %) بينما يخصص الفائض والنقص بطريقة نسبية، فإذا كان سمة عجز الذي تم تعريفه كتدفق متدن لمستوى النهر يكون بموجبه نصيب بنغلاديش أقل من 80 % من الكمية. وقد تم للأخيرة ضمان نصيبها المجدول لمدة عشرة أيام ومن ثم المحافظة على الجريان ذي الحد الأدنى للنهر، وبينت المادة (5) آلية فض النزاعات، فاللجنة المشتركة المطلوب منها فحص أي مصاعب تنشأ عن تنفيذ الاتفاقيات والنزاع الذي يتم فضه من جانب اللجنة المشتركة يحال إلى مجلس من الأعضاء متساوين من الخبراء الهنود والبنغال، وأخيراً يحال النزاع الذي تتم تسويته إلى الحكومتين للمفاوضات الدبلوماسية، ورغم أن الاتفاقية تلزم أطرافها بأن تلتزم بمشاركة المعلومات والبيانات الهيدورولوجية، إلا أن الهند تعتبر البيانات عن الهيدرولجي والمناخ وتوليد الطاقة أسراراً عسكرية يجب التكتم عليها.

المبحث الثالث

المياه والقانون الدولي

أختل التوازن في توزيع موارد المياه وتوزيع السكان في العالم، [1] نتيجة للتغييرات السياسية والاجتماعية التي مر بها العالم في تاريخنا المعاصر- إضافة إلى التغيرات المناخية، فمع أن الموارد المائية تعد مورداً أساسياً لحياة البشر إلا أنها ظلت قضية معقدة للغاية فهي "قضية اقتصادية سياسية اجتماعية". ولها أيضاً أبعاد قانونية وبيئية قد تتحول تدريجياً لتصبح مصدراً محتملاً للصراع بين الدول الرئيسة في حوض النهر المعني، وبما يسمح لأدوار متزايدة للقوى الدولية. [2] تودي إلى تفاقم الصراعات بين- هذه الدول حول الموارد المائية بالإضافة إلى أن هنالك عدداً من البلدان المستقلة حديثاً والتي تشترك في حوض نهر واحد.

في عام 1923م دعا مؤتمر بيونس أيريس بالارجنتين إلى ترقية البحث في مجال الأنهار الدولية، وإلى أهمية التعاون بين- الدول التي تتشارك في أحواضها، وبعد دراسة استمرت لأكثر من 15عاماً، وضع القانون الدولي أحكاماً لاستقلال الأنهار الدولية عرفت بأحكام هلنسكي تعالج هذه الأحكام استخدامات مياه الأنهار الدولية في الري والملاحة والتلوث. وقد قرر الجزء الأخير- لأحكام هلنسكي تبادل الرأي بين الدول إذا أرادت إحداها القيام بأي مشروع أو منشآت على النهر، وذلك تفادياً لوقوع أى نزاعات. كما يبين أيضاً الإجراءات التى تتبع لحل المنازعات، وأخذت قواعد هلنسكي بمبدأ العدالة في توزيع المياه والتى لا تعني- توزيعها بالتساوي بين-

---

(1)[1] محمد حسين سليمان أبوصالح، **التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد السوداني (البعد المفقود)**، (الخرطوم: شركة مطابع العملة، 2002م)، ص(14).

(2)[2] إبراهيم الأمين عبد القادر، **الصراع حول المياه في حوض النيل من يدفع الثمن**، مرجع سابق، ص(281).

هذه الدول، بل أن هنالك عدة عوامل يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد النصيب العادل لكل دولة وقد تضمنت قواعد هلنسكي أحكاماً هامة هي:

- سوابق استعمال مياه حوض النهر إلى حين الاستعمالات الراهنة .[1]
- التوزيع العادل.
- طبوغرافية الحوض وبصفة خاصة حجم حوض تصريف النهر الواقع داخل أراضي الدول المنتفعة.
- الظروف المناخية المحيطة بحوض النهر بصفة خاصة الاستخدام السابق للحوض.
- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل من دول الحوض.
- عدد السكان (الذين يعتمدون على مياه النهر) .
- ما يتوفر من مصادر بديلة .
- التكاليف المقارنة للوسائل البديلة لسد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل من دول الحوض.
- تفادي الإسراف والضرر للدول الأخرى .

سوف تتأثر المياه خلال الفترة القادمة إما إلى درجة غير مسبوقة من التعاون أو إلى مستوى مشتعل من النزاعات. حيث ساد استقرار سياسي- خلال فترة الحرب الباردة نتيجة لاحتمالية التدمير المتبادل لكلتا القوتين العظميين (أمريكا وروسيا) لقد حققتا بذلك تنظيم أنفسهم على شكل نموذج ثنائي القطبية (شرق-غرب) وبذلك

---

(1)[1] سيف الدين يوسف محمد سعيد، **البعد الخارجي في تأجيج الصراع حول مياه النيل**، (الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، 2009)، ص(74).

حفظ كل منهما الآخر تحت السيطرة. وكان نتيجة ذلك أن أصبحت المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة هي أداة لإدارة المنازعات بين الشرق والغرب. لم يعد هذا الوضع قائماً حالياً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ومعاهدة حلف وارسو والذي أدى إلى عودة العالم إلى (التسويات المعقدة). واليوم يظهر أن المنظمات الدولية لا تمتلك سوى مقدرة محدودة لوضع العالم في حالة من النظام. وتحاول الدول المتنافسة مع بعضها أن تفرض مصالحها الوطنية حتى لو جلبت فى سبيل ذلك مضار لجيرانها. ويبدو أن مبدأ "الحق للأقوياء" وبالتالي استخدام الحرب كوسيلة قابلة للتطبيق لفرض مصالحها أصبح خياراً جذاباً في السياسة الخارجية للدول.

لن تكون المياه في المستقبل عاملاً محدداً فقط لإنتاج الغذاء أو للتوسع الصناعي ومستويات التصحر مما يعني- تزايد الاحتياجات، [1] وإنما سوف تصبح المياه العذبة عنصراً رئيسياً فى تحديد سياسة الأمن القومي. ولذلك فإن من الضروري أن نوسع تعريف مصطلح "التعدي" ليشمل الاغتصاب المتعمد للماء من أي دولة. ويفتح الوضع الجديد (على العكس من فترة الحرب الباردة) أيضاً مساحات جديدة واحتمالات للتنمية. ويشكل ذلك تحدياً كبيراً فى سياسة الحصول على المبادرات في مجال معقد.

يجب أن تتأقلم السياسات الدولية مع حقيقة أن تكون جزئياً متأثرة بنفوذ المنظمات الدولية. وفى المستقبل سوف يتم تشكيل السياسات إلى حد بعيد بواسطة شبكات ثنائية أو متعددة الأطراف ذات علاقات على درجة عالية من التعقيد. والشئ- الجوهرى هنا أن معايير صناعة القرار فى الدول سوف يكون فى مصلحة تعزيز السياسة الإقليمية ويتطلب ذلك:

---

(1) Howell, Paul, ***East Africa's Water Requirement: The Equatorial Nile Project and The Water Agreement of 1929***,, Cambridge University Press, 1994, p 86..

- دبلوماسية متكاملة ومرنة تدرك وتستفيد من مجموعة الصفقات في شبكة مبهمة من المسببات والمؤثرات تشمل مجموعة مختلفة من التحديات والمخاطر.
- تدابير ملائمة لاستخدام الاتصالات مع الآخرين (الاتفاق والتعاون) بالإضافة إلى وسائل التنبؤ القوية (المجابهة والتدخل).

تتطلب تحديات الاستثمار إنشاء جمعيات مدنية، [2] تتميز بتكاملها الداخلى ووسائل التحكم فيها، سوف ينتج عن ذلك شركاء تعاون موثوقين حسبما يرتبط بعلاقاتهم الخارجية. أما بالنسبة للنزاعات على مصادر المياه فإنه يجب تطوير سياسات تأخذ في الاعتبار المصالح المختلفة مثل مستويات التطور والظروف الاجتماعية ومقدرة المستخدمين. ويجب أن تسمح هذه السياسة للمستخدمين بالتعبير عن أنفسهم، في الوقت الذى تنتج عنها اتفاقيات تعاون تؤدي إلى توزيع عادل واستخدام أمثل لهذه المصادر دون أن تدمر الأسس والعلاقات البيئية. وفي هذا المجال يعتبر القانون الدولي هو الأداة التي تستطيع أن تقدم القوانين الموثوقة للإدارة الناجحة لمصادر المياه العابرة للحدود. فى مسودة بنود قانون عدم استخدام الملاحة فى الممرات المائية الدولية،[1] والذي تم وضعه من قبل لجنة القانون الدولي بالنيابة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ونوقش في اكتوبر من عام 1996م، وفي مارس وأبريل من عام 1997م في نيويورك. إن الجهود المبذولة لحل مشكلة المياه لن تؤدي إلى نتيجة إذا لم تؤخذ إجراءات فورية لمواجهة الأسباب المختلفة للنمو السكاني غير المنظم. ويعتبر ذلك عاملاً هاماً فيما يتعلق بضمانات الإمداد طويل المدى في العالم

---

(2)[2] اوجاستس ريتشارد: **الحفاظ على الأمن، المجتمع المدني وتنظيمات النزاعات في مجلة الدفاع الكندية الربع سنوية**، 1993م، العدد 1، إصدار خاص صفحة(31-33).

(1)[1] **قانون استخدامات المجاري المائية الدولية غير الملاحية (1991م)**، الموقع الالكتروني الرسمي لامم المتحدة ، www.un.org ، مرجع سابق .

بأكمله. كنتيجة لذلك فإن 40-50% من سكان العالم يستخدمون مياهاً من أحواض دولية عابرة للحدود لذا تعتبر المياه من بين المصادر العامة للبشر وهنالك عوامل مؤثرة ينتج عنها إقحام الدول نفسها في نزاعات حول توزيع المياه . وتشمل هذه العوامل:

- موقع الدولة بالنسبة لحوض المياه (دولة أعلى الحوض، ودولة أسفل الحوض، والمياه العابرة للحدود فى الدول المتجاورة).
- إمكانية الحصول على التطورات العلمية والتقنية.
- المستوى الإقتصادى والسياسى والقوة العسكرية.[2]

القانون الدولي للمياه تم وضعه بداية في أوروبا وأمريكا الشمالية فى بداية القرن العشرين كفرع صغير وجديد من أبحاث القانون الدولي. حيث كان الأمر يستوجب وضع مجموعة من التنظيمات لإدارة الضغوط الكبيرة التي وضعت على أحواض المياه نتيجة لزيادة الحركة الملاحية، والتخلص من النفايات، وإنتاج الطاقة الكهربائية من المياه، والاحتياجات الزراعية. ولم يكن مفاجئاً أن يكون تطوير القانون الدولي للمياه، مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً ومتأثراً بتطوير القانون الدولي للبيئة والاقتصاد، بالإضافة إلى مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للمياه، والذي عقد في ماردي بلاتا في عام 1977م، أعطت المؤتمرات والبرامج والاتفاقيات دفعة جديدة لوضع المعايير لتطوير قانون المياه الدولي المستقبلي، [1]حيث كان مثبتاً أن استخدام وإدارة المياه فى أحد الأنهار أو البحيرات منفردة لم يكن يمثل مشكلة مياه إقليمية حقيقية.

---

(2)[2] Arthur H. Westing, ***Global Resources and International Conflict: Environmental Factors*** ***in***, Oxford university press, USA, New York, 1986 .p (9).

(1)[1] **الإعلان وبرنامج الأعمال لإنشاء نظام دولى جديد من 1974م**، دستور الأمم المتحدة للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول من عام 1974م ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتطوير "قمة الأرض" الذى عقد فى عام 1992م.

لذلك برز مفهوم الحدود الذي حدد أحواض المياه على اليابسة، آخذاً بالاعتبار جريان المياه السطحية والجوفية. وكانت هذه هي الطريقة الوحيدة والمناسبة للحكم على الطلب، لدول حوض النهر بالنسبة للاستخدام الأمثل للمياه، بالإضافة إلى استيعاب تأثير التلوث من أي مسطح مائي. وضح أنه لا يمكن إدارة المياه بفعالية داخل الحدود السياسية، للدولة ولذلك يجب أن تكون محكومة بواسطة أنظمة دولية . لا تزال الأبحاث الحديثة حتى اليوم تطبق ذات المبادئ بنفس الأهمية التي تتعلق بالحكم على الطلب من أحواض المياه، [2] وفي النهاية فإن الحق سيكون في جانب الدولة الأقوى، وتبعاً لذلك فإن التحديات الحالية والمستقبلية سوف لن تتم مواجهتها بطريقة بناءة.[3]

قوانين هلسنكي:

قامت جمعية القانون الدولي للتغلب على التوترات بين الدول، بوضع مسودة توصيات للتعامل مع الأنظمة الدولية للمياه خلال مؤتمرها المنعقد في هلسنكي عام 1966م، وفي المؤتمرات التالية له. كمبدأ أساسي- لممارسات الدول، والذي يتطلب تسجيل جميع الآثار الناتجة من التدخلات في الوحدة "الهيدروجغرافية" والمتعلقة باستخدامات الأحواض المائية وتقديرها وتقييمها. وتعتبر قوانين هلسنكي هي الوثيقة التى وضعت أساس القانون الدولي للمياه، وهذه الوثيقة ارتكزت على أساس المبدأ الثالث للوحدة والسيادة المحدودة وقدمت قواعد أخرى إضافية للتوزيع العادل وبيان الاستخدام.

---

(2) F.J.Berber, ***Rivers in International Law*** (London: Slevens and Sons, Ltd, New York:Oceana Publications.Inc,1959,p(13)

(3) (تقرير لجنة التحكيم الدولية للمنازعات حول المياه)، المجلد 12 ، صفحة (281).

من أهم المعايير التى تم وضعها بواسطة قوانين هلسنكي وهي:

- **التعهد بتحمل إجراءات تعويض معقولة فى حالة انتهاك مصالح الدول.**
- **الأخذ فى الاعتبار جميع القواعد التقنية والاقتصادية عند التخطيط أو تنفيذ أي مشروع.**
- **متطلبات إبلاغ جميع الدول التى تقع على المجرى بالمشاريع المعلقة.**

الأساس النظري لقانون المجاري المائية الدولية:

توجد أربع نظريات تحكم استخدامات المجاري المائية في الأغراض غير-الملاحية هي:

1/ **نظرية السيادة الإقليمية المطلقة:**

وفقاً لهذه النظرية، للدولة حق التصرف المطلق كما تشاء في جزء المجرى المائي الذي يقع في إقليمها بغض النظر عن النتائج الضارة التي تترتب من جراء ذلك علي الدول الأخرى المتشاطئة للمجرى المائي.[1] لم تجد هذه النظرية القبول داخل وخارج الولايات المتحدة.

2/ **نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة:**

تقوم على مبدأ أن المجرى المائي يشكل وحدة إقليمية لكل دولة يجري في اقليمها الحق المطلق في أن يظل الجريان الطبيعي للمياه في إقليمها على حاله من حيث الكم والكيف. وتعطي هذه النظرية الدولة في اسفل المجرى

---

(1) .McCaffrey, ***The Law of International WaterResources*** (2001) , p. 128. [1]

المائي حق النقض (الفيتو) على المشروعات التي ترغب دول أعالي المجرى المائي في إنشائها لتطوير مواردها المائية لأغراض الري وإنتاج الطاقة الكهرومائية.

3/ **نظرية السيادة الاقليمية المقيدة:** [1]

تعتبر هذه النظرية الأساس النظري المقبول للقاعدتين الرئيسيتين لقانون المجاري المائية الدولية، وهما القاعدة التي تقضي- بحق كل دولة في الاستخدام المنصف لمياه المجرى المائي الذي تشاطئه عدة دول، وهي القاعدة التي تلتزم بها كل دولة متشاطئة بأن لا يسبب استخدامها ضرراً للدول الأخرى المتشاطئة للمجرى وبدورها فإن هاتين القاعدتين تنطلقان من مبدأين أصوليين من مبادئ القانون الدولي العام، هما مبدأ المساواة في السيادة والمبدأ الذى يفرض على الدولة واجبات عند ممارستها لسيادتها الإقليمية.

4/ **نظرية تضافر المصالح** :

تقوم هذه النظرية على أساس أن النهر بحسبانه وحدة طبيعية، يعد بأكمله ملكاً مشتركاً لجميع الدول التي يجري في أقاليمها، إن نظرية تضافر المصالح لا تتعارض مع نظرية السيادة الإقليمية المقيدة بل تعززها.

---

(1) [1] *McCaffrey* ,op.cit. Above (n.1)p. 137-149.

مشروع لجنة القانون الدولي:

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 ديسمبر عام 1970م لجنة القانون الدولي، لدراسة قانون الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية بغرض تدوينه وتطويره،[2] وبناء علي ذلك تم عرض مشروع قانون شبكة المجاري المائية الدولية أمام لجنة القانون الدولي في دورتها الخامسة والثلاثين، والذي يمثل مشروعاً أولياً لاتفاقية تضمنت 29 مادة تحتويها ستة فصول مع مراعاة المباديء العامة في إعداد الإطار العام للاتفاقية ومن بينها[1]:

أ / التزام الدول باللجوء إلى التفاوض لحل المسائل المعلقة على أساس من حسن النية وعلاقات حسن الجوار.

ب/ مفهوم شبكة المجاري المائية الدولية كمورد طبيعي مشترك، واشار إلى بلوغ حد الانتفاع الأمثل.

ج/ الالتزام بالتعاون في التنظيم وإدارة شبكة الموارد المائية الدولية والاحجام عن الاستخدامات والانشطة التي تسبب ضرراً ملموساً بحقوق ومصالح الدول المجاورة.

---

(2)[2] فيصل عبد الرحمن علي طه، **مياه النيل السياق التاريخي والقانوني**، مرجع سابق ، ص(116).

(1)[1] **قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية 1994** م، مرجع سابق، الموقع الالكتروني www.un.org ، الرابط هو: /low/ilc/texts/94nonnav.pdf#page mode=boodmarks .

د/ المعـايير القانونيـة المتعلقـة بالاشـتراك المعقـول والمنصـف فـي شـبكة المجـاري المائيـة وأوجـه اسـتخدامها أو تقاسـم ذلـك بصـورة معقولـة ومنصفة.

وقد تبنت الجمعية العامة مشروع الاتفاقية في جلسـة عمل فـي 21/مـايو/ 1997م اذا صوتت لصالح المشروع 123، وصـوتت ضـده ثلاث دول، وامتنعـت 27 دولة عن التصويت.[2]

---

(2)[2] **فيصل عبد الرحمن علي طه، مرجع سابق، ص (117).**

المبحث الرابع

المبادئ العامة لاتفاقية

قانون استخدام المجاري المائية الدولية

في الأغراض غير الملاحية لعام 1997م

تعرضت هذه الاتفاقية للاعتراض من بعض الدول الواقعة في أعالى الأنهار لأسباب متعددة، أهمها أن لها مشروعات مائية (سدود) على الأنهار التي تنبع من أرضيها، فدولة مثل الصين لها خطة بناء سدود إضافية على نهر ميكونج ولتركيا مشروع الأناضول الذي يشمل إقامة 21 سداً على نهر الفرات، و 4 على نهر دجلة، و 9 محطة كهرومائية. نستعرض فيما يلي أهم المبادئ الواردة في أتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997م:

أولاً: مبدأ الاقتسام العادل والمنصف

يعتبر من المبادئ الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وقد استندت محكمة العدل الدولية في قضية مشروع (غابشيكوفو- ناغيماروس) في نهر الدانوب والذي استحوزت فيه تشيكوسلوفاكيا علي 80% من مياه النهر بدون موافقة هنغاريا نتيجة تشغيلها لمشروع بديل يختلف عن المشروع الذي تم الاتفاق عليه، فقد طبقت المحكمة الفقرة (2) من المادة (5) والتي تؤكد أهمية التعاون لتحقيق

الانتفاع المنصف والمعقول بالمجرى المائي، فقد قالت إن إعادة تأسيس النظام المشترك الذي أنشأته معاهدة 1977م، بين تشيكوسلوفاكيا وهنقاريا سيعكس بطريقة مثلى مفهوم الانتفاع المشترك بالموارد المائية المشتركة، لتحقيق الأهداف العديدة الواردة في المعاهدات، في تلاؤم مع المادة (5) الفقرة (2) من اتفاقية قانون استخدامات المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.[1]

---

(1)[1] المرجع السابق ، ص (134).

(أ) تحديد الانتفاع المنصف والمعقول:

تتمتع دول المجرى المائي الدولي بحقوق متساوية في المنافع واستخدامات المجرى المائي الدولي الذي يحدها أو يخترقها. وينبغي عدم الخلط بين الانتفاع المنصف ومبدأ المساواة في الحقوق، مبدأ المساواة في الحقوق لا يعني- أن منافع واستخدامات المجرى المائي الدولي ستقسم بالتساوي بين- دول المجرى، وإنما بطريقة منصفة تعتمد مدى الحق في أن تستخدم وتنتفع بالمجرى بطريقة منصفة. ويعتمد مدى حق كل دولة في الانتفاع المنصف على وقائع وظروف كل حالة. وقد بينت المادة (6) من الاتفاقية الطريقة التي تطبق بها الدول قاعدة الاتفاق المنصف والمعقول ، لأن القول بغير هذا سيعني أن الدولة التي يتوفر لها عامل أو ظرف منح أفضلية مسبقة سيكون لها حق امتياز في استخدام مياه المجري المائي.[1]

(ب) العوامل الجغرافية والهيدرولوجية والمناخية:

العوامل الجغرافية تعني- مسافة جريان المجري الدولي في إقليم كل دولة، لم يتم استخدام طول الواجهة النهرية للدول المتشاطئة كمعيار لتوزيع الحصص في مياه مجري مائي دولي، لو كان لهذا المعيار أفضلية لكان نصيب السودان أكبر من نصيب مصر- لذا لا يمكن أن يستخدم هذا المعيار كأساس مباشر لتحديد حصص المياه، ولكن يمكن أن يستعان به لمواءمة التخصيص الذي حدث علي أساس معايير أخرى[2] .

---

(1) [1] ***The United Nations Convention on the Law of International WaterResources(2001)*** ,p.124.

(2) [2] ***The Criteria For the Equitable Utilization of International Rivers*** ,67Byil(1996) *.p.339*

(ت) **الحاجة الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائي:**

تفسير هذا العامل يتعلق بمعرفة درجة اعتماد دول المجرى المائي على الحاجة الاجتماعية والاقتصادية الحالية لمياهه. وليس مرحلة النمو الاقتصادي لهذه الدول.

(ث) السكان الذين يعتمدون علي المجري المائي في كل دولة من دول المجري:

يتناول هذا العامل حجم السكان الذين يعتمدون علي المجري المائي ومدى درجة الاعتماد والحاجة المرتبطة بالاستخدام هذه.

(ج) آثار استخدام المجرى المائي في دول المجرى المائي علي غيرها من الدول المتشاطئة للنهر:

يتعلق هذا العامل بما إذا كان استخدام مجرى مائي دولي من قبل إحدى دول المجرى ستكون له آثار على دول المجرى المائي، ويمكن القول إن التسبب في ضرر ذي شأن قد افردت له مادة منفصلة، هي المادة (7) من الاتفاقية، كما أن المادة 5(2) (ك) من قواعد هلسنكي التي تنص علي (الدرجة التي يمكن أن يلبي بها حاجات دولة حوضية بدون التسبب في ضرر لدولة حوضية أخرى كواحد من العوامل التي تؤخذ في الاعتبار لتحديد الحصة المعقولة والمنصفة).[1]

(ح) **الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائي**:

الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائي الدولي ستكون محور الكثير من المنازعات المرتبطة بالاستخدامات القائمة، والاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية. بالنسبة لحوض النيل نجد أن دول أسفل النهر مصر والسودان تستخدمان كل إيراد النيل في توليد الطاقة الكهرومائية وغيرها من الأغراض، بينما تخطط بعض دول أعالي النهر (أثيوبيا وتنزانيا)

---

(1)[1] فيصل عبدالرحمن علي طه ، مرجع سابق ، ص (139).

للانتفاع بمياه النيل. إن إضفاء حماية مطلقة على الاستخدامات التاريخية أو الراسخة (سيعني أن الأول في الزمن سيكون الأول في الحق(First in time is first in right) وهذا غير سليم من وجهتي السياسة والقانون، لأنه سيشجع السباق نحو النهر، وسيكافئ الفائز بحماية مطلقة بغض النظر عن الوقائع الموضوعية لاستخداماته أو الاستخدامات المحتملة الأخرى أو الاستخدام الأمثل للحوض ككل[1].

(خـ) حفظ الموارد المائية بالمجرى المائي وحمايتها وتنميتها والاقتصاد في استخدامه وتكاليف التدابير المتخذة:

إن الكفاءة في إدارة المياه لا تكون في حد ذاتها أفضلية في استخدام المياه، فهي ليست لها دور في تخصيص المياه ولكن عدم الكفاءة المتعمد يمكن أن يوخذ دليلاً على عدم الحاجة الحقيقية للمياه .

(د) مدى توافر بدائل ذات قيمة مقارنة باستخدام معين مزمع أو قائم:

وجود موارد مائية بديلة لتلبية الاحتياجات المتصلة بالمياه في الدول المعنية يعني ضمنا أنه قائماً يتعلق بهذه الاحتياجات ولا يوجد اعتماد حقيقي على مياه نهر معين. ولذلك ينبغي أن تعطى الأسبقية لتلبية الاحتياجات المائية التي يمكن مقابلتها بإمدادات مائية أخرى، وبينما أيضاً هنالك وسائل أخرى لا تتطلب استخدامات الماء لتلبية الاحتياجات المعينة، مثل مصادر أخرى للطاقة أو وسائل أخرى للمواصلات.

---

(1) المرجع السابق، ص(142).

ثانياً: مبدأ الاستخدام البري وعدم إلحاق الضرر:

يعتبر مبدأ عدم الحاق الضرر مبدأ عاماً من مبادئ القانون الدولي، وبوجه خاص في فرعه المتعلق بالبيئة، ويعبر عنه أحياناً (مارس حقك دون الإضرار بالغير). الالتزام بعدم التسبب في ضرر للغير حسبما ورد في المادة (7) من اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية اتسم بقدر كبير من المرونة. فالضرر الذي ينبغي تجنبه هو الضرر ذو الشأن، ويكون الضرر ذو شأن أن لم يكن ثانوياً، وهكذا تلزم الفقرة (1) من المادة (7) بوضع التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شأن للدول الاخرى بالمجرى المائي. أما التعويض المحتمل المنصوص عليه في الفقرة (2) للدولة المتضررة فإنه من قبيل إحداث التوازن بين المنافع والأضرار وليس من قبيل جبر أو إصلاح الضرر. فالمسئولية الدولية لا تنشأ في هذه الحالة لأن الدولة المتسببة في الضرر قد توخت العناية اللازمة وكان انتفاعها منصفاً ومعقولاً. وللامتثال بالتزامها بشأن الاستخدام المنصف والمعقول للمجرى المائي، وعدم التسبب في ضرر ذي شأن بمقتضى المواد (5،6،7) من الاتفاقية، فإنه ينبغي أن تتوافر لدولة المجرى المائي بيانات ومعلومات مختلفة بشأن المجرى، على أن تتبادل دول المجرى المائي بصفة منتظمة البيانات والمعلومات المتوافرة عادة عن حالة المجرى المائي، وخاصة البيانات والمعلومات ذات الطابع الهيدرولوجي والمتعلقة بحالة الجيولوجيا المائية ذات الطابع الأيكولجي والمتصلة بنوعية المياه وكذلك بالتنبواءت المتعلقة بهذه العوامل.

ثالثاً: مبدأ الالتزام بالتعاون والإخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها:

المادة (11) من الباب الثالث، تضع على عاتق دول المجرى المائي التزاماً عاماً بتبادل المعلومات والتشاور بشأن الآثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها، على حالة المجرى المائي الدولي. وقد وضحت لجنة القانون الدولي أن تعبير الآثار المحتملة يشمل كل الآثار المحتملة سواء كانت ضارة أو مفيدة، وتنص المادة (12) على قواعد بشأن وقت الإخطار والمعلومات التي ينبغي أن تصاحبه. وينبغي أن يكون الإخطار مصحوباً بالبيانات والمعلومات المتاحة بما في ذلك نتيجة أي عملية لتقييم الأثر البيئى، حتى يتسنى للدولة التى تم إخطارها تقييم الآثار الممكنة للتدابير. وحددت فترة الرد على الإخطار فى المادة (13) بستة أشهر مع فترة تمديد لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أخرى بناء على طلب الدولة التي تم إخطارها والتى ينطوي تقييم التدابير بالنسبة لها على صعوبة خاصة. وأثناء فترة الرد على الإخطار تكون الدولة التي وجهته ملزمة بموجب المادة(14)(ب) بعدم تنفيذ التدابير بدون موافقة الدولة التي تم إخطارها.

الفصل الثالث

الأمن المائي العربي

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي.

المبحث الثاني: خصائص ومهددات الأمن القومي.

المبحث الثالث: علاقة الأمن القومي بالأمن المائي العربي.

المبحث الرابع: التهديد الإسرائيلي للأمن المائي العربي.

المبحث الخامس: المهددات ذات الأبعاد الإقليمية للمياه في المنطقة العربية.

المبحث الاول

مفهوم الأمن القومي

الأمن لغة:

وجد الباحث في كتاب مختار الصحاح في باب (أمنه) تعريف الأمن (بأنه من الأمان والأمانة بمعني واحد (أمن) من باب فهم وسلم وأماناً وآمنه فهو آمن وآمنه . وغيره من الأمن والأمان، والإيمان التصديق، والله تعالى المؤْمن بأنه آمن عباده من أن يظلمهم، والأمن ضده الخوف، والأمنة الأمن كما مر، ومنه قوله تعالى (أمنةً نعاسا)[1]. أما كتاب المعجم الوجيز فيعرفه بأنه (آمنه أمناً وأماناً واءمنا وأمنه أطمئن فلم يخف فهو آمن. وأمن فلان على كذا وثق به أو جعله أميناً عليه).[2]

الأمن القومي اصطلاحاً:

مصطلح الأمن القومي من خلال التعريفات المتعددة التي وجدها الباحث، يتميز بعدة خصائص مختلفة، تؤثر في البنية الكلية للدولة حيث تم تعريفه، (بأنه عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية والإقليمية).[3] كما أن الأمن القومي هو مصالح معظم الدول وما تتخذه من

---

(1)[1] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، (بيروت: مكتبة لبنان، 1989م)، ص (23).

(2)[2] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، (القاهرة: المطابع الأميرية، 2006م)، ص (25).

(3)[3] أمين هويدي، **أزمة الخليج أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس**، مرجع سابق، ص (28).

إجراءات لحماية هذه المصالح في معظم الأوقات، وقد ترك هذا التعريف للدولة وحدها، دون غيرها من الأطراف السياسية أو الأفراد، أن تقوم بتحديد المصالح الحيوية تبعاً لاختلاف وتغير الأوضاع السياسية والايديولجية للسلطة. [4]

مفهوم الأمن القومي:

إن مفهوم الأمن القومي الذي نحن بصدده لا ينفصم عن مفهوم الأمن العام المرتبط بالإنسان ومكونات حياته اليومية من غذاء ومسكن وكساء وخلافه. ويظل (الأمن مطلباً طبيعياً للإنسان وغريزة نشأت مع نشأة الإنسان وتطورت مع تطور نمط ونظام حياته).[1] على الرغم من أن الدولة هي المعنية بالأمن القومي في المقام الأول، إلا أنه عملية ديناميكية متغيرة ترتبط باحتياجات الإنسان وتطور هذه الاحتياجات في محيطه البيئي وإطاره المجتمعي الذي تتشكل من خلاله المكونات الرئيسية لتفاعل المجتمعات مع بعضها البعض تحقيقاً للاستقرار والتقدم. إلى جانب أنه يشكل عملية كلية مركبة تعمل على تحقيق الغايات القومية للدولة من خلال قدرتها على تنمية إمكانياتها وحماية مصالحها القومية بكافة الوسائل المتاحة والسياسات الموضوعة، بهدف تطوير نواحي القوة وتطويق جوانب الضعف في الكيان السياسي والاجتماعي في

---

(4)[4] محمد علي حوات، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها علي الأمن القومي العربي**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002م)، ص (346).

(1)[1] محمود محمد محمود خليل، **أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1998م) ط 1، ص(111) .

الدولة في ظل فلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية للدولة. [2]

كلما اتسع محيط الإنسان وبيئته يتسع ويتداخل معه محيط الأمن القومي للدولة ومصالحها فهو مرتبط ومتشابك مع مصالح الأفراد ومن ثم مصلحة المجتمع ككل. ولم يعد الأمن محصوراً في مجرد التحرر من التهديد الخارجي لسلامة الوطن وأرضه وسيادته فقط، بل امتد إلى آفاق أوسع تشمل الاستقواء السياسي والتنمية الاقتصادية والتكامل الاجتماعي والتوازن البيئي، على سبيل المثال هنالك مخاطر بيئية عديدة على الأمن القومي تتمثل في الكوارث الطبيعية من زلازل وبراكين وكوارث وعواصف وأعاصير وسيول وحرائق بالإضافة للمخاطر الصناعية الناتجة عن التلوث البيئي في البر والبحر والجو.[1]

ارتباط مفهوم الأمن بالقوة العسكرية:

أصبحت هنالك حاجة ماسة لتبلور مفهوم الأمن وارتباطه مع الاحتياجات الآنية والمتغيرة للمجتمعات وشموله على تعريفات وآراء عديدة تبين التطور الذي طرأ في استخداماته. وقد تباينت الآراء حول مفهوم الأمن ومقوماته وأساليب تحقيقه وتبعاً لذلك تعددت تعاريفه واختلفت الجوانب والجزئيات التي يركز عليها كل تعريف. ومع ازدياد تعقيدات المشكلات الموثرة

---

(2)[2] قدوين كاسينكا أتدريا سعد الله، **مهددات الأمن القومي السوداني**، (الخرطوم: بحث إجازة درجة زمالة أكاديمية الأمن القومي العليا، دورة الزمالة رقم (1) 2006- 2007م) بحث غير منشور، ص(36).

(1)[1] المرجع السابق، ص(34).

على سلامة الإنسان واستقرار المجتمع، شاع موخراً استخدام مصطلحات الأمن التخصصي- مثل الأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن البيئي، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي والأمن الثقافي وغيرها للدلالة على كل متطلبات الأمن بمعناه الواسع وكل حلقة من حلقاته المترابطة.[2] غير- أن هذه الأبعاد التخصصية لمفهوم الأمن استطاعت أن تضع معايير جديدة ساهمت بشكل كبير، بعد الحرب العالمية الثانية، في ظهور هذه المفاهيم الجديدة حيث تداخلت قوى جديدة في الصراع الدولي، ولم يعد بالامكان تحقيق الأمن القومي بالقوي العسكرية بل كان لابد من اعتبار تلك القوي الجديدة (اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، ونفسية، وعقائدية).[3] ووضعها ضمن أولويات المنظومة الكلية للأمن القومي، في ظل تطور مفهوم قدرة الدولة، اتسع مفهوم الأمن القومي إلى "القدرة الشاملة للدولة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية " Threats " والتحديات الداخلية " Challenges"، وغالباً ما تُوجه هذه التهديدات إلى الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعتقدات، ومن بينها صور الصراع المسلح والانقلابات العسكرية ومخططات تغيير نظام الحكم وأعمال الجاسوسية والتخريب المادي والمعنوي وأعمال الارهاب والنشاط المناهض والضغوط والمقاطعة الاقتصادية والحرب النفسية والإعلام الموجه المعادي.

---

(2)[2] خضران بن حمدان الزهراني، صديق الطيب منير، **الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية الواقع والتطلعات**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007 م)، ص(3).

(3)[3] قدوين كاسينكا أتدريا سعد الله، **مهددات الأمن القومي السوداني**، مرجع سابق، ص(34 - 35).

مفهوم الأمن في الوعي العربي :

إن مفهوم الأمن في الوعي العربي ظل لعقود عديدة عاجزاً عن الارتقاء إلى المفهوم الاستراتيجي فقد كان لفظ الأمن ينصرف إلى الأمن الداخلي والتهديد الخارجي، حيث تتميز المنطقة العربية بالتهديد المستمر من دولة إسرائيل وكشفت هزيمة يونيو 1967م، إن الأمة العربية لم تكن جاهزة لحماية أمنها. بدأت بعد هذه الهزيمة أولى المحاولات الجادة لارساء تفكير استراتيجي وخلق موسسات علمية إلا أن المفهوم لم ينتقل إلا إلى المفهوم العسكري. وعلى ذلك لم تكن هنالك سياسة صائبة لحماية الأمن القومي سوى السياسة الدفاعية. وكان هذا انعكاساً للفهم الذي ساد في ذلك الوقت، حيث كانت العلاقات الدولية محكومة بالتوازنات العسكرية،[1] وظل عقدا السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين مقتصرين على الجانب العسكري فقط، ولم يستوعب الوعي العربي حتي وقت قريب الانتقال من المفهوم العسكري إلى المفهوم الاستراتيجي، الذي يستند إلى باقي عناصر القوة القومية للدولة. ولكن مع نمو وتطور هذا المفهوم الجديد اتسع الأمن القومي ليتجاوز المفهوم التقليدي (العسكري) إلى المفهوم الجديد الذي يستوعب الرؤية الاستراتيجية في تحقيق الأمن بوسائل أكثر فاعلية تتماشى معه. وبلاشك فإن مسألة الأمن القومي أصبحت مسألة نسبية في عصر أصبحت فيه وسائل الدمار الشامل قادرة على الوصول إلى أي مكان في العالم، ومن ثم لا يوجد ما يعرف بالأمن القومي

---

(1)[1] مجدي شندي، **المياه الصراع القادم في الشرق الأوسط**، (القاهرة : دار المعارف، 1992 م)، ص (69، 70).

المطلق. فالأمن القومي هو مزيج من القدرة الشاملة للدولة والقوة المؤثرة لها وحسن الجوار والعلاقات الدولية المبنية على التحالف والتكامل والتعاون.

الأمن في ظل وجود المنظمات الدولية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر تيار يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وهو ما تبلور في إنشاء منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ومنذ إنشاء مجلس الأمن في العام 1974م، تم استخدم مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية. وكان نتيجة ذلك أن أصبحت المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة هي أداة لإدارة المنازعات بين الشرق والغرب.[1] ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز القطب الواحد (الولايات المتحدة الامريكية) كقوة مهيمنة على العالم وانتشار العولمة تراجعت بشكل كبير استقلالية الدولة وسيادية القرار الوطني. وبالتالي أصبحت القرارات الوطنية تصدر متزامنة مع اشتراطات مرتبطة بالمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وأصبح التدخل الأجنبي في الشئون الداخلية للدولة يجد شرعية ومباركة بما يسمى بمنظومة (المجتمع الدولي) وتبعاً لهذا المفهوم الجديد أصبح للأمن أربعة مستويات هي:

1-أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.

---

(1)[1] والتينا شومان وإمانويل شيلفر، ترجمة عبد العزيز البسام و سمير محمود الشاذلي، **المياه في الشرق الأوسط نزاعات محتملة وتعاون مأمول**، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2006 م)، ص (4).

2-الأمن الوطني، ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة ويعرف "بالأمن القومي".

3-الأمن الإقليمي، باتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها، ويعبر عنه أيضاً "بالأمن القومي".

4-الأمن الدولي أو العالمي، وتتولاه المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة.

بناء على ما تقدم نخلص إلى أن مفهوم الأمن مر بمرحلتين هامتين، المرحلة الأولى تمثلت في مفهوم بناء القدرات العسكرية وسباق التسلح لرد أي عدوان محتمل أو تعزيز القدرات الوطنية لتمكين الهيمنة وفرض القوي العسكرية لتحقيق المصالح الوطنية، أما المرحلة الثانية فهي تبني المفهوم الاستراتيجي للأمن، بحيث توظيف القدرة الشاملة للدولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، بجانب القوى الأخرى الموثرة لتحقيق الأمن للدولة وحمايتها من كافة أشكال المهددات المحتملة. لذا نقصد بالأمن القومي العربي، مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ للمحافظة على أهداف وكيان المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل. مع مراعاة الإمكانات المتاحة وتطويرها أي استغلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة العربية وإدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا وفي داخلنا.[1]

---

(1)[1] أمين هويدي، **الأمن العربي المستباح، مجلة المنابر**، العدد 9 لعام 1986م، ص (22).

المبحث الثاني

خصائص ومهددات الأمن القومي

عند النظر للعوامل والخصائص المرتبطة بتحقيق الأمن القومي لأي دولة، لا بد من الوضع في الاعتبار أنها يمكن أن تتعرض لمهددات، تختلف طبيعتها من دولة إلى أخرى، ولكن في نهاية الأمر يمكن وضع إطار عام تتشارك فيه كل الدول باعتبار أنه مفهوم كلي، بينما تختلف طريقة ونوع التهديد، ويعني التهديد وصول تعارض المصالح والغايات القومية إلى مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي، يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي- والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعسكري، مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية، مما يضطر الأطراف المتصارعة أو أي منها إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية، وقد يكون التهديد دائماً أو مؤقتاً، كما قد يكون مباشراً أو غير مباشر.[1]

على ضوء هذا التعريف يمكن تصنيف المهددات وفق هذا المنظور إلى مهددات مباشرة وغير- مباشرة. فالمباشرة تختص بتعرض الدول وحدودها السياسية وأراضيها للعدوان العسكري، أو استهداف مصالحها السياسية

---

(1)[1] محمود محمد محمود خليل، **ازمة المياه في الشرق الاوسط والأمن القومي العربي والمصري**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1998م) ط 1، ص (124).

والاقتصادية والاجتماعية بغرض إضعافها على المدى القصير، بعكس التهديد غير المباشر للأمن ، فيعني حدوث تغيرات داخل الدولة أو خارجها غير مباشرة تؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى الإضرار بالأمن القومي بجميع جوانبه.[2] وتتميز المهددات أيضاً بأن بعضها مؤقت والبعض الآخر دائماً حسب طبيعة الدولة ويرتبط تهديد أمن دولة ما علي عدد من العوامل، يمكن تقسيمها إلى:

العوامل الداخلية:

نقصد بالعوامل الداخلية هي العوامل التي يمكن أن تشكل تهديداً لأمن الدولة من داخلها، ويأتي في مقدمتها العامل (الجيوبولتيكي)[٨] ((Geopoliti cs وهي تعني- دراسة تأثير الارض على السياسة، ويقصد به الخصائص الجغرافية، التي تميز الدولة من موقع وحدود وتضاريس ومصدر مياه ومناخ وغيره، حيث أن الدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي لامتلاكها المعابر والموانئ بين البحار والمحيطات، أو تكون أراضيها منفذاً لما خلفها من أقاليم تكون أكثر تهديداً، نظراً لأنها دائماً مطمعاً نتيجة لموقعها المهم.[1] ويضاف إلى ذلك العامل السياسي من حيث التخلف السياسي، أو وجود مؤسسات سياسية غير قادرة

---

(2)[2] المرجع السابق، ص(124) .

[٨] تعريف الجيوبوليتيك – الجيوبوليتيكا او الجيوبوليطيقا Geopolitics (، تتكون الكلمة من جزئين. (الجزء الأول Geo بمعنى الأرض وترمز إلى علم الجغرافيا والثانية Politic وتعني السياسة. أي أن الكلمة تعني دراسة العلاقة بين الأرض والسياسة).

على العمل في ظل تخبط الدولة وعدم مقدرتها على توحيد رؤيتها وتحديد مسارها، ويعد عدم الاستقرر السياسي، وتعقد الحياة السياسية، وكثرة القوى التي توثر في صنع القرار نتيجة اختلاف الايدولجيات السياسية، وهي من أهم العوامل التي تهدد أمن واستقرار الدول.[2]حيث يقتضي- هذا الأمر وجود جهاز سياسي- ودبلوماسي- قادر ذي كفاءة عالية يجلب صداقات الشعوب والأمم ويقلل أسباب العداء، ويجنب الدخول في دائرة الصراعات الإقليمية والدولية.[1] ويشكل العامل الاقتصادي مهدداً آخر إذا كانت الدولة تعتمد علي معونات خارجية في تسيير ميزانياتها الرئيسية نتيجة لعجز في ميزان مدفوعاتها، أو لضعف و نقص في مواردها وعدم قدرتها على توظيف رؤوس الأموال الوطنية مما يجعلها تخضع للتبعية الاقتصادية، ويضاف إلى كل ذلك العامل العسكري الذي يوضح قوة الدولة، وتكوين جيوشها ومصادر تسليحها، لذلك يجب على القوات المسلحة أن لا تهمل إمكانية الاستفادة من أوقات السلام في تعزيز مقدراتها القتالية، ذلك بالاستفادة من مختلف التطورات التي يشهدها العالم في مجال التسليح العسكري والتخطيط الدفاعي.[2] كما أننا لابد أن نضع في

---

(1)[1] محمود محمد محمود خليل، **أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري**، مرجع سابق، ص(124- 125).

(2)[2] المرجع سابق، ص (125).

(1)[1] هاشم بدري، **علم الجيوبوليتك وأثره علي الأمن القومي، مجلة دراسات حوض النيل**، علمية محكمة، (الخرطوم: مركز أبحاث ودراسات حوض النيل، جامعة النيلين- العدد الأول، المجلد الأول، ديسمبر 1999م)، ص (105).

(2)[2] قدوين كاسينكا أندريا سعد الله، **مهددات الأمن القومي السوداني**، مرجع سابق، ص(110).

الاعتبار أن الصناعة العسكرية قد اتسعت واتسع نطاقها، بحيث لم تعد هنالك دولة قادرة علي صناعة جميع احتياجاتها العسكرية محلياً. وبالتالي، فإن الاستقلال الاقتصادي المطلق لم يعد وارداً، وإنما أصبح الحد الأعلى هو درجة عالية من الاعتماد على الذات، ودرجة من الاعتماد المتبادل مع القوى الأخرى، فالأولوية العسكرية مقدمة على غيرها، ولها الأسبقية للمحافظة على بقاء كيان المجتمع نفسه ومن ثم بقية المهددات الأخرى.

العوامل الخارجية:

برزت حاجة بعض الدول في بدايات القرن العشرين إلي الاستيلاء على ثروات دول أخرى، نتيجة لتطورها الاقتصادي واستنزافها المستمر لمواردها وثرواتها الاقتصادية، أو نتيجة لوجود مواد خام نادرة لا يمكن توفرها في أي موقع آخر في العالم، كمعادن الماس واليورانيوم، وقد كانت هذه العوامل مجتمعه، سبباً مباشراً في تهديد أمن واستقرار عدد من الدول، وحدوث نزاعات في مناطق مختلفة من العالم، ويدخل هذا ضمن التهديد المباشر للدولة. أما حالة التهديد غير المباشر والإضرار بمصالح الدولة، فهنالك نماذج عديدة نذكر منها على سبيل المثال، دول مثل: الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتي زادت إنتاجها من النفط بدرجة خفضت من أسعاره، وبالتالي أضرت بمصالح دول عربية أخرى، بل إن هنالك ما يؤكد بأنها عمدت للإضرار بالعراق.[1]

---

(1)[1] طلعت أحمد سالم، **حرب الخليج والأمن القومي**، مرجع سابق، ص(51).

وتظل الدولة تعاني أيضاً من مهددات خارجية طالما كانت دول أخرى معادية في حالة تطوير مستمر لقوتها الاقتصادية، وبالتالي تطوير قدراتها العسكرية، فتطوير أنواع جديدة من الأسلحة يعني التلويح باستخدام القوة في إرغام الدولة على تحقيق أجندتها، كما أن قيام تحالفات إقليمية أو دولية بهدف العدوان على دولة أخرى يشكل تهديداً لأمنها.

المبحث الثالث

علاقة الأمن القومي بالأمن المائي العربي

يستند مفهوم الأمن القومي العربي في جوهره على ثلاثة أبعاد، هي البعد الجغرافي والبعد التاريخي والبعد الثقافي. فقد توحدت هذه المنطقة نتيجة لطبيعة الأرض والمناخ والتضاريس المحيطة، حتي قبل أن تصبح عربية وتسودها لغة واحدة وتصير قومية واحدة، بشكل ليس له مثيل في منطقة أخرى في العالم، لقد وقفت الموانع الجغرافية حائلاً أمام انتشار العرب، واللغة العربية خارج الوطن العربي، كما أن هذه الموانع نفسها هي التي حمت الشعوب العربية من تغلغل القوميات الأخرى، على الرغم مما تعرض له الوطن العربي من غزوات من قوميات أخرى.[1] لذلك فإن التضاريس والتشابه المناخي والذي يتدرج ما بين المناطق الجافة (الصحراوية) وشبه الجافة وغيرها من العوامل الجغرافية ساهمت مجتمعة في توحيد هذه المنطقة وإعطائها هذه الخصوصية.

أما الأبعاد التاريخية، فتوضح أن المنطقة قد ارتبطت بحكم سياسي معين يعم جميع مناطقها في مختلف الحقب والفترات الزمنية من تاريخها، فمنذ بدايات العهد الإسلامي سيطر عليها حكم الخلفاء الراشدين ثم تبعته الدولة

---

(1)[1] المرجع السابق، ص(27).

الأموية، ثم العباسية ثم الخلافة العثمانية التركية، ثم التقسيم الاستعماري تحت إشراف عصبة الأمم والتي تحولت إلى الأمم المتحدة.

كذلك يمكن النظر إلى البعد الثقافي باعتباره رابطاً جوهرياً للأمن القومي في الوطن العربي الذي يمتد من العراق شرقاً إلى موريتانيا غرباً ومن سوريا شمالاً إلى السودان والصومال جنوباً، والتي تتحدث جميعها اللغة العربية كأداة للتواصل والتفاهم وتعتنق شعوبه الدين الإسلامي كدين أساسي، بغض النظر عن وجود عقائد أخرى لبعض الأقليات ، فالبعد الثقافي يتلخص في نظام القيم السائدة في المجتمع، والذي يمكن ملاحظته في انتشار الإسلام واللغة العربية بين مكوناته.

المواثيق العربية:

هنالك العديد من المواثيق التي ابرمت بين الدول العربية في فترات تاريخية مختلفة، وتحديداً في مرحلة ما بعد استقلالها وتحررها من الاستعمار ففي عام 1945م، اتفقت الدول العربية في ميثاق جامعتها على رد العدوان إن وقع على إحدى الدول الأعضاء. وفي العام 1948م ذهب الجميع إلى حرب تحرير فلسطين، وبعد ذلك بعامين عقدت الدول العربية معاهدة الدفاع المشترك ورفضت في العام 1955م حلف بغداد وتضامنت في مواجهة المطالب العراقية، تجاه الكويت في العام 1961م ومجابهة المشروع الإسرائيلي في تحويل مجرى نهر الأردن (1963م- 1978م)، وحملت جميعها عبء هزيمة 1967م. وتضامت في حرب 1973م وفي العام 1980م (موتمر القمة العربية الحادي عشر في عمان) اكتمل بناء الأمن القومي بميثاق العمل الاقتصادي

القومي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.[1] وبعد حرب الخليج حلت محل هذه الصورة الزاهية صورة أخرى، بدأ فيها العالم العربي مفتت الأوصال، تتجاذبه مراكز استقطاب أجنبية وتتعارض مصالح دوله، التي انقسمت بفعل الاستقطاب ما بين مؤيد لسياسات الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الغربية في تدخلاتها في المنطقة، ومعارض لهذه التدخلات، وظل ملف المياه في المنطقة جزءاً اصيلاً من الخلافات والمعارك السياسية بين الدول العربية فيما بينها، أو بين الدول العربية و الدول المحيطة بها، ومع ظهور الشركات متعددة الجنسيات وتغلغلها داخل المجتمع العربي وسيطرة العولمة على مجريات الأحداث العالمية والمحلية، تأسست فلسفة جديدة لقواعد العلاقات الدولية المتوارثة، فنجد أن الأزمات صارت تعولم وإن كانت في حدود وطنية أو قومية أو إقليمية، حيث أصبح من الواضح أن اتجاهات العولمة الامريكية تنزع إلى نقل وإدارة الأزمات وطرق التغلب عليها من سياقها الوطني إلى سياقها المعولم.[1] ومن هذا المبدأ أخذت قضايا المياه تأخذ اتجاهها نحو عولمة أزماتها وإدخال أطراف دولية لفض هذه النزاعات بين الدول العربية، باعتبارها تمس الأمن والسلام العالمي الذي أصبح يرتبط بما يحدث في الشرق الأوسط.

الأمن المائي العربي:

---

(1)[1] هيثم الكيلاني، مجموعة مؤلفين، **القدس والحال الفلسطيني وقرءات في الأمن القومي العربي** (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 1999م)، ص(14).

(1)[1] أحمد ثابت، **العولمة وتناقضات التحولات الدولية**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاستراتجية، 1998 م) ص(21).

تأخذ قضية المياه في الوطن العربي منعطفاً حرجاً، نظراً لقلة المتاح منها كمياه للشرب، وطبقاً للمؤشر الذي يفضي إلى أن أي بلد يقل متوسط نصيب الفرد فيه من المياه سنوياً عن 1000 متر مكعب يعتبر بلداً يعاني من ندرة مائية. ويشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة العالمية، إلى أن 26 دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستعاني من عجز مائي خطير مع بدايات القرن الحادي والعشرين، وأن أكثر من 200 مليون إنسان تأثروا من جراء ذلك في عام 2005 م، وسيتضاعف العدد في عام 2025م.[2] ومع انفجار مشكلة الغذاء العالمية في منتصف السبعينيات من القرن العشرين وتزامنها مع تزايد الاستهلاك العربي للغذاء بسبب تزايد السكان أديا إلى ظهور الانكشاف الغذائي في بعض الدول العربية وسوف تتحول بالتالي القضية إلى مشكلة أمنية سياسية واقتصادية من الدرجة الأولى.[3] كما تظهر جلياً أهمية المياه والأمن المائي في الوطن العربي من وقوع حوالي 60% من موارده المائية الجارية خارج الأراضي العربية، مما يشكل تهديداً مباشراً لأمنها القومي،[1] خصوصاً للبلدان العربية في وادي النيل (مصر والسودان) وفي بلاد الشام

---

(2)[2] **تقرير منظمة الأغذية والزراعة العالمية** (الفاو)، روما، 1990م.

(3)[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي، 1994م** (الخرطوم: المنظمة، 1995م) ص(16).

(1)[1] خضران بن حمدان الزهراني، د. صديق الطيب منير، الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية الواقع والتطلعات، الرياض: مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007م)، ص (29)

(سوريا، ولبنان وفلسطين والأردن والعراق)[2] والتي تنبع مياه الأنهار فيها من دول أخرى غير عربية. وتتميز هذه المنطقة بتزايد معدلات النمو السكاني ، ورغبة هذه الدول في تلبية الزيادة المضطردة للاحتياجات المائية لهولاء السكان سواء كانت للاستهلاك اليومي أو للأغراض الزراعية والصناعية، ويمكن ملاحظة معدلات النمو وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (1)

عدد السكان في وادي النيل العربي وبلاد الشام والعراق (مليون نسمة)[3]

البلد	1990	معدل الزيادة (بالمئة)	2000	2025
مصر	52,88	3	71,07	148,81
السودان *	25,09	2,8	33,07	65,96
سوريا	12,55	3,7	18,6	44,79
لبنان	2,65	2,5	3,39	6,30
فلسطين	1,62	3,9	2,39	5,82
الأردن	3,43	3,4	3,79	11,07
العراق	17,90	3,01	24,29	52,11
المجموع	**116,12**	**22,31**	**157,6**	**334,86**

(2)[2] منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م)، ط 1، ص(255)

(3)[3] المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد): ((الإستراتيجية القومية في مجال الموارد المائية مع حلول القرن الحادي والعشرين)) أكساد /دم /ت 89(دمشق :1996)، وإدارة الدراسات المائية ((بنك معلومات الموارد المائية للوطن العربي)) أكساد/دم/ت 116(دمشق :1998) وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، حالة الموارد المائية في الوطن العربي)) تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1136 في دورته الحادية والخمسين ،1991م، أكساد/دم/ت 73(دمشق:1993).

* تم أعداد بيانات هذا الجدول قبل انفصال دولة جنوب السودان، وقد أدي انفصال الجنوب الذي تم في العام 2011م إلى تغيير نسب معدلات النمو السكاني تغييراً طفيفاً.

من الجدول أعلاه يتضح أن المشكلة السكانية هي من أكبر المشاكل في المنطقة حيث يرتفع معدل النمو السكاني بهذه الدول مقارنة مع المعدل العالمي والذي لايتجاوز 2%. ويوضح تقرير البنك الدولي لسنة 1993م، أن متوسط نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة والقابلة للتجدد في الوطن العربي (مع استبعاد مخزون المياه الكامنة في باطن الأرض) كان 3430 متراً مكعباً في سنة 1960م، وسوف يصل نصيب الفرد إلى 667 متراً مكعباً في سنة 2025م، أي بانخفاض بنسبة 80%. أما معدل موارد المياه المتجددة سنوياً في المنطقة العربية فيبلغ حوالي 350 مليار متر مكعب، وتغطي نسبة 35% منها عن طريق تدفقات الأنهار القادمة من خارج المنطقة، إذ يأتي عن طريق نهر النيل 56 مليار متر مكعب، وعن طريق نهر الفرات 25 مليار متر مكعب، وعن طريق نهر دجلة وفروعه 38 مليار متر مكعب. وتحصل الزراعة المروية على نصيب الأسد من موارد المياه في العالم العربي، حيث تستحوذ في المتوسط على 88%، مقابل 6.9% للاستخدام المنزلي، و 5.1% للقطاع الصناعي . ففي حين تستحوذ أمريكا الجنوبية على (26%) من موارد المياه العالمية ولا يزيد تعداد سكانها على (6%) من إجمالي سكان العالم، وتستحوذ أمريكا الشمالية والوسطى على (5%) من مياه العالم، مقابل 8% من سكانه، وأستراليا على (1%) من مياه العالم، مقابل أقل من (1%) من سكانه، فإن نصيب آسيا من مياه العالم لا يتجاوز (36%) بينما يعيش فيها (60%) من سكان العالم، وأفريقيا (11%) من المياه مقابل (13%) من السكان، أما أوربا

ففيها (8%) من مياه العالم و(13%) من سكانه،[1] شكلت المياه في السنوات الأخيرة جوهر الصراع السياسي والاقتصادي وتفوقت علي الجانب العسكري ، وبات مطلوباً من كل دولة أن تضع خطط استثمار مواردها المائية استناداً إلى مقتضيات أمنها القومي، على اعتبار أن الماء هو الأساس لأي عملية بناء أو تنمية وهو قاعدة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، وأن لا أمن عسكري لأي شعب خارج أمنه الاقتصادي الذي يشكل الأمن الغذائي ذروته ويعتبر الماء عصبه.[1]

الجدول رقم (2)

نصيب الفرد فى البلدان العربية من الموارد المائية (متر مكعب / سنة)[2]

البلد	1990	2000	2025	2051
مصر	1221	1194	637	617
السودان *	892	736	442	202
سوريا	746	783	776	489
لبنان	1533	1150	767	-
الأردن	293	176	88	33
العراق	2240	1637	887	501
المتوسط العربي	841	672	471	262

---

(1)[1] عامر رشيد مبيض، **الموسوعة الثقافية السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية**، (حمص: دار المعارف للنشر والطباعة والتوزيع، 2000م)، ط 1، ص(581).

(1)[1] عادل محمد العضايلة، **الصراع علي المياه فى الشرق الأوسط (الحرب والسلام)** ، مرجع سابق، ص(174).

(2)[2] أعدت معطيات الجدول استناداً إلى البيانات المنشورة في: سامر مخيمر وخالد حجازي، **أزمة المياه فى المنطقة العربية : الحقائق والبدائل الممكنة**، سلسلة عالم المعرفة، 209(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1996م) .

* تنطبق على هذا الجدول الملاحظة الواردة في الجدول رقم (1)، ص (64).

يتبين من الجدول أعلاه أن أكثر البلدان العربية التي تعاني من ندرة المياه منذ العام 1990م هي الأردن وسوريا و السودان، فيما تبلغ كل البلدان في الأعوام 2025م و 2053م مستوي الندرة، فلا يمكن لأي مجتمع القيام دون توافر ما يكفي من المياه، فهو ضروري لأي نشاط اقتصادي، وخاصة الزراعي منها وفي المعتاد يتوفر الماء في بقعة معينة تكون محل الرغبة في السيطرة عليها من الدول المجاورة.[3] ظهر في الآونة الأخيرة بعد اقتصادي جديد للمياه قد يشكل مدخلاً لنشوب النزاعات، فقد أضحت المياه سلعة اقتصادية تباع وتشترى في الأسواق العالمية، وسبق أن قامت إسرائيل بشراء حوالي 250 مليون متر مكعب من المياه من تركيا[1]. حيث تتباين مطالب الدول في كثير من دول العالم بين الحاجة للإمداد وقلة الإنتاج، ففي الوقت الذي تعتبر فيه المشكلة هي توزيع إلامداد بالنسبة للدول الصناعية، فإن المشكلة بالنسبة لدول العالم الثالث - الجافة وشبه الجافة - هي قلة إنتاج . وفي المستقبل سوف لن تكون المياه عاملاً محدداً فقط للإنتاج الغذائي ولكنها ستكون عاملاً رئيسياً في التنمية الصناعة . تبرز أهمية المياه بالعمليات التنموية لدرجة أنه أصبح الآن مستحيلاً تحقيق التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية بدون توفر المياه،[2] لهذا السبب سوف تصبح المياه العذبة، عنصراً رئيسياً في تحديد سياسة الأمن

---

(3)[3] سمير أمين وآخرون، ترجمة سعد الطويل – مصطفى مجدي الجمال، **الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية**، مركز البحوث العربية والأفريقية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005م)، ط 1 ، ص (127).

(1)[1] الزين حسن ناصر، **حرب المياه في الشرق الأوسط**، بحث زمالة، (الخرطوم: الأكاديمية العسكرية العليا – كلية الدفاع الوطني الدورة 14،1999 م -2000م)، بحث غير منشور، ص (15).

القومي.[3] هناك تحديات كبيرة تواجه الوطن العربي في الشأن المائي نظراً لمحدودية الموارد ووقوع العالم العربي في المناطق شبه الجافة حيث الكثير من الأراضي العربية قاحلة، مقارنة مع نمو السكان وزيادة الطلب على المياه، الأمر الذي يلقي مسؤوليات كبيرة في المستقبل على الدول العربية والهيئات المختصة بهدف الوصول إلى حلول مناسبة، مع ازدياد رغبة الدول العربية في تحقيق معدلات نمو كبيرة في ظل انتعاش اقتصادياتها بفضل استقطاب عائدات البترول للمساهمة في التنمية المتوازنة، حيث صار فيها الوضع المائي أكثر صعوبة وخطورة عاماً بعد عام، بسبب زيادة الطلب على الماء، وبسبب كثرة العقبات التي تحول دون استثمار الموارد المائية المتاحة بالشكل الأمثل، حيث سنجد أن الدول العربية في مجموعها تسير نحو شح مستمر في الموارد المائية، مما يشكل عجزاً خطيراً في توفير المياه،[1] تتعدد أسبابها وتتنوع بتنوع بيئاتها ومواقعها الجغرافية، ويمكن إجمالها وفق عدد من العوامل. تأتي في مقدمتها عوامل النمو السكاني وازدياد مناطق التحضر وتطور بلدان المنطقة، وازدياد المساحات المستزرعة، التي تتطلب مياهاً للري، إضافة إلى أن السياسات المائية لم تحظ بوضع خطط وطنية لاستثمار وحفظ الموارد المائية

---

(2)[2] حمد سعيد الموعد، **حرب المياه في الشرق الأوسط**، (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، بدون تاريخ) ص(182).

(3)[3] والتينا شومان وامانويل شيلفر، ترجمة عبد العزيز البسام وسمير محمود الشاذلي، **المياه في الشرق الأوسط نزاعات محتملة وتعاون مامؤل**، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2006 م)، ص (5).

(1)[1] محمود محمد محمود خليل، **أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري**، مرجع سابق، ص (181-182).

المتوافرة، بما يحقق التوازن مع احتياجات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك قلة الاهتمام بتحسين إدارة الموارد المائية وحفظها وتنميتها، ونضوب المخزون الجوفي، وتناقص موارد المياه السطحية، وتدهور نوعيتها نتيجة الاستنزاف المستمر وحدوث التلوث.[2]

---

(2)[2] المرجع السابق، ص(182) .

المبحث الرابع

التهديد الإسرائيلي للأمن المائي العربي

ظلت دولة إسرائيل المحتلة للأراضي الفلسطينية، ترى أن حدود دولتها المستقبلية (أرض الميعاد) تمتد من النيل إلى الفرات في شعارها المرفوع في منصة الكنيست (حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل) وكما هو مدون في التوراة (قطع الرب لإبراهيم ميثاقاً علي نفسه قائلاً: لنسلك أعطي هذه الارض من النيل إلى الفرات)، على هذه المفاهيم أرتكز الفكر والعقيدة الصهيونية، كما أن الأساس الفلسفي الذي تستند عليه الحركة الصهيونية يتصف بوحدة بنية الفكر الصهيونية وتجانسها رغم اختلاف المحتويات الأيديولوجية من مدرسة صهيونية لأخرى.[1] بالتالي فإن الفكر الأيدولوجي لديه إرتباط كبير بالمياه، حيث أن أهمية المياه لإسرائيل نابعة من طبيعة الحكم نفسه القائم على ركيزتين أساسيتين هما الهجرة والاستيطان، واللتان شكلتا العمود الفقرى لنظرية الأمن الإسرائيلي، حيث أن الهجرة تحتاج إلى المزيد من الأرض والأرض تحتاج إلى المزيد من المياه، ويقع عبء تنفيذ هذه الاستراتيجية علي قادتها العسكريين، وفي مقدمتهم خبراء المياه الذين يلعبون دوراً حاسماً فى توجيه الحرب.

---

(1)[1] محمد مصطفى النور، **النشاط الاقتصادي والاجتماعي للجالية اليهودية في السودان (1898-1956)**، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، 2009م)، دراسة ماجستير غير منشورة، ص(22).

لما كانت الاستراتيجية العسكرية لإسرائيل عدوانية فى وسائلها واستعمارية توسعية في غايتها. حيث تأثرت الجماعات اليهودية بحركة الهسكلاه، وهو تعبير عبراني يمكن ترجمته إلى "حركة التنوير"، ونادت هذه الحركة باندماج اليهود في الأوطان والشعوب التي يقيمون فيها، إلا أنهم سرعان ما ارتدوا إلى القومية اليهودية عندما واجهوا عدم تقبل المجتمعات الأخرى للجماعات اليهودية بينها[1]. لذا فإن ما يطرأ عليها من تغيرات لا يعدو أن يكون تطوراً في الأسلوب يحقق لها الأهداف المرحلية فقد استطاع الكيان الصهيوني فى حرب 1967م السيطرة والاستيلاء على المصادر المائية في الضفة الغربية والقطاع وعلى جزء من مجرى نهر اليرموك، إضافة إلى مياه هضبة الجولان ونهر الأردن كما حدث في عام 1982م، عند غزو جنوب لبنان والسيطرة على جزء من مجرى نهر الليطاني ومقابل ذلك سيحرص الكيان الصهيوني على الإبقاء على المصادر المائية المتوافرة لديه في حدود ما قبل 1967م كاحتياطى استراتيجي حيوي، حيث يستهلك المستوطن الإسرائيلي ستة أضعاف ما يستهلكه الفلسطيني.[2] من ثم جاءت فكرة التوجه غرباً نحو نهر النيل طمعاً في مياهه تحت شعار الاستصلاح والتسوية السياسية، وهو ما عرف باسم مشروع (ترعة السلام) الذي يفترض فيه أن تصل مياه النيل إلى صحراء النقب وغزة والضفة الغربية، وذلك للعجز المائي الكبير للكيان

---

(1)[1] عبد الوهاب المسيري، **نهاية التاريخ: مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيوني**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1973م)، ص (23).

(2)[2] محمد العربي بوقره، **معارك المياه، من أجل مورد مشترك للإنسانية** (بيروت: دار الفارابي، 2006م)، ط 1، ص(175).

الصهيوني، فهو يزاحم كطرف مباشر على مصادر المياه المحدودة في المنطقة، كما أنه أصبح طرفاً أساسياً في مشاريع المياه الأثيوبية، مما يوضح وجود استراتيجية يطبقها الكيان الصهيوني فيما يتعلق بموضوع المياه، حيث أن الكيان الصهيونى يرى مياه نهر النيل المصدر الذي سيحل مشكلته المائية في المستقبل، الأمر الذي يجعله يولي أهمية خاصة لعلاقته مع كل من مصر- وأثيوبيا ويعمق من علاقاته الاقتصادية والثقافية ببعض دول حوض النيل. وقد ركزت إسرائيل في استراتيجيتها على الإحاطة ومحاصرة العالم العربي ممثلاً في مصر- والسودان بهدف منعه من التفاعل مع جواره الأفريقي والسيطرة على منابع النيل في القرن الأفريقي ودول حوض النيل.[1]

عند قيام دولة إسرائيلية 15/5/1948م توسعت حدود الكيان الصهيوني لتشمل المنطقة الشمالية الغربية من فلسطين، وكذلك منطقة النقب. وفي اتفاقية الهدنة بين العرب وإسرائيل عام 1949م استطاعت إسرائيل الحصول على ممر جزئي إلى أعلى نهر الأردن. وفى عام 1955م بين بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل آنذاك أهمية المياه لإسرائيل، وربط هذه الأهمية بقضية الوجود الصهيوني من عدمه. بقوله: (إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه، وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل).[2] واستمرت الأطماع الصهيونية في المياه العربية لا سيما في لبنان حسب ماجاء فى إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفى أشكول عندما قال (إن إسرائيل العطشى- لا يمكنها أن

---

(1)[1] شمس الهدى إبراهيم ادريس، **التدخل الإسرائيلي في السودان، كيف ولماذا** (الخرطوم: مطابع العملة السودانية) ط 1، 2005م ،ص(57).

(2)[2] مجدي شندي، **المياه الصراع القادم في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص(95).

تقف مكتوفة اليدين وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدراً إلى البحر)،[3] فى عام 1964م اشتد الصراع المباشر مع العرب من أجل الحصول على المزيد من المياه عندما أعلنت إسرائيل عن مباشرتها لتحويل نهر الأردن، فكان مؤتمر القمة العربي 17/1/1964م، الذي أوصى بتحويل روافد نهر الأردن لاستغلاله عربياً إلا أن المشروع لم ينجح نتيجة العدوان الإسرائيلي الذى قضى على المشروع بإحتلاله هضبة الجولان عام 1967م، إن أهمية المياه فى الفكر الإسرائيلى تبدو واضحة في محاولة الربط بين قضية المياه والاعتبارات الأمنية التي من شأنها تأمين الحماية لدولة اليهود، وذلك حسب رؤية (موشى دايان) بعد قيام دولة إسرائيل والتي لا يتعدى سكانها في ذلك الحين 680 ألف نسمة وقد بلغ استهلاكها من المياه 230 مليون م ^{3} في العام لجميع الاستخدامات ، فقد فاق تعدادها في العام 1984م، 5،5 مليون نسمة وبلغ إجمالي استهلاكها من المياه مليار وثمانمائة مليون م ^{3}، [1] مما استدعى سيطرتها على موارد فلسطين المائية وظهور أطماعها في بقية المياه العربية، عندها أصبحت المياه تشكل أحد أجندة الصراع العربي الإسرائيلي بكل مكوناته، وأحد قضايا الخلاف الرئيسية مع دول الجوار الجغرافي بالمنطقة العربية مع أثيوبيا وتركيا من جهة أخرى - الذي كان لإسرائيل دور واضح في إشعاله - ومن هنا يمكننا القول إن أبعاد الصراع السياسي على المياه في منطقة الشرق الأوسط وحوض نهر الأردن،

---

(3)[3] عفيفى البزرى، **إسرائيل والمياه العربية**، (بيروت: دار الحقائق للطباعة والنشر والتوزيع، 1984م) ط 1، ص (72).

(1)[1] عبد العزيز خالد فضل الله، **مياه النيل حسابات الارض والسياسة** (الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة، 2007 م)، ط 1، ص(161).

تمثلت في بعدين رئيسين هما البعد الصهيوني الإسرائيلي والبعد الإقليمي، واللذين تقاطعت مصالحهما لاحقاً لتشكل أحد أهم قضايا المياه الخلافية في العالم.

انتهجت إسرائيل سياسة ارتكزت على مبدأ استخدام المياه كوسيلة لفرض شروطها على دول المنطقة، وكرست مفهوم التمسك بالأرض والمياه والاستعداد للقتال من أجلها. كما يقول "زيئيفي اوتنبيرج" رئيس هيئة بحيرة طبريا السابق، "إذ زاد نقص المياه في إسرائيل ولم نستطع حل المشكلة بالطرق السليمة، فلابد حينها من حلها بالحرب، وهل هناك حل آخر؟".[2]

وقد تمكنت إسرائيل من استخدام الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية والدينية كافة، لتحقيق الأهداف التي رسمتها الحركة الصهيونية للسيطرة على موارد المناطق المائية القريبة منها، ليس فقط في حوض نهر الأردن بل وفي مياه النيل والليطاني والفرات، كما سعت لتحقيق أهدافها بمنطق القوة حيناً والأمن والسلام حيناً آخر. وسعت لتثبيت حق الشعب اليهودي في مياه المنطقة عنوة واغتصاباً باتفاقيات دولية تبناها المجتمع الدولي واعترف بها كأساس لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، واستندت عليها إسرائيل في مفاوضاتها مع الفلسطينيين وبقية الدول العربية.[1] ويبدو هذا واضحاً في السياسة الإسرائيلية مع دول حوض النيل والدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل للحصول على مياه النيل من خلال علاقتها بأمريكا،

---

(2)[2] عادل محمد العضايلة، **الصراع علي المياه في الشرق الأوسط (الحرب والسلام)**، مرجع سابق، ص(29).

(1)[1] الأرقم الزغبي، **الغزو اليهودي للمياه العربية**، (بيروت: دار النفائس، 1992م)، ص(42).

والتأثير الأمريكي على بعض قادة العرب وأفريقيا تحت تأثير النفوذ الأمريكي والغربي الذي استطاعت إسرائيل من خلاله ربط نشاطها بالمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وسعت للانضمام إلى التكتلات والمنظمات الإقليمية التي تضم دول حوض النيل.

نظراً لمحدودية موارد إسرائيل المائية وتطور الصراع المائي في سرقة إسرائيل للمياه وسياسة الاحتلال للأراضى، واستخدام فن السياسة في تحريض دول الجوار غير العربية للتغلب على هاجس الأمن المائي، وذلك بتقديم تكنولوجيا عالية في مجال المياه لتلك الدول المشاركة في أحواض الأنهار، إيماناً منها أن دولاً عربية قوية محيطة بها يعنيها التأثير على الأمن القومي لإسرائيل، باعتبار أنه صراع وجود وليس صراع حدود مهما عقدت هدنة سلام، بهذا اهتمت اسرائيل بعلاقاتها بأفريقيا جنوب الصحراء، لأن علاقاتها بالدول الافريقية ساعدتها على فك الحصار العربي الاقتصادي والدبلوماسي والسياسي وأكسبتها صداقات في وجه صراعها مع الأمة العربية.[2] الأمر الذي جعل إسرائيل بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، ثم موقف أثيوبيا واتهامها لمصر بالتطلعات الإمبراطورية، ليس ذلك فحسب بل استمر وامتد الصراع بوسائل مثل شن الحرب الباردة طويلة الأمد ضد (مصر - السودان) واستخدامها لأثيوبيا ويوغندا كخط هجوم متقدم ضد الدول العربية، وهو مايطلق عليه الحرب بالإنابة أو بالوكالة ، حيث تقوم دول الجوار الاستراتيجي

---

(2)[2] الصادق المهدي، **مياه النيل الوعد والوعيد**، (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، 2000م) ط 1، ص(98).

باتباع استراتيجيات تتفق مع إسرائيل متذرعة بمصالحها القومية وخططها التنموية. تتمثل محاور هذه الحرب الباردة في التحريض لدول الجوار الاستراتيجي لإشعارها بالظلم الناتج عن الاستخدام المصري السوداني والإسراف في توظيف الموارد المائية، وبموجب ذلك تستخدم إسرائيل مساعدات أمريكية لهذه الدول لفرض سيطرتها عليها مثل زائير- ورواندا وأثيوبيا . الأمر الذي يفسر وجود وسيطرة شركات أمريكية وغربية على مشاريع الري في هذه الدول والعناية الخاصة التي توليها إسرائيل للأبحاث العلمية بموارد المياه، باستخدام المساعدات الفنية والخبرة الإسرائيلية التقنية في تكنلوجيا المياه لتقليلها من دول حوض النيل خاصة (مصر والسودان) ووجود بعض الخبراء الإسرائيليين لدى شركات وأفراد من دول حوض النيل بهدف تقديم خبرتهم فى مشروعات الأمن الغذائى، وتطهير التربة واستصلاح الأراضى- وزراعة الموالح وتربية المواشي- والدواجن والري بالتقطير. وهو مما جعل المنطقة تحظى باهتمام بالغ من الكيان اليهودي الأمر الذي جعله يخلق علاقات مع أثيوبيا – أريتريا ، كينيا ،أوغندا وزائير وقد كانت أشكال الوجود الإسرائيلي في المنطقة تبعاً للمفهوم الأمنى والإستراتيجى لأمن إسرائيل، ولعزل دول تلك المنطقة من الدول العربية لذلك كان الوجود في أنشطة عسكرية وأمنية خدمة للغرب الذي يساند إسرائيل ممثلاً في النشاط الأمريكي والبريطاني والفرنسي.[1]

في عام 1949م استطاعت إسرائيل احتلال ميناء (أم الرشراش) إيلات حالياً وضمها إليها والذي يعتبر نقطة بداية انفتاحها على البحر الأحمر

---

(1)[1] كامل شريف، **المغامرة الإسرائيلية في أفريقيا**، (الرياض: الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1984م) ص (73).

والمحيط الهندي، وأخذ مكانها كدولة من دول البحر الأحمر والحصول على ميزات سياسية واقتصادية. ولعل الأهداف السياسية والاستراتيجية كانت وراء التوجه الإسرائيلي نحو أفريقيا سياسياً لأجل كسب تأييد الدول الإفريقية من خلال تطوير علاقاتها مع القارة، مما يمنحها التأييد الدولي ودعماً لوجودها الاقتصادي والسياسي- بالخروج من العزلة والحصار المفروض عليها أما الأهداف السياسية فتتمثل في:

أولاً: اهتمامها بالمناطق الاستراتيجية من ناحية الموقع الجغرافي (منطقة شرق أفريقيا والتي تشمل أثيوبيا – تنزانيا – أوغندا) وذلك لتهديد أمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل (مصر- السودان- الصومال- جيبوتي) حيث أن مياه الصومال وجيبوتي تأتي من الهضبة الأثيوبية، وذلك بالتوسع بإقامة مشروعات زراعية وتوليد الكهرباء مستقلة في ذلك تأثيرها على السياسة الأوغندية و الأثيوبية.

ثانياً : تأمين مداخل البحر الأحمر بوجودها فى المناطق المطلة على الساحل الشرقي في القارة الأفريقية بإيجاد قواعد عسكرية في الدول الأفريقية المطلة على البحر الأحمر لحماية الملاحة الإسرائيلية، وذلك بالتعاون مع هذه الدول الأفريقية، غير العربية حتى تضمن عدم تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.

ثالثاً: استخدام الدول الأفريقية لأعمال التجسس على الدول العربية ودعم الحركات الانفصالية والمعادية للدول العربية .

إن النشاط الإسرائيلي في أفريقيا ماهو إلا إمتداد للنفوذ الغربي ووجودها ماهو إلا استمرار للقوة الاستعمارية، وقد عبر عن ذلك (بن قوريون) عام 1956م، قائلاً: (إن إسرائيل هي الزراع التنفيذي لسياسات الغرب في أفريقيا) حيث كان انعقاد موتمر بادونج الاشتراكى الآسيوي في نيودلهي بداية التحرك الإسرائيلي لإقامة علاقات مع الدول الأفريقية نتيجة حرمان، وعدم السماح لها بالتمثيل في تلك المؤتمرات الأمر الذي أدى إلى إحساسها بالعزلة السياسية، ولا سيما أنه قد صدرت قرارات متنوعة ضدها مما أدى إلى زيادة أهمية تحديها لكسب تأييد العالم الثالث أو تحييده، وعام 1957م كان بداية الإندفاع الإسرائيلي الواسع والقوي نحو القارة الأفريقية .

نخلص في هذا المبحث إلى أن إسرائيل قد أعادت النظر في سياستها الأفريقية لتجنب الأخطاء الماضية، متبعة أساليب جديدة تركزت في إقامة علاقات شخصية خاصة مع رؤساء الدول، لا سيما الدول التي لها مصالح وأهمية بالغة بالنسبة لمصالحها ونفوذها في أفريقيا، فتزودهم بالمعلومات التي تتعلق بأمنهم الشخصي ومواقفهم الرسمية، وتدريب وحدات الحرس والقوات الخاصة الذين يرافقون الرؤساء. يتضح من الطرح السابق للأهداف الاستراتيجية لإسرائيل في علاقاتها الأفريقية، أنها ركزت على دول شرق القارة، لأهمية علاقاتها مع دول حوض النيل العليا، لتهديد أمن الدول العربية المعتمدة على مياه نهر النيل، مما يؤكد الدور الإسرائيلي وإدارته للصراع المائي مع الدول العربية في حوض نهر النيل.

المبحث الخامس

المهددات ذات الابعاد الإقليمية للمياه في المنطقة العربية

تعتبر المياه عنصراً رئيسياً في تشكيل سياسات وتحالفات دول الشرق الأوسط، وبقدر ما كانت المياه مفتاح تطور ورخاء وازدهار وزيادة لنفوذ بعض هذه الدول في المنطقة، بقدر ما كانت مصدر قلق واضطراب وعدم استقرار في البعض الآخر، ففي دول حوض نهر الأردن، تواجه الأردن وفلسطين سوريا مشكلات حيوية في المياه، بسبب النقص المتزايد في موارد هذه الدول المائية، وما يعنيه ذلك من مخاطر اقتصادية وسياسية واجتماعية قد تهدد أمن هذه الدول واستقرارها، أما تركيا وأثيوبيا وربما إيران لاحقاً فقد تفرض نفوذها وتبسط سيطرتها على المنطقة من خلال المياه، أما في مصر والسودان فقد أصبح ضمان استمرار جريان نهر النيل والحفاظ على أمنه، محور تفكير هذه الدول وهمها الأول.

ولقد بدأت دول الجوار الجغرافي " تركيا وأثيوبيا " ومن بعدهما إسرئيل تشكل أدوات ضغط سياسي واقتصادي على بقية دول المنطقة، وتستخدم المياه لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية، وتشكل مثلث تحالف يهدد الأمن العربي ويمارس دوراً عدائياً ضد مصالح العرب، وعلى الرغم من روابط التاريخ والجغرافيا التي تربط بين العرب وتركيا وأثيوبيا وبقية الدول الأفريقية، إلا أن الدعم الغربي الذي تتلقاه هذه الدول في مجال السيطرة على مصادر المياه يعزز من إمكانية نشوب نزاعات محتملة بينهما وبين دول الجوار

العربي، وهو ما تنفيه الدولتان وتدعي بأن ما تقوم به يستند إلى مبادئ وأحكام القانون الدولي. ويمكن تتبع مواقفهما باعتبارهم أحد النماذج للبعد الإقليمي الموثرة على المياه في المنطقة العربية وذلك على النحو التالي:

أ/ التهديد الأثيوبي لمياه حوض النيل:

ظهر البعد الإثيوبي في مياه النيل في نهاية القرن الثامن عشر، عندما احتلت بريطانيا مصر عام 1882م، ورسمت سياستها ووقعت عدداً من الاتفاقيات والمعاهدات المائية مع الدول الأخرى نيابة عن دول الحوض، بهدف ضمان تدفق مياه النهر إلى الأراضي المصرية والسودانية وتأمين استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية فيها، وتوفير المياه اللازمة لمزارع القطن التي كانت تزود المصانع البريطانية بالمواد الخام، إضافة إلى ضمان أمن قناة السويس وتثبيت حقوق مصر في مياه النهر وإكسابها صفة قانونية.[1]

الموقف الأثيوبي من نهر النيل:

وقعت الحكومة البريطانية والإيطالية إتفاقية لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان وأثيوبيا في عام 1902م، ورفضت أثيوبيا الاتفاقية بعد تحقيق استقلالها، بحجة عدم أهلية الحكومة الإيطالية للتوقيع عليها. أما باقي الدول الأفريقية التي وقعت اتفاقيات مع مصر أو أي دول أخرى، فترى أن هذه الاتفاقيات قد انتهى سريان مفعولها أو أنها باطلة حيث تم توقيعها في ظل الاحتلال. وعقب تحقيق الاستقلال رفضت معظم الدول الأفريقية الالتزام بالاتفاقيات القديمة أو أعلنت رغبتها في إلغائها أو إعادة التفاوض بشأنها.[2] إضافة إلى أن الدول الأفريقية ترى أن هذه الاتفاقيات أعطت مصر والسودان حقوقاً في مياه النيل وامتيازات على حساب بقية الدول، كما قيدت حق هذه

---

(1)[1] المرجع السابق، ص (30).

(2)[2] محمود أبوزيد، **المياه مصدر للتوتر في القرن 21**، مرجع سابق، ص(138).

الدول ومنعتها من أقامة أي مشروعات على مجرى النهر أو أحد روافده إلا بعد موافقة مصر. وتعضد أثيوبيا من موقفها الرافض للاتفاقية أسوة بالدول الأفريقية الأخرى، بحسبان أنها لم تعد تتماشى مع متطلبات التنمية الملحة، ولأنها تتعارض مع مبادئ القانون الدولي وأحكامه المتعلقة بالحقوق ومبدأ العدالة في توزيع الموارد المائية المشتركة، خاصة إذا علمنا أن أثيوبيا تساهم بأكثر من 86% من مجموع إيراد النهر "أي نحو 77 مليار م ^{3}" ولا تستفيد منه سوى 0.06 مليار م ^{3} أى 600 مليون م ^{3}، فيما تحصل مصر على نحو 55.5 مليون م ^{3} ولا ترفد النهر بأي نسبة تذكر من إيراداته.[1]

أعربت الحكومة الأثيوبية عن عزمها في استغلال مياه النيل الأزرق المتدفقة من أراضيها، بغض النظر عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بمصالح الدول الأخرى، وطلبت في عام 1958م مساعدة الولايات المتحدة لإعداد دراسة حول المشاريع الممكن تنفيذها على نهر النيل الأزرق، حيث قامت بدراسة شاملة على مستوى الأراضي الصالحة للزراعة، وعلى مستوى بناء السدود لتخزين المياه وتوليد الطاقة الكهربائية.[2] ومن أهم هذه المشاريع بناء أربعة سدود على أنهار النيل الأزرق وعطبرة وبحيرة تانا داخل الأراضي الأثيوبية، بطاقة تخزينية تصل إلى 50 مليار م ^{3} من المياه. الأمر الذي زاد من مخاوف مصر التاريخية التي تحدثنا عنها سابقاً واعتبرت ذلك بمثابة إعلان حرب عليها،

---

(1)[1] محمود سمير أحمد، **معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، روية مستقبلية حول أهمية المياه كعامل سلم أو حرب في السنوات القادمة**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1991م)، ص(66).

(2)[2] سيف الدين يوسف محمد سعيد، **البعد الخارجي في تأجيج الصراع حول مياه النيل**، مرجع سابق، ص(55).

وكانت من أهم الأسباب التي دعت القيادة المصرية للتفكير في بناء السد العالى، ووضع سياسة مائية خاصة بنهر النيل لحماية مصالح مصر وأمنها المائي.

كما أعترضت أثيوبيا على بناء السد العالي وقدمت احتجاجاً رسمياً على ذلك في عام 1956م، وعرضت الاتفاق المصري السوداني الذي وقع في عام 1964 لتطوير مواردهما المائية من خلال بناء عدد من المشاريع لزيادة طاقة الدولتين التخزينية من مياه النهر، وأعلنت في عام 1981م البدء بتنفيذ مشروع مائي عملاق بدعم امريكي وإسرئيلي لأقامة ما يزيد عن 40 سداً وقناة مائية على النهر.

وقد استغلت الولايات المتحدة الموقف الأثيوبي وقامت بتقديم الدعم لأثيوبيا لتنفيذ مشاريعها المائية بهدف التحكم بالمياه المتدفقة إلى مصر وخنقها اقتصادياً ومائياً، كما سعت أيضاً لتكوين إجماع سياسي لقادة دول منطقة البحيرات العظمى فيما يتعلق بالمياه المتدفقة من النيل الأبيض، وخلق تحالفات مع القيادات التي تحكم منطقة البحيرات العظمي.[1] حيث ذكرت بعض الدراسات أن المشاريع التي تزمع أثيوبيا إنشاءها بما فيها سد النهضة سوف تمكنها من السيطرة على أكثر من 82% من مياه النيل.

علاقات إسرائيل بأثيوبيا:

---

(1)[1] فاطمة إبراهيم محمد، **صراع البحيرات العظمى**، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 2003م)، ص (30).

وجود أثيوبيا فى القرن الإفريقي على البحر الأحمر وسط مجموعة من الدول الإسلامية السودان غرباً الصومال وجيبوتي شرقاً ومعاداة أثيوبيا لأريتريا والصومال جعل الصراع محتدماً، فضلاً عن دعم القوى الأوربية للحكومات الإثيوبية مهما اختلفت إنتماءاتها الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار في المنطقة حيث يحظى الكيان الإسرائيلي والأثيوبي بدعم الدول الغربية.

كرست إسرائيل الجزء الأكبر من تحركها السياسي- والاقتصادي والعسكري في أفريقيا نحو أثيوبيا، وفي ضوء هذه الاستراتيجية تلتقي كل من أثيوبيا وإسرائيل بالمصالح الأمريكية التي تهدف إلى السيطرة على دول المنطقة مستخدمة أسلوب السيطرة الاقتصادية والعسكرية فقد استقر الدور الإسرائيلي على حاله فى محورين هما:

1. أولوية في البحر الأحمر بالنسبة للمصالح الإسرائيلية على المصالح العربية.
2. التمهيد لعودة النفوذ الغربي إلى أثيوبيا باعتبار الخبرة الإسرائيلية فى أثيوبيا وأن أثيوبيا جزيرة مسيحية في وسط إسلامي، وأن كلا البلدين يهددهم الوجود العربي الإسلامي، الأمر الذى أدي إلى نشوء علاقات سياسية وإقتصادية وعسكرية وغيرها من الأمور التي ربطت بين- مصالح إسرائيل وأثيوبيا، وتأثير ذلك على المصالح المائية على دولتي المصب، كما ارتبطت العلاقة بين إثيوبيا وإسرائيل بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

بدأ الإهتمام الأمريكي بأثيوبيا منذ الحرب العالمية الثانية، وباحتلال سيناء عام 1956م كان النشاط الملاحي لإسرائيل عبر البحر الأحمر إلى

أثيوبيا في طريقه إلى كينيا وجنوب إفريقيا وجنوب شرق آسيا. وأثيوبيا هي أول دولة إفريقية أقامت فيها إسرائيل قنصلية لها عام 1956م رغم عدم اعتراف أثيوبيا رسمياً بإسرائيل حتى 1961م.

ظلت العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا تعتبر من أهم التحالفات الإسرائيلية فى القارة خاصة من الناحية السياسية والاستراتيجية. فإن إسرائيل ترى في أثيوبيا حليفاً استراتيجياً يجب المحافظة على العلاقات معها بأي ثمن وفي كل الظروف، حيث تقول العالمة الإسرائيلية في الزراعة بمنطقة النقب: (إن على إسرائيل أن تعمل في الزراعة مع البلدان الأخرى التي تكون فيها الأرض رخيصة والمياه والقوة البشرية متوفرة).[1] واستمرت العلاقات السياسية بين البلدين بين التطور والتأخر، ولكنها دوماً مستمرة وحظيت باهتمام أكبر بعد التحول والانتقال نحو النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية والاقتصاد المفتوح، عقب إنهيار النظام الشيوعي العالمي الذي كان يساند نظام منقستو. ومن سياق الأحداث وتطورها في القرن الأفريقي، بدأت إسرائيل تعد أريتريا أيضاً لتلعب دوراً إقليمياً في المنطقة ومما يؤكد ذلك احتلال أريتريا للجزيرتين (حنيش الكبرى والصغرى) في البحر الأحمر.[2]

كل ذلك يوضح أهمية العلاقات والتحالفات الاستراتيجية التي بدأتها إسرائيل مع تركيا وإيران وأثيوبيا تحت اسم "معاهدة الحزام المحيط" من أجل تثبيت هذا المشروع الغربي للسيطرة علي هذه المنطقة الاستراتيجية الغنية

---

(1)[1] جويس شيرا استار (ترجمة عمار احمد محمد)، **معاهدات حول مياه الشرق الأوسط** (دمشق: الأهالى للطباعة والنشر، 1999م)، ط 1، ص (52).

(2)[2] مجدي شندي، **المياه الصراع القادم من الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص (53).

بمواردها.[1] خاصة دول حوض النيل حيث اقترن الوجود الأمني الإسرائيلي مع الوجود الاقتصادي في أثيوبيا، واستمر التعاون فى المجال العسكري خدمة للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. وبعد عام 1973م قامت إسرائيل بتوسيع وجودها العسكري لأراضيها الأمنية والاستراتيجية في جزر البحر الأحمر.

أثرت هذه العلاقات الإسرائيلية مع أثيوبيا، فى استراتيجية أثيوبيا في علاقاتها المائية مع دول حوض نهر النيل بحيث أصبح لها أطماع بموجب تحريض إسرائيل لها. وقد ارتكزت الأطماع الأثيوبية على ثلاثة محاور:

1. التنكر للاتفاقيات المبرمة بين- دول حوض النيل (بحجة أن هذه الاتفاقيات تعود إلى المستعمر فهي اتفاقيات إذعان غير مشروعة).
2. رفض التعاون والتنسيق مع سائر دول حوض النيل وعدم السماح بإجراء رقابة هيدرومترولوجية على روافد النيل الإثيوبية.
3. التوسع ببناء السدود على روافد النيل الأزرق بقصد خفض كمية المياه الهابطة للسودان ومصر- (متبعة نفس الطريقة التى لجأت إليها تركيا بشأن نهري دجلة والفرات).

ومن أهم مظاهر التمويل والتنسيق الأثيوبي الإسرائيلي لإثارة النزاعات في دولتي المصب بسبب المياه، والمتمثلة في دعم الحركة الشعبية بقيادة د.جون قرنق، وما قامت به من أعمال عسكرية ضد مشروع قناة جونقلى، وتدمير حقول تنقيب البترول في بانتيو، وسياسة أمريكا في تصعيد الحرب الأهلية في جنوب السودان، حتي تم فصله إلى دولتين في العام 2011م،

---

(1)[1] سمير أمين وآخرون، **الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية**، مرجع سابق، ص(237).

مستغلة أثيوبيا لخدمة مصالحها بالسيطرة على كل من مصر- والسودان منفصلين، حيث يشكل حوض بحر الجبل أهم روافد النيل بحيث اصبح تحت سيطرة حكومة الجنوب المنفصلة وبالتالي أثيوبيا، ويتم لها بذلك السيطرة على النيل.

تمثلت أهم مظاهر هذا التغلغل الإسرائيلي في منابع النيل عندما قامت شركة (تاحال) الإسرائلية بمشاريع وأعمال للري في أثيوبيا لحساب البنك الدولي، بالإضافة إلى أعمال إنشائية في أوقادين. قدمت أثيوبيا في موتمر الدول الأقل نمواً 40 مقترحاً لإقامة مشاريع على النيل الأزرق وحوضه،[1] تشمل إنشاء 36 سداً على روافد النيل الأزرق وإنشاء خزانين- على نهر فينشا بمساعدة إسرائيل التي حاولت التأثير بالتدخل لدى البنك الدولي لتمويل المشروع، على أن تقوم إسرائيل بوضع الدراسات الفنية والإشراف على التنفيذ. وقد رفض البنك الدولي المشروع بسبب ارتفاع التكلفة فتحولت أثيوبيا للبنك الأفريقي للتنمية الذي وافق على المشروع بشرط أن توافق حكومتا مصر والسودان على التنفيذ، وما زالت أثيوبيا تعلن عزمها على استخدام حقها السيادي، والتعامل من الأنهار النابعة من أراضيها بالطريقة التي تراها صالحة لها وما يقف عقبة في طريقها هو الجانب الاقتصادي لتكلفة هذه المشروعات. يرى بعض خبراء المياه والأنهار رأياً مخالفاً في أن يكون هذا التهديد الأثيوبي واقعاً وموثراً، لأنه من المستحيل فيزيائياً وتكنولوجياً منع تدفق مياه

---

(1)[1] عثمان ميرغني محمد علي، **مرئيات حول الأمن المائي في السودان**، (الخرطوم : ورقة علمية، منشورة في مجلة الدفاع، صادرة عن إدارة البحوث العسكرية المشتركة، العدد (71)، أغسطس 2007 م) ، ص(144).

الفيضانات الموسمية المندفعة فوق الهضبة الأثيوبية، إذ تصيب هذه المحاولة أثيوبيا نفسها بغرق مدمر قبل أن تصيب بلدي المصب بالجفاف. وذلك لأن أنهار أثيوبيا أثناء الفيضان تكون محملة بحمولة غزيرة وكثيفة من الطمي بحيث يستحيل تخزين هذه الكمية وأي سد يقام لذلك سوف (يطمي) وينسد تماماً بالطمي في سنوات معدودات، ويفقد بعدها سعته التخزينية كلياً ويحيل الماء المتدفق عليه إلى طوفان مغرق ومهلك اقتصادياً وغير مهدد لدولتي المصب سياسياً وهايدرولوجياً، وما يقال عن النيل الأزرق يقال أيضاً عن نهر عطبرة.

ب/التهديد التركي لحوضي دجلة والفرات:

بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية وقيام الدولة التركية الحديثة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك عام 1923م، أبدت تركيا عداءً تاريخياً للأمة العربية، تمثل بمحاربة اللغة العربية والوجود العربي في تركيا، وحجز مياه نهري دجلة والفرات عن سوريا والعراق، وتحويل مجرى نهر القويق المشترك مع سوريا وحرمان مدينة حلب السورية الاستفادة من مياهه.

لم تفلح المحاولات العربية المتكررة لتصحيح مسار العلاقات مع تركيا ، وذلك نسبة لإصرار تركيا على استخدام المياه وسيلة ضغط، لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، وقد أدى هذا الخلاف إلى مزيد من التوتر، كاد أن ينفجر مرات عديدة على شكل صراع دامي، وقد اعربت تركيا عن سياستها العدائية وتوجهتها برغبتها في تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف بمشروع الغاب.[1]

ترى تركيا أن أهمية ثروتها المائية كسلاح لا يقل عن النفط بحيث تمكنها من لعب دور إقليمي أكبر في المنطقة، على المستويين السياسي- والاقتصادي وربما العسكري في وقت ما، ووجدت في سقوط الاتحاد السوفيتي وعضويتها في حلف شمال الأطلسي- وضعف القوتين الرئيسيتين المنافستين لها في المنطقة إيران والعراق، وتداعيات إسقاط النظام العراقي والصراع الداخلي الذي شهدته سوريا لاحقاً، فرصة مناسبة لتقديم نفسها كنموذج مدافع عن

---

(1)[1] عادل محمد عضايلة، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص (37).

الديمقراطيـة فـي وسـط منطقـة تشـهد اضـطرابات وصرـاعات داخليـة عنيفـة، لإغراء الولايات المتحدة لدعمها في مسعاها وتحقيق مطالبها .

شكلت المياه إحدى أكثر أدوات الضغط المتبادل في العلاقات السياسية بين تركيا والعالم العربي وكل من سوريا والعراق بشكل خاص، وكان لها دور كبير في تردي العلاقات بينهما ووصول هذه العلاقة إلى حافة المواجهة في كثير من الأحيان.

وقد ارتكزت سياسة تركيا المائية على ثلاثة مبادئ رئيسة هي [1]:

الأول: سيادي باعتبار نهري دجلة والفرات نهرين وطنيين عابرين للحدود وليسا دوليين ويشكلان حوضاً واحداً، ومن حقها استغلالهما حسبما تقتضي مصالحها السياسية والاقتصادية استناداً لنظرية السيادة المطلقة في القانون الدولي.

الثاني: اقتصادي يدعو إلى توزيع مياههما استناداً إلى قواعد الكفاءة والاقتصاد في استخدام المياه وليس إلى مبدأ المحاصصة والقسمة والشراكة.

الثالث: تجاري يستند إلى مبدأ "مقايضة الماء التركي بالنفط العربي" على اعتبار أن العرب يمتلكون النفط ومن حق الأتراك أن يمتلكوا مياههم.

وقد نجحت تركيا في مقايضة المياه بمواقف سياسية كما حصل مع سوريا عندما طردت زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان من

---

(1)[1] حسام شحادة، **موقع الفرات في عملية التنمية والصراع في المنطقة**، (دمشق: مجلة صامد الاقتصادي، السنة 14، يوليو 1992م)، ص (90).

دمشق، ومنعت العمليات العسكرية للحزب من الأراضي السورية، وأوقفت الدعم السياسي والعسكري للحزب الشيوعي التركي والجيش السري الأرمني، ويبدو أن الموافقة على المطالب التركية جاءت نتيجة لحاجة سوريا إلى المياه أولاً، وبسبب ضعف الموقف العربي في دعم سوريا في مواجهة أي اعتداء قد تتعرض له ثانياً، وخاصة بعد أن أعلنت استعدادها لاستخدام القوة العسكرية ضد سوريا وحشدت لذلك جيشها على الحدود، وأعلنت تركيا استعدادها لقطع مياه الفرات عنها في أي وقت تحتاج فيه إلى المياه.

الفصل الرابع

تناول الصحافة لقضايا الأمن المائي

المبحث الأول: مميزات صناعة الصحافة الحديثة.

المبحث الثاني: الصحافة العربية.

المبحث الثالث: العلاقة بين الصحافة المصرية والسودانية.

المبحث الرابع: التناول الصحفي لقضايا الأمن المائي العربي.

المبحث الأول

مميزات صناعة الصحافة الحديثة

ارتبطت الصحافة في أذهان الكثيرين بأنها مهنة البحث عن المتاعب، ويرى الباحث أن هذه المقولة لا تعبر عن الدور الحقيقي الذي تضطلع به الصحافة في خدمة قضايا المجتمع، وربما هو تعبير عن الرهق والمعاناة التي يجدها الصحفي في الحصول على المعلومات، لكن من العسير تقليص مهمتها ووضعها في إطار أنها مهنة البحث عن المتاعب ، فهذا القول يجعل الكثيرين يحجمون عن ممارسة هذه المهنة الرسالية. إلى جانب أن هذا التعريف لا يحمل المعنى الدقيق والمحدد للصحافة.

ظهرت العديد من المفاهيم الجديدة والتعريفات التي تحاول وضع الصحافة في إطارها الحقيقي والتي نجحت إلى حد كبير في الإحاطة بشمولية ومنهجية عمل الصحافة، والتي عرفت بأنها "مهنة البحث والتقصي عن الحقائق ونشرها بطريقة رشيدة تنفع المجتمع وتنميه".[1] ولقد تطورت صناعة الصحافة في القرن العشرين نتيجة لعوامل رئيسة هي:

1- التطور العلمي والتكنولوجي الهائل في القرن الحادي والعشرين.

2- بروز ظاهرة الاحتكارات الرأسمالية وتأثيرها على كافة أوجه الحياة.

---

(1)[1] فاروق أبو زيد، **مدخل إلى عالم الصحافة**، (القاهرة: مطابع سجل العرب، 1986 م)، ص(28).

3- تحقيق الاستقلال للشعوب والنضال في سبيل تحرير أراضيها والتخلص من سيطرة الاستعمار.

4- إتاحة قدر من الحريات الصحفية للتعبير عن تطلعات المجتمع واحتياجاته.

صاحب هذا التطور في هذه الصناعة، نقلة كبيرة في انتشار المعلومات ورفع الوعي العام لدى جمهور القراء حيث تميز هذا التطور بسمتين أساسيتين، الأولى تنصب على الشكل والإدارة، ويتجلى ذلك في الفرد المالك للصحيفة إلى حد كبير في كثير من الدول الرأسمالية المتقدمة. وتبعية الصحف في ملكيتها إلى شركات مساهمة، ثم تطور الأمر إلى الاحتكار، ودخول عدة صحف في شركة واحدة أو مساهمة عدة شركات في عدة صحف. وذلك تبعاً لنظرتهم القائلة بأن الحلقة الضعيفة في السلسلة تعوضها حلقة قوية، وإن ذلك يجنبها الهزات الاقتصادية العنيفة. كذلك تطور الشكل العام في صناعة الصحافة بضخامة المطابع والآلات والأجهزة والمعدات وأنواع المواد الخام من ورق وألوان وغير ذلك.

أما السمة الثانية، فتنصب على المضمون. ومن البديهي أن الصحافة هي مرآة المجتمع، لابد أن تعكس معتقدات المجتمع وأفكاره ووجهة نظره والمؤثرات الاقتصادية والسياسية والنفسية التي يتأثر بها المجتمع، فمن الضروري أن يتبع سيطرة الاحتكارات الرأسمالية على الصحف، احتكار الأفكار ذاتها واحتكار الإعلام والمعرفة ومن البديهي أن تدافع الصحافة الاشتراكية الماركسية عن سيادة الطبقة العاملة ومبادئ الاشتراكية، وأن تخوض صحافة البلدان

النامية معركة حامية الوطيس ضد الاستعمار. والظاهرة الجديرة بالاهتمام في المجتمع الرأسمالي المتقدم هي سيطرة الشركات الاحتكارية من صناعات أخرى، كصناعة الأسلحة، على الصحافة بما يعود بالضرر على شعوبها وعلى العالم بأسره.

يذهب جواهر لال نهرو الزعيم الهندي الأسبق و أحد أقطاب دعوة السلام في القرن العشرين في كتابه "**لمحات من تاريخ العالم**" إلى أن شركات الأسلحة قاومت فكرة نزع السلاح بالصحافة. وذكر أن إحدى لجان عصبة الأمم التي انتدبت خصيصاً للتحقيق في مسألة المصانع الخاصة بالأسلحة، أكدت أن هذه المصانع قد أبدت نشاطاً كبيراً في بث روح الفزع من الحرب، كما أثبتت أن هذه المصانع تعمل على نشر تقارير خاطئة عن المصروفات الحربية والبحرية لبلاد أخرى، بزيادة نفقاتها على التسليح، وأن هذه الشركات اشترت الصحف للتأثير في الرأي العام بما يخدم مصالحها. وقد ذكر الكاتب البريطاني الشهير "هارولد لاسكي" في كتابه "محنة الديمقراطية" أن إحدى شركات الأسلحة الفرنسية اشترت جريدتين في فرنسا لتحقيق مصالحها الخاصة، وعلق لاسكي على ذلك بقوله "إن القدرة على توجيه الأخبار وجهة معينة هي نفسها القدرة على منع الجمهور من أن تصله المادة التي يمكنه على أساسها أن يبني أحكاماً متزنة. أن كل من يقارن الطريقة التي عالجت بها الصحافة البريطانية، موضوع نزع السلاح خلال مؤتمر جنيف عام 1932م، يلاحظ الاهتمام الكبير الذي أبدته الصحافة في تتبع أخبار السلوك الجنسي لأحد رجال الدين الإنجليز في الفترة نفسها، لصرف نظر القراء البريطانيين عن ما

يدور في أروقة المؤتمر، وبهذه الطريقة لن تجد أدنى صعوبة في اكتشاف الطريقة التي يصنع بها الرأي العام في الدول الديمقراطية أو الرأسمالية.

ذلك يدفعنا للسؤال عن الصحافة هل هي حرفة أم صناعة؟ يجيب الدكتور خليل صابات، بأنها كل ذلك في آن واحد وبنسب مختلفة حسب استعداد المحررين وميلهم، وكذلك حسب الظروف التي يعملون فيها.[1] ويرى ويكهام ستيد أن الصحافة أكثر قليلاً من الحرفة، وأنها تختلف عن الصناعة، فهي بين الفن والمرفق العام. إن الحوار حول فنية الصحافة وحرفيتها واعتبارها صناعة يعكس التصور العام لمعنى الصحافة، بأنها الإعلان. إن هذا السؤال بين حرفية الصحافة وفنيتها وكونها صناعة يمكن أن يدور حول معظم وسائل الإعلام، ويسير في نفس دوائر النقاش. ولا بأس في ذلك، فالصحف من جرائد ومجلات هي التي أعطت لحضارتنا الحديثة معنى- الإعلام المعاصر- والصحف ومجلات هي الأم التي نشأ من أبنائها من فاقها في بعض الوجوه، ومن اختلف عنها في بعض الملامح والسمات اختلافاً جوهرياً كإلاذاعة التي اعتمدت على الصوت أساساً، ثم الحوار بعد ذلك ولكن يشد كل وسيلة من الإعلام مهما اختلفت ملامحها وسماتها خيط يربطها بالجريدة والمجلة.

لقد أخذت معظم وسائل الإعلام أشكال التحرير الصحفي والإعلان الصحفي والإخراج الصحفي وفصلتها على نفسها. كما أخذت الخبر وما يشتق عنه من تقرير صحفي بأنواعه التي تشمل الريبورتاج والحديث وصنعت منه الكثير من محتواها. قد يرى البعض أن الخبر هو الذي يربط معظم وسائل

---

(1)[1] خليل صابات، **الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم**، (القاهرة: دار المعارف، 1988م)، ط 2، ص(18).

الإعلام بعضها ببعض، ولكن ذلك يدخل في باب النظرة الجزئية وعدم رؤية الجزء في أطار الكل، في فن الصحف كوسيلة إعلام . كما أن استخدام الصحف للفنون الجميلة واستعانتها بها يشكل مورداً شربت منه وسائل الإعلام الأخرى دون أن يبعدها ذلك عن ساحة الإعلام ويدخل بها في ساحة الفن. لقد سبقت الصحف معظم وسائل الإعلام، بمعنى أدق سبقت وسائل الإعلام التكنولوجية (إذاعة وتلفزيون وسينما وانترنت) ولكنها لم تتخلف نتيجة ظهورهم وبروزهم على أشكال عملاقة، بل أنها ظلت في مسيرتها الطويلة تضيف في كل يوم قارئاً جديداً وفناً جديداً يجعلها أم العمالقة، ويضيف إلى سطوتها السابقة لوجودهم سطوة أكبر وأقوى. ومن جانب آخر ضمت تحت جناحها اهتمامات متزايدة للراديو والتلفزيون والسينما والمسرح والكتاب وغير ذلك مما أكد أنها وسيلة الإعلام الأم. فعلى صفحاتها تعيش وتزدهر كافة وسائل الإعلام. إن الصحف أعطت وأخذت وأثرت وسنجد ذلك بدرجات متفاوتة وفي مختلف وسائل الإعلام.

خصائص الصحافة:

1. تلعب الصحافة دوراً هاماً في عملية التأثير على الآراء وتعديلها وتوجيهها الوجهة المنشودة.[1]
2. تسليط الضوء على الأحداث الهامة في المجتمع وجعل الناس يتحدثون عنها.

---

(1)[1] سعيد سراج، **الرأي العام، مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة**، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1978 م)، ص(170).

3. إن الكلمة المكتوبة تتيح للقارئ فرصة كافية لاستيعاب معناها ومدلولها، كما أنها تترك له حرية اختيار الوقت الملائم للرجوع إليها.
4. طريقة ظهور الصحيفة تسمح بتكرار الرسالة الإعلامية وكذلك تمكن الصحيفة من إدخال التعديلات التي تراها.
5. يمكن للقارئ أن يقص ما يثير اهتمامه من موضوعات وأفكار يحتفظ بها. إنها عنصر الحداثة في المجتمع، وهي أيضاً عنصر تحديثه وتطويره على السواء بما تنقله من جديد ومفيد.[1]
6. قراء الصحف يجيدون القراءة والكتابة وهم غالباً من المثقفين وهؤلاء يسهل أقناعهم بالأفكار الجديدة.
7. تستمر الكلمة المكتوبة في حوزة القارئ الأمر الذي يمكنه من الاطلاع عليها بدقة ولأكثر من مرة.
8. أثر الكلمة المكتوبة يظل باقياً ما بقيت الصحيفة أو المجلة محفوظة عند قارئها.
9. إن للكلمة المطبوعة تأثيراً كبيراً بحسبان أن الجمهور يعتقد أنها الحقيقة.
10. الصحافة تعتبر بنية فوقية مهمة، بل هي تعبر عن واقع البنى التحتية، أفضل تعبير بمعنى أنها تلبي حاجات إنسانية مجتمعة عديدة، لذا يجب أن تكون مفيدة فتأتي بما هو جديد ومفيد وهي في الوقت الذي تحيط به القارئ علماً بخبر وتنقل إليه معلومات ما عن واقعه أو حدث، أيضاً تعلمه حتى لتكاد أن تكون مدرسة.
11. إن بعض قراء الصحف يقرأونها لتثقيف غيرهم للتأثير في مواقعهم.

---

(1)[1] النور دفع الله، **تاريخ الصحافة السودانية**، (القاهرة: دار المعارف، 1983 م) ص(53).

12. جمهور الصحف لديه استعداد يومي لشراء صحيفة أو مجلة أو كتاب. فشراء الصحيفة يصبح عادة يومية يصعب التنازل عنها.
13. رسائل الصحافة الأكثر اتساعاً وشمولاً.
14. تعتمد الصحيفة على جذب النظر والوعي وإثارة الاهتمام.
15. إصدار الصحيفة وتتجددها يحدث يومياً.
16. الصحيفة هي وسيلة الاتصال الوحيدة التي لا تحفل بالصوت البشري.[2]
17. قراء الصحف يريدون أن يكونوا مطلعين لأسباب مختلفة لكسب الاحترام أو الهروب من الملل والإحساس بالاتصال بينهم والشعور بالطمأنينة على سلوكهم والملاءمة مع أدوارهم في المجتمع.[1]
18. اكتشف الباحثون أن القراء لا يستخدمون الصحف للحصول على الحقائق الخاصة بالاحداث الجارية وإنما من أجل التفسيرات التي يقدمها كتاب الأعمدة والمقالات والمعلومات الخفية.
19. تمكن القراء من الاتصال الاجتماعي.
20. تعمل الصحيفة على تكرار فكرة معينة في قوالب وأشكال تحريرية مختلفة تعمل على تثبيت الفكرة في صورة خبر في عقول الأفراد وجعلهم يتحدثون عنها وكأنها من أفكارهم، لأن الفرد يقرأ الفكرة في صورة خبر ثم في

---

(2)[2] وليام ريفرز وآخرون، ترجمة إبراهيم إمام، **وسائل الإعلام والمجتمع الحديث**، (القاهرة: دار المعرفة، 1975م) ص(349).

(1)[1] محمد مصر مهنا، **الإعلام وتكنولوجيا الاتصال** (الأسكندرية: مركز الأسكندرية للكتاب، لا يوجد تاريخ إصدار) ص(125).

صورة مقال ثم في صورة تعليق ثم تحقيق صحفي ثم يوماً بعد يوم، فإن هذا يؤدي إلى التأثير في أفكار وعقول الأفراد وبث أفكار معينة لديهم.[2]

21. تمتاز الصحافة بسعة الانتشار لانتقالها بواسطة البريد العادي والجوي مما يمكن من وصولها إلى بلاد أخرى غير موطنها الأصلي، كما أن بعض الصحف أو الكتب يصدر ويترجم لعدة لغات، كما ظهرت أخيراً الكتب والصحف الالكترونية وهو أمر يسهم في الانتشار الواسع لها.

22. تقدم الصحافة المواد المعقدة كالدراسات الصعبة ذات التفاصيل المتشعبة.

23. تسهم الصحافة في تحقيق الوحدة الثقافية بين المتلقين وهي أحد الشروط الهامة لتحقيق الوحدة الفعلية.[3]

وهناك خصائص اتصالية تنفرد بها وسائل الاتصال المطبوعة وتتمثل في الآتي:

1. توفر هذه الوسائل للفرد حرية اختيار الوسيلة المطبوعة التي تتفق مع حاجاته وامكانياته، فهو يختار من المطبوعات سواء كانت صحف أو مجلات مع ما يتفق ورغبته من حيث المحتوى أو الثمن أو الحجم أو عدد الصفحات، وهذا الاختيار يتيسر أكثر في الصحيفة من بقية وسائل الاتصال الأخرى.

---

(2) المرجع سابق، ص(125).

(3) محمد موفق الفلانين، **وسائل الإعلام و اثرها في وحده الامة**، (جده: دار المنابره، 1985م)، ص(196).

2. **تتساوى في خاصية سهولة الحفظ مع الوسائل الاخرى بعد اختراع المسجلات الصوتية والفلمية واستخدام الكاسيت والفيديو.**
3. **الصحيفة تتطلب مشاركة من القارئ في تشكيل مناخ المحتوى المقروء حتى يعيش النص وظروفه من خلال التخيل ورسم المعاني التي يحاول الكاتب توصيلها إلى القارئ، وكلما زادت قدرة القارئ على التخيل ورسم المعاني ارتفع اهتمامه بالنص واستمتاعه به.[2]**
4. **من الأفضل استخدام المطبوع أكثر للوصول إلى الجماهير المتخصصة والجماهير الصغيرة الحجم لأن استخدام وسائل الإعلام الأخرى في الوصول إلى تلك الجماهير باهظة التكاليف.[3]**

---

(2)[2] محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير**، مرجع سابق، ص (44).

(3)[3] جيهان رشتي، **الأسس العلمية لنظريات الإعلام**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1985م)، ص(366).

الصحافة العربية

تميزت الفترة الممتدة من نهاية القرن الثامن عشر- إلى أوائل القرن التاسع عشر بأنها تمثل منعطفاً هاماً في التاريخ العربي الحديث. فقد شهدت هذه الفترة جملة من الأحداث التي شكلت بصورة مكثفة الخريطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للعالم العربي في الفترات اللاحقة، ففي المجال الاقتصادي نلاحظ بداية تشكل الطبقات والفئات الاجتماعية المنتجة والتي ترتب علي ظهورها بروز الوعي القومي وتشكل الأدب العربي الحديث، وقد شهدت هذه الفترة البداية الإعلامية في المنطقة العربية والتي كانت نتاجاً لأول احتكاك حضاري بين العالم العربي وأُروبا الصناعية والتي تمثلت في حملة بونابرت الفرنسية علي مصر. [1]وقد شكل هذا الملمح للصحافة العربية طريقاً خاصاً بها للظهور، نابعاً من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخاصة التي سادت في الوطن العربي، دون أن يعني- ذلك تناقض تاريخ الصحافة العربية واختلافه عن الملامح والسمات والمراحل الرئيسية، والقوانين العامة، التي عرفها التطور التاريخي للصحافة العالمية.[2]

على ضوء ذلك يمكن تحديد أبرز مراحل نشأة الصحافة العربية، بأشكالها البدائية والمتطورة تاريخياً على النحو التالي:

---

(1)[1] عواطف عبد الرحمن، **الصحافة العربية في مواجهة التبعية والاختراق الصهيوني** (القاهرة: دارالفكر العربي، 1996م) ط 1، ص (11).

(2)[2] أديب خضور، **مدخل إلى الصحافة نظرية و ممارسة**، (دمشق: دار الطليعة للطباعة والنشر، سبتمبر 1986م) ص(82-84).

1/ المرحلة الأولى: مرحلة القبائل العربية وظهور الإسلام:

برزت الحاجة إلى نقل الأخبار، سردها، نشرها، وإذاعتها بين الناس، وخاصة في المناطق المتحضرة نسبياً، حيث عرفت القبائل نوعاً من الترابط والتماسك والاستقرار، الأمر الذي أوجد شكلاً من أشكال الرأي العام، وأظهر بالتالي الحاجة إلى وجود شخوصٍ معنيين يبلغون الأوامر، ويدعون إلى الاجتماعات، ويوجهون الناس باتجاه سلوك معين وهكذا ظهرت مهنة الراوي والمنادي.

إلا أن الخاصية التي ميزت العرب هي (تأليف الشعر) فقد كان الشعر العربي يجسد كافة القيم والمفاهيم والاتجاهات السياسية والاجتماعية السائدة في القبيلة، ولهذا فقد اعتمد العرب على الشعر في وصف أحوالهم، ورواية أخبارهم، وتحقيق الأتصال بينهم، وظهر عندهم شعرياً مايمكن تسميته وفق المصطلحات الحديثة (التصريح الصحفي) و(الريبورتاج الشعري). وكانت مهمة الرواة نقل وإذاعة مثل هذه الأشعار التي تتضمن المواقف والأفكار، والقيم، على أوسع نطاق ممكن، فقد كان لكل قبيلة شاعرها المدافع عن مصالحها، والراعي لأفكارها، والناشر لإرثها وقيمها، والواقف في وجه كل من يهاجمها. بمعنى أن الشاعر، كان يمارس نشاطه وفق المصالح المدنية، والدعاية المضادة .

بعد ظهور الإسلام، ومع نزول القرآن الكريم، ظهرت الحاجة للدعوة إلى الأفكار والقيم الإسلامية الجديدة. وازدهرت أساليب الدعوة والإقناع، بكلما تتضمنه من فنون الاتصال والحوار والسلوك والمواعظ والإقناع. وفي أواخر عهد الدولة الأموية، أخذت الدولة تتشكل وتحمل طابعاً أكثر تقدماً، يعكس

الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة، كما بدأت وظائف الدولة تتعقد. وهكذا ظهر ديوان "الدواوين" وديوان "الرسائل" اللذان يهتمان بصياغة التوجيهات والبلاغات والآراء والتعليمات، وبمعنى ما، من حيث الأسلوب والمضمون والوظيفة يمكن اعتبار كتاب الدواوين،[1] أول محررين صحفيين عرفهم العرب. ذلك لأن عملهم كان يقوم على مخاطبة الرأي العام وتوجيه الرسائل المفتوحة، التي تكتب إلى الولاة والعمال والقادة وتقرأ على الجمهور، وتعلق في المساجد وفي الأماكن العامه ليطلع عليها الناس.

2/ المرحلة الثانية: في عهد الإمبراطورية العثمانية :

في الفترة التي سيطرة فيها الإمبراطورية العثمانية التركية على بعض المناطق العربية لجأت إلى رفع شعار الرابطة الدينية مع العرب، وذلك من أجل فرض سيطرتها، على الرغم من أن الإمبراطورية التي أسستها في المنطقة كانت متخلفة حضارياً واقتصادياً وثقافياً، وبالتالي اهتمت بجمع الضرائب، وأخذ الجنود للحروب ولم تغير أشكال الإنتاج وأساليبه وأبقت المجتمع راكداً لأربعة قرون. ولم تشعر بالحاجة إلى إيجاد كوادر متعلمة. انعكست هذه الخصائص على الصحافة العربية حيث تأخر دخول الطباعة. ولجأت الإمبراطورية في مراحل لاحقة إلى إصدار الصحف الرسمية التي تنقل أوامرها وقراراتها وبلاغاتها إلى الولاة. وكانت معظم هذه الصحف يصدر باللغة التركية، أو باللغتين العربية والتركية في ذات الوقت، ولكن مع تزايد المد

---

(1)[1] الكونت فيليب دي طرازي، **تاريخ الصحافة العربية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1988م)، 4 أجزاء، ص(12).

[2] شمس الرفاعي، **تاريخ الصحافة السورية**، (القاهرة: دار المعارف، 1983م) ص(97).

والتأثير الأوربي على الإمبراطورية العثمانية، ومع تطور الصحافة الأوربية ووصول المطابع إلى الشرق، وانتشار التعليم وخاصة عن طريق الإرساليات الأجنبية، وظهور بوادر وعي وطني وبعث لغوي وبدء عصر النهضة، مع ظهور هذه العوامل كلها، أخذت الصحف العربية اليومية والأسبوعية تصدر بأعداد أكبر وفي مدن أكثر، كذلك ازدادت عدد المطابع، الأمر الذي دفع السلطة العثمانية إلى إصدار أول قانون ينظم المطابع والصحف عام 1857م.[1]

3/المرحلة الثالثة: الصحافة العربية في ظل الاستعمار الأوربي الحديث:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة واعتقاد العرب الذين دعموا الحلفاء أثناء الحرب،[2] بأنهم حصلوا على الحرية و الاستقلال، صدرت نماذج للصحف العربية الوطنية المعبرة عن المصالح الحقيقية للعرب. ولكن سرعان ما انتهت هذه المرحلة وتم فرض الانتداب بما يتضمنه من فرض رقابة على إصدار الصحف. أصدرت سلطات الانتداب صحفاً تابعة لها واشترت صحفاً أخرى. ومع ذلك وعبر النضال استطاع الصوت الوطني أن يوجد صحافته الخاصة المعبرة عن المصالح الوطنية. شهدت هذه الفترة تطوراً في القاعدة الطباعية، وتطوراً في الفن الصحفي المستخدم. وظهرت الأنواع الصحفية المتميزة وزيادة عدد الصحف وعدد صفحات هذه الصحف وظهور الإعلان.

4/ المرحلة الرابعة: مرحلة الاستقلال والحكم الوطني:

---

(1)[1] أديب مروة، **الصحافة العربية نشأتها وتطورها**، (بيروت: المكتبة العصرية، 2001 م)، ص(83).

(2)[2] شمس الرفاعي، **تاريخ الصحافة السورية**، (القاهرة: دار المعارف، 1983م)، ص(97).

انتهى الانتداب وبدأ عهد الحكم الوطني وتعددت الأحزاب والقوى السياسية. وصدرت أعداد كبيرة من الصحف والمجلات. بالرغم من وجود العديد من الانتكاسات في البلاد العربية آنذاك. فإن الصحافة العربية شهدت تطوراً كبيراً في هذه المرحلة. وكانت صحافة حيوية قادرة على استقطاب قراء وقادرة على أن تعكس الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية. ولكن برزت في الوقت ذاته مظاهر سلبية أبرزها الضعف المادي للصحف، وطابعها الشخصي، وافتقارها إلى الكادر الصحفي المختص، وعدم امتلاكها لمطابع متطورة، وعدم وصولها كما يجب إلى جماهير القراء، وغرقها في ممارسات سياسية وصحفية غير سليمة وعدم استقرارها ، وعدم تقدمها في مجال الفن الصحفي المستخدم سواء في التحرير أو الإخراج.[1]

5/ المرحلة الخامسة: الصحافة في ظل الأنظمة العربية الحديثة:

اختلفت طبيعة وسمات هذه المرحلة من بلد إلى آخر. بعض البلدان العربية استمر وضع الصحافة فيها كما كان في المرحلة السابقة مع تحقيق مزيد من التطور التقني في إنتاج الصحيفة، وخاصة مع الدول التي فيها رأسمال قوي للاستثمار في مجال الصحافة والإعلان. في حين أن دولاً عربية أخرى أصدرت قوانين جديدة لتنظيم الصحافة. منعت بموجبها الملكية الخاصة للصحف وجعلت ملكية وحق إصدار الصحف مقتصراً على الدولة أو الحزب الحاكم أو المنظمات الشعبية. وقد أدى هذا التنظيم الجديد إلى القضاء على

---

(1)[1] أديب خضور، **الصحافة السورية وتطورها وواقعها الراهن**، (دمشق: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2000م)، ط 2، ص(38).

سيطرة رأس المال الخاص على الصحافة، وإلى إيجاد صحف قوية ومتطورة ذات قاعدة تكنولوجية متطورة ويعمل فيها كادر صحفي متطور ومتنوع.

المبحث الثالث

العلاقة بين الصحافة المصرية والسودانية

أولاً: الصحافة المصرية:

أول أنواع الكتابة التي عرفها قدماء المصريين في فترة الحضارة الفرعونية، هي الكتابة الهيروغلوفية قبل 4000 عام قبل الميلاد، وهي تأتي في مرحلة لاحقة بعد انتشار الكتابة علي الصخور (النقوش الصخرية) والتي ظهرت في مصر والصين مع بدايات التاريخ البشري، ومن المعروف أن تقنية الورق كانت مصرية واشتهرت بورق البردي.[1] عرفت مصر الصحافة العصرية بشكلها الحديث بعد دخول الحملة الفرنسية في العام 1798م، وادخال الفرنسيين لأول مطبعة استخدمت في الصحافة. واهتم الفرنسيون بإنشاء ديوان للقضايا يرفع إليه ما يقع بين المصريين من أحداث، يتم نشرها في صحيفة (Egyption Gazzette). وكانت هذه الصحيفة أول صحيفة تصدر في الوطن العربي وكان الشيخ إسماعيل الخشاب الذي استعان به الفرنسيون للإشراف على الصحيفة، هو أول صحفي عربي.[2] شهدت فترة حكم نابليون بونابرت لمصر ظهور صحف أخرى، إحداهما بريد مصر التي صدرت في 29 أغسطس 1798م، تحمل أخبار مصر الداخلية، وهي الأخبار المحلية في القاهرة والاقاليم، وتوزع كل خمسة أيام، وكانت تتضمن أحياناً بعض الشعر والأدب،

---

(1)[1] علي محمد شمو شاع الدين، **المسلمون والتقنية الإعلامية بين الإعلام التقليدي والإعلام الجديد**، (الخرطوم: هيئة الأعمال الفكرية،2010)، ص (12).

(2)[2] أحمد حمروش، **قصة الصحافة في مصر** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1989م)، ط 1، ص (7).

وكثيراً من الرحلات وأخبار الوفيات وبعض الإعلانات المختلفة. والصحيفة الثانية التي أنشأها بونابرت، هي العشرية المصرية، وقد تخصصت في نشر بحوث أعضاء المجمع العلمي المصري، وهي دراسات في الزراعة والتعليم والأمراض وكل ما يتصل بشئون الحياة المصرية.[1] مثلت هذه المرحلة تطوراً كبيراً في مسيرة الصحافة المصرية وذلك لارتباط الصحافة بالطباعة، التي ساهمت كثيراً في تطورها وانتشارها حتي أضحت بشكلها الذي ظلت تعرف به حتي يومنا هذا.

في عهد الإمبراطورية التركية في مصر، ازدهرت الصحافة بصورة كبيرة وبدأت هذه المرحلة في التبلور بصورة ملموسة عندما تحول (جورنال الخديوي) الذي صدر في العام 1827م إلى (الوقائع المصرية) عام 1928م والتي كانت تهتم بنشر الأوامر والقرارات الحكومية وبعض الأخبار الهامة والحوداث. وتعالج بعض الموضوعات الأدبية والاجتماعية، وقد كان يشرف عليها الشيخ حسن العطار و كانت تصدر باللغة التركية ثم تحولت منها إلى اللغة العربية، عندما تولى رفاعة رافع الطهطاوي - الذي درس بفرنسا - الإشراف عليها وجدت المقالات المترجمة والمجادلات والأبحاث طريقها إلى النشر، وتحولت من صحيفة رسمية جامدة إلى صحيفة يحرص المصريون على اقتنائها فقد ظهرت فيها الروح المصرية وانحسرت روح الهيمنة التركية. ظلت صحيفة الوقائع هي الصحيفة الوحيدة التي تصدر في مصر تحت رعاية

---

(1)[1] إبراهيم عبده، **أعلام الصحافة العربية** (القاهرة: مكتبة الاداب بالجمامين، 1948)، ط 2 ، ص (8).

الدولة، إلى أن جاء الخديوي إسماعيل إلى السلطة وسمح بصدور الصحف الشعبية لأول مرة في تاريخ مصر. فظهرت صحيفة (وادي النيل) التي كانت تصدر مرتين في الاسبوع، و(روضة الأخبار) الأسبوعية ثم صحيفة (نزهة الأخبار) وصحيفة (أبو نضارة) التي كان يصدرها يعقوب صنوع. أما في العام 1919م ظهرت صحف البلاغ والوفد والأخبار والسياسة والتي كان يرأس تحريرها د. محمد حسنين هيكل وشارك بالكتابة فيها د.طه حسين. في العام 1923م، أصدرت مجلة زور اليوسف صحيفة تحمل ذات الاسم تولي رئاسة تحريرها د. محمود عزمي واستعانة بالاستاذ عباس محمود العقاد كأحد الكتاب المشاركين فيها.

صحيفة الأهرام المصرية:

تأسست صحيفة الأهرام في 27 ديسمبر 1875م على يد الأخوين اللبنانيين بشارة وسليم تقلا اللذين هاجرا من لبنان إلى الإسكندرية بعد تعرضهم لمضايقات ضمن صحفياً استقروا بمصر، وصدر العدد الأول في 5 أغسطس 1876م في المنشية بالإسكندرية حيث بدأت كجريدة أسبوعية بأربع صفحات ثم تطورت إلى يومية كانت الأهرام في وقت سابق تطبع 750 نسخة بل تتجاوز في أيام الجمع مليون نسخة نتيجة لكتابة المقال الأسبوعي لرئيس تحريرها محمد حسنين هيكل ونشره في هذا اليوم، حيث يتابعه عدداً كبيراً من القراء، أما الآن فتوزع حوالي 500 الف نسخة، [1] وتتميز مؤسسة الأهرام بجانب أصدارها للصحيفة اليومية الصباحية، بإصدار نسخة أخرى مسائية تسمي الأهرام المسائي إلى جانب إصدار عدد من المطبوعات مثل الشباب والبيت والأهرام الاقتصادي والأهرام ويكلي ومجلة السياسة الدولية ومجلة علاء الدين للأطفال وملحق سيارات الأهرام ومجلة نصف الدنيا. [2] وقد انتقلت رئاستها إلى

ثانياً: الصحافة السودانية:

نشأة الصحافة في السودان تختلف عن غيرها من الدول الأفريقية والدول العربية، فإذا كانت الصحافة قد نشأت على يد الأوربيين في افريقيا وعلى يد

---

(1)[1] **مقابلة مع مدير تحرير الأهرام الصباحي**، (القاهرة: بمباني صحيفة الأهرام، 12 أبريل 2010 م).

(2)[2] **الموقع الرسمي لصحيفة الأهرام المصرية** الرابط هو: http://www.ahram.org.eg

الوطنيين والمتعلمين في الدول العربية، فانها في السودان نشأت على يد الأجانب الموالين للإنجليز، ذلك إذا اعتبرنا أن صحيفة السودان هي أول صحيفة تصدر في السودان فأصحابها هم أصحاب جريدة المقطم التي كانت تصدر في مصر.

قبل إنشاء صحيفة "السودان" ظهرت أشكال صحيفة لا يمكن اعتبارها صحفاً.[1] بالمعنى العلمي للصحيفة، فإن الأشكال الصحفية التي ظهرت قبل ظهور صحيفة "السودان" لا ينطبق عليها هذا الوصف. لا نعتبر مثلاً أن منشورات المهدية عام 1885م نوعاً من الصحف، فهي منشورات بمثابة بيانات تروج لفكر المهدية في بداية الدعوة، ثم أصبحت أداة الحكومة المهدية لإصدار الأوامر والتعليمات ونشر آراء الامام محمد أحمد المهدي زعيم الثورة المهدية، وقد جمعت هذه المنشورات فيما بعد مجلدات سميت "منشورات المهدية" وفي المقابل كانت هنالك نشرات معادية للمهدية تصدر في سواكن شرق السودان. وفي عام 1896م صدرت نشرات عن الاحتلال الإنجليزي تتضمن أنباء الجيش الغازي المحتل، منها نشرة "دنقلا نيوز Dongla News " و"جورنال حلفا Halfa Journal" .

في السابع من مارس 1899م، ظهر العدد الأول من صحيفة "الجازيتة" متضمنة نص الاتفاقية الثنائية بين مصر وبريطانيا بشأن إدارة السودان، وقد صدرت الجازيتة في 4 صفحات من الحجم الصغير، وجاء في العدد الأول: "تصدر هذه الجازيتة عن حكومة السودان لنشر القوانين واللوائح والإعلانات

---

(1)[1] النور دفع الله، **تاريخ الصحافة السودانية**، (القاهرة: دار المعارف، 1983م) ، ص(53).

الصادرة منها، لحسن توجيه أهل السودان وإرشادهم بنظام الحكومة الرشيدة، وثمن هذه النسخة 5 مليمات، وأنها على استعداد لنشر الإعلانات التجارية، في السنة الأولى كانت تصدر مرتين في الشهر، وبعد ذلك صارت تصدر مرة واحدة*. وتعتبر الجازيتة مشابهة للوقائع المصرية. فهي جزء مكمل لخطة بريطانيا في احتلال السودان، وتعتبر وسيلة إتصال بين الإدارة البريطانية وأهل البلاد، بحيث تشعرهم من خلال نشرها للأوامر والقوانين أنها تحكم بالقانون وليس برغبات الحكام كما كان الحال في عهد الدولة التركية وعهد الدولة المهدية.[2] وهكذا ظهرت قبل جريدة "السودان" أشكال صحفية، ولم تكن هنالك صحف بالمعنى العلمي للصحيفة كما أشرنا، إن كان بعض الباحثين يؤرخون لنشأة الصحافة في السودان بهذه "الجازيتة" وهي في الواقع كانت مجرد مطبوع "يهتم بنشر القوانين واللوائح الحكومية والتعيينات الخديوية والتلغرافات الرسمية". ويستند الباحثون الذين يعتبرون "الجازيتة" بداية ظهور الصحافة في السودان على أنها كانت منتظمة الصدور وتطبع وتوزع على موظفي الحكومة.

وإذا أخذنا بهذا الرأي فان الصحافة في السودان بدأت مع بداية الاحتلال البريطاني عام 1899م، وإن الجازيتة كانت مجرد أداة من ادوات الاحتلال البريطاني بأهميتها في نشر أفكاره وسياسته والترويج لبريطانيا

---

(2)[2] فاروق عبد الرحيم، **الوثائق السرية لفتح السودان**، (السودان: دار الوادي 1977م)، ص)42-43).

- ما تزال تصدر حتي الآن عن وزارة العدل السودانية، تهتم فقط بنشر القوانين، وهي بمثابة الجريدة الرسمية في السودان.

وربـط السـودان بأهـدافها وسياسـتها، فـأوعز اللـورد (كرومـر) إلـى أصـحاب صحيفة المقطم في مصر بإصدار جريدة "السودان" في السودان.

جريدة السودان:

أنشأها أصحاب صحيفة المقطم وهم فارس نمر وشاهين مكاريوس وهي جريدة نصف أسبوعية تصدر يومي الخميس والاثنين من كل أسبوع. وصدر العـدد الأول منهـا فـي 28 سـبتمبر 1903م، وحـددت الصـحيفة أهـدافها فـي "الاشتغال بتوطيد الحكم ونشر تحركات الحكام، وتسجيل أهم الحوداث، ثم الدعاية لبريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى، ونشر ما من شأنه أن يترك السكينة في قلوب أهالي السودان من النصر لبريطانيا والحياة السعيدة بعده للسودان".[1] صدرت السودان بعد بضع سنين من سقوط الحكم الوطني وانكسار شوكة الثورة السودانية وكان عدد سكان السودان حين صدور الصحيفة مليونين و 780 ألف نسمة وإيرادات الدولة 469 ألف جنيه، تعاني عجزاً سنوياً قدره 194 ألف جنيه يتم تغطيته من الخزينة المصرية، وكان عدد تلاميذ المدارس الحكومية عام 1904م هو 1533 تلميذاً نصفهم في المدارس الأولية[1]. هكذا نشأت الصحيفة في وضع اقتصادي متخلف، ميزانية الدولة تعاني عجزاً. والتعليم يكاد يكون غير متوفر لأهل البلاد، وتجارة خارجية في أيدي الأجانب من بريطانيين وسوريين ويونانيين .

---

(1)[1] محاسن سعد، **الصحافة السودانية 1900- 1939م**، (الخرطوم، منشورات جامعة الخرطوم، 1977م)، ص(23).

(1)[1] محجوب محمد صالح، **الصحافة السودانية في نصف قرن**، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، قسم التاليف والنشر، 1971م)، ص(12).

الصحافة السودانية في مرحلة ما بعد الاستقلال:

عندما أعلن السودان استقلاله من داخل البرلمان في 19ديسمبر 1955م، كانت الصحف الحزبية والمستقلة تملأ الساحة، منها ما كان قائماً منذ أربعينيات القرن العشرين، ومنها ما انشئ في السنوات التي سبقت الاستقلال. أما الصحف الحزبية فهي صوت السودان، الأشقاء، العلم، الإتحادي، النيل، الأمة، الميثاق الإسلامي، الجماهير، الميدان. أما الصحف المستقلة التي كان يملكها أفراد ولا تنتمي للأحزاب، وإن كان بعضها يبدي تعاطفاً مع حزب معين هي: السودان الجديد، الزمان، الأيام، الصحافة، الرأي العام، اللواء، الجهاد، الشعلة، والصحف الأسبوعية مثل الناس، الأخبار، الصراحة، التلغراف، النداء، وهنالك صحيفة نصف أسبوعية هي: أنباء السودان. يقول المرحوم صالح عرابي صاحب جريدة التلغراف: (كانت الصحف اليومية تصدر في أربعة صفحات في حجم التابلويد). وجاء إسماعيل العتباني وجعل جريدته الرأي العام تصدر في ثماني صفحات بدلاً من أربع، وكانت صحيفة واسعة الانتشار تهتم بالمقال أكثر من اهتمامها بالخبر، وتتلقي بالأخبار الداخلية من مكتب الاتصال العام، أما الأخبار الخارجية فكانت توزعها وكالة رويتر للأنباء. وكانت الأخبار الداخلية التي تتلقاها الصحف من مكتب الاتصال العام قبل الاستقلال أخباراً لا تستحق النشر، مثل أن الحاكم العام أنعم بكسوة الشرف من الدرجة الثانية على أحد العمد، وهذه الكسوة عبارة عن جبة مزركشة، كما أن هنالك بعض الأخبار عن منسوب الأمطار وتنقلات الإداريين.

بعد الاستقلال ظهرت صحف مستقلة مثل "الأيام" كان الفضل لها في تحديث الصحافة. فهي أول صحيفة استحدثت عام 1958م، وسائل الطباعة الحديثة مثل الانترتيب والليونتيب وآلة الاوفست. ويقول الدكتور إبراهيم دقش: كانت الصحافة السودانية في بداية الاستقلال صحافة متقدمة. وكان الصحفيون يمارسونها كهواية ورغبة، معظمهم بدأ العمل الصحفي من المطبعة، ولم يلتحقوا بالجامعات أو يدرسوا الصحافة في المعاهد، ومن هؤلاء ظهر كبار الصحفيين السودانيين مثل إسماعيل العتباني، عبد الله رجب، محمد الحسن أحمد، عبد العزيز حسن، مأمون حسن شريف، صالح مصطفى الطاهر، علي حامد، محمود أبو العزائم، محمد سعيد معروف، رحمي سليمان، بشير محمد سعيد، محجوب محمد صالح، عمر مصطفى المكي، وكان عدد الصحفيين في العام الذي تحقق فيه الاستقلال نحو مائة صحفي، وقد لعب الصحفيون دوراً وطنياً من أجل الاستقلال، ويقولون إن هذا الاستقلال حققناه نحن بأقلامنا ويستشهدون بأمثلة عديدة على كفاحهم بالمقارنة مع دور السياسيين.[1]

---

(1)[1] إبراهيم الحاج موسي، **التجربة الديموقراطية وتطور نظم الحكم في السودان** ، مرجع سابق، ص(125).

الصحافة في فترة الحكم العسكري الأولى 1958م - 1964م:

عندما وقع الانقلاب العسكري عام 1958م، واستولى المجلس العسكري على السلطة،[1] بقيادة الفريق إبراهيم عبود تعطلت الصحف الحزبية واحدة بعد الأخرى بموجب قرارات الحكم العسكري الجديدة تأسيساً على قرار سابق بإلغاء الأحزاب. وترك للصحف المستقلة استمرار الصدور لكن سلط عليها سلاح الوقف والتعطيل، واستمرت صحيفة "الأيام" و"الرأي العام" وغيرها من الصحف المستقلة في الصدور لكنها تعرضت للتعطيل أكثر من مرة. ومنذ الأيام الأولى للحكم العسكري الأول أعلنت الحكومه الجديدة عن اتجاهها، ووضح ذلك عندما قال الفريق عبود لرؤساء تحرير الصحف في مؤتمر صحفي: (لا تكتبوا أي شئ ضد سياسة الحكومة، ولا تنتقدوا أعمالها في الأمور الداخلية والخارجية ولا تعلقوا على هذه الأعمال بشئ، ولا تكتبوا عن الأحزاب السابقة أو الطوائف ولا تكتبوا معلقين أو منتقدين سياسة البلاد الأخرى) [2]. صدرت صحيفة الثورة عن وزارة الاستعلامات والعمل لخدمة النظام العسكري الجديد ونشر سياسته لتقديم أخبار البلاد اليومية والتطورات الداخلية والتقدم الاقتصادي والاتجاه الصناعي، كما تقدم صورة متكاملة عن ترقية الحياة الاجتماعية وتنميتها في أرجاء مختلفة، واستمرت في الصدور بانتظام لمدة

---

(1)[1] صلاح محمد عبد اللطيف، **الصحافة السودانية تاريخ وتوثيق**، (القاهرة: مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية، 1992م)، ص(91).

(2)[2] **جريدة الرأي العام**، عدد 24 نوفمبر 1958م.

أربع سنوات إلى أن توقفت نهائياً في 12 اكتوبر 1964م، وهو تاريخ إنهاء الحكم العسكري وقيام ثورة اكتوبر.

اهتمت صحيفة الثورة بقضية الوحدة الوطنية ومشكلة الجنوب منذ الأيام الأولى لصدورها. وفي ذات الوقت الذي كانت الصحيفة تشن فيه حملاتها على التبشير الكنسي- الأجنبي، كما قامت بنشر- ترجمة كتاب "حرية الأديان" وقدمت الترجمه بقولها "نحن دولة مسلمة تعني بحرية العقيدة، لأن المسيحية وجدت منذ الزمن السالف أرضاً طيبة في هذا القطر فيكفي دليلاً على ذلك قيام دولتين(علوة والمقرة) المسيحيتين قبل الفتح الإسلامي للسودان.[1]

جاء فى ترجمة كتاب "حرب الاديان" الذي كتب بالانجليزية، لمؤلفه الدكتور كامل الباقر بأن ما فعله الاستعمار في السودان، هو تدمير للمقومات الوطنية بقصد تقسيم البلاد إلى جزئين شمال وجنوب، وطيلة فترة حكمه ظل يعمل على الاحتفاظ بالجنوب كوحدة منفصلة عن الشمال. وقد اعتبر الدين الخطوة المباشرة الداعمة لتحقيق هذا الهدف الذي قام بتحقيقه المبشرون فيما بعد.[2]

هكذا اهتمت صحيفة الثورة بقضية الجنوب والوحدة الوطنية وكانت بذلك تعبر عن فكرة المجلس العسكري الحاكم، خاصة أنها كانت الصحيفة الوحيدة التي وجدت العناية والاهتمام من جانب الحكومة فكانت صحيفة متقدمة من ناحية الامكانيات الفنية والطباعة والإخراج، وبقيت صحف مثل "الأيام" و"الرأي العام" تصدر بغير- انتظام بسبب مضايقات الحكومة لها،

---

(1)[1] **جريدة الثورة**، عدد 9 مايو 1964م.

(2)[2] **جريدة الثورة**، عدد 7 يونيو 1974م.

خاصة أنها كانت ترمي لإنهاء الحكم العسكري وعودة الحياة الديمقراطية في البلاد، وهو ما تحقق بالفعل بثورة اكتوبر عام 1964م وعودة الحياة الحزبية وصحفها وكذلك الصحف المستقلة وزيادتها.

الصحافة السودانية في فترة الحكم العسكري الثاني 1969-1985م:

عندما وقع انقلاب مايو 1969م العسكري كانت الصحف المستقلة والصحف الحزبية اليومية والأسبوعية منتشرة. وكانت معظم هذه الصحف قد عادت إلى الظهور بعد نهاية الحكم العسكري الاول في اكتوبر 1964م، لكن هذا النشاط وهذه الحركة توارت مرة أخرى بعودة الحكم العسكري مرة ثانية وحُلت الأحزاب وتوارت معها صحفها، وظلت بعض الصحف المستقلة باقية لفترات قصيرة، ثم جرى تأميم الصحافة واختصرت الصحف إلى صحيفتين مملوكتين للاتحاد الاشتراكي هما " الأيام" و"الصحافة" اللتين كانتا مملوكتين لأصحابهما قبل انقلاب مايو 1969م واختفى الصحفيون من الساحة، منهم من اشتغل بامور التجارة أو الطباعة ومنهم من هاجر بعيداً.[1]

يقول بشير محمد سعيد:* جاء انقلاب 25 مايو فألغى رخص الصحف ودعا من يريد إصدار صحيفة أن يتقدم بطلب لوزير الداخلية يوافق لمن شاء بإصدار الصحف، ويرفض طلبات من شاء دون أن يكون لأحد حق المساءلة أو استئناف قراره، وحُرم عليها نقد الحكومات الأجنبية، كما حُرم عليها نشر أنباء

---

(1)[1] إسماعيل العتباني، **صحيفة الأضواء**، عدد 31 ديسمبر 1966م (عدد خاص عن الاستقلال)، ص(18).

القوات المسلحة إلا ما تتلقاه من نشرات رسمية وحُرم عليها الحديث عن الأحزاب، وكانت هذه الصحف تعمل بتوجيهات من وزير الداخلية.[2]

شكلت وزارة الإرشاد القومي لجنة سميت " لجنة مستقبل الصحافة السودانية " ضمت العديد من كبار الصحفيين. وكانت أعمال هذه اللجنة وتوصياتها مقدمة لتأميم الصحف المستقلة التي يمتلكها أفراد الصحف الحزبية التي الغيت فى الأيام الأولى للانقلاب بإلغاء الأحزاب. وفي العام التالي أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بتأميم الصحف، وكان ذلك في الثامن عشر من أغسطس 1970م. وجرى تأميم جريدة "الصحافة" التى يملكها ويرأس تحريرها عبدالرحمن مختار وجريدة الأيام التي يمتلكها محجوب محمد صالح وبشير محمد سعيد منذ عام 1953م، وتم إنشاء المؤسسة العامة للصحافة والنشر والتي كانت مهمتها الإشراف على تصفية الصحف وتقديم التعويض لأصحابها. يقول محجوب محمد صالح: إنه كان يعمل بالصحيفة لمدة 18 شهراً بعد التأميم لينتهي من الحصول على التعويضات، وقد جرى التعويض بالقيمة الدفترية للممتلكات وأصحاب الصحف، التى قللت من حجم التعويضات.[1] انتقلت ملكية الصحف عند التأميم إلى مؤسسة الصحافة والنشر التي عينها

---

(2)[2] بشير محمد سعيد، **دور النشر و الإعلام في عملية البناء الوطني**، ورقة مقدمة لمؤتمر اركويت الحادي عشر عن البناء الوطني في السودان حصيلة الماضي و توجهات المستقبل، (الخرطوم: نوفمبر 1988م)، ص(18).

* من كبار الصحفيين السودانيين، أحد أصحاب جريدة الأيام منذ إنشائها عام 1935م، عمل سكرتيراً صحفياً للفريق عبد الرحمن سوار الدهب في فترة الحكم الانتقالي، 1985-1986م.

(1)[1] محجوب محمد صالح، مقابلة معه بتاريخ في الخرطوم،21\8\1988م.

مجلس الثورة، وإجازة الصحف إلى لجنة قيد يرأسها قاضي.[2] خرج اذاً اصحاب الصحف وتركوا العمل الصحفى الى اعمال اخرى مثل التجارة والطباعة؛ وتوالى رؤساء التحرير الذين تعينهم قيادة الثورة فعين الفاتح التيجاني* رئيساً لتحرير الأيام في الفترة من عام 1969م حتي عام 1974م، وكان آخر رئيس تحرير لجريدة الأيام هو حسن ساتي. أما جريدة الصحافة فقد توالى عليها رؤساء التحرير حيث كلف محمد الحسن أحمد لرئاسة تحرير الصحافة، وكان آخر رئيس تحرير لجريدة الصحافة فضل الله محمد. وقد كتب رئيس الجمهورية – المرحوم المشير جعفر محمد نميري- بنفسه المقال الافتتاحي لجريدة الصحافة في العدد رقم 4135 الصادر في 18 مارس 1972م، طالب فيه الصحافة أن تعمل دائماً على تعرية أعداء الثورة وإن رئيس الجمهورية كفيل بحماية الصحافة من أجل الشعب ووحدته الوطنية.[3]

الملامح العامة للصحافة في فترتي الحكم العسكري الأول و الثاني:

اتفقت أهداف النظامين العسكريين الأول والثاني في إلغاء الصحف الحزبية، وإذا كان الحكم العسكري الأول قد سمح لبعض الصحف المستقلة بالاستمرار، إلا أنه سلط عليها سلاح الرقابة والتعطيل والمحاكمة بموجب

---

(2)[2] بشير محمد سعيد، مرجع سابق، ص(19).

(3)[3] أحمد مصطفى عمر، **السياسة الإعلامية في السودان في الفترة من يناير 1972م حتي يناير 1976م**، دراسة تحليلية لمضمون صحيفتي الأيام والصحافة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام 1978م)، رسالة دكتوراة منشورة، ص(44).

قانون الصحافة الذي سن في عهد الاحتلال عام 1930م ولم يجر أي إلغاء لهذا القانون، وكان للنظام العسكري الأول صحيفة واحدة هي صحيفة الثورة.

اختلف أسلوب النظام العسكري الثاني في فرض سيطرته وإحكام قبضته على الصحف فأوقفت الصحف الحزبية مع إلغاء الأحزاب وقام بتأميم الصحافة لينهي تماماً ملكية الصحف للأفراد، وأنشأ مؤسسة عامة للصحافة والطبع والنشر تقوم بعملية إصدار الصحف وتنظيم الصحافة تحت إشراف الدولة، تقليداً لتجربة الصحافة في مصر، واقتصرت في هذه الفترة على صحيفتي الأيام والصحافة. استمر هذا الوضع قائماً حتى سقوط النظام العسكري الثاني بانتفاضة رجب التي وقعت في أبريل 1985م.

الصحافة في فترات حكم الأحزاب:

شهدت الصحافة السودانية في فترة حكم الأحزاب رواجاً وانتشاراً، وأصبح إصدار الصحيفة أمراً يسيراً لكل من يريد، بشرط أن يكون لديه القدرة على دفع قيمة التأمين والرخص والحصول على الورق، لذلك انتشرت الصحف سواء أكانت يومية أو أسبوعية أو نصف أسبوعية، وبصرف النظر عن أهداف أصحابها تجارية كانت أو سياسية.

ويذكر رواد الصحافة السودانية المعاصرون أن هنالك صحفاً كثيرة ظهرت وسرعان ما اختفت لأن أصحابها لم يقدروا على الصرف عليها أو لأنهم لم يفهموا طبيعة المهنة واحتياجاتها، وقد اخترنا مرحلتين أساسيتين لفترة الأحزاب، وهي التي تسمى سياسياً في السودان فترات الحكم الديمقراطي، الفترة الأولى والتي بدأت بثورة أكتوبر 1964م وانتهت بانقلاب مايو 1969م،

والفترة الثانية في أعقاب الانتفاضة الشعبية في أبريل 1985م وانتهت في يونيو 1989م.

حققت الصحافة العديد من المكاسب وعادت للعمل في جو ديموقراطي، إن أبرز ما يميز الصحافة السودانية في تلك الفترة هو لونها الحزبي، فلكل حزب من أحزاب السودان صحيفة رسمية ناطقة باسمه والداعية إلى شعاراته. ومع أن عدداً كبيراً من صحف السودان تصف نفسها بأنها مستقلة إلا أن القراءة الجادة تكشف عن موالاة أو مفارقة مستمرة في توجه هذه الصحف في كل قضية من القضايا. "الأيام" لسان حال الحزب الشيوعي و"الراية" و"ألوان" و "صوت الجماهير" الأسبوعية المعبرة عن الجبهة الإسلامية و"المناضل" عن حزب البعث الموالي لسوريا و"البديل" عن الحزب الناصري. وقد ركزت هذه الصحف على الدعاية للحزب الموالية له وقيادته، فإذا كانت الأحزاب في الحكومة، دافعت عن الحكومة.

أما الصحف المستقلة فقد زاد عددها حيث لجأ عدد من الصحافيين الذين كانوا يعملون في صحيفتي الأيام والصحافة بتقديم طلبات لإصدار صحف مستقلة، مثل الجريدة والأسبوع وصوت الشارع، كذلك لجأ عدد من الصحفيين القدامى إلى استخراج رخص جديدة لإعادة صحفهم التي كانت قد اختفت أو أوقفت، فعادت صحيفة "الأيام" لصحابها محجوب محمد صالح وبشير محمد سعيد، تميزت هذه الفترة بظهور مجلة أسبوعية هي "الأشقاء" كمجلة مستقلة لصاحبها الجيلي أحمد عمر، ثم جريدة "الخرطوم" لصحابها الباقر محمد عبد الله. ورغم أن هذه الصحف أعلنت عن نفسها كصحف مستقلة إلا أن انحيازها

لحزب دون آخر كان واضحاً، فجريدة السياسة هي أقرب إلى حزب الأمة، وجريدة الخرطوم ومجلة الأشقاء أقرب إلى الاتحاديين. كذلك ظهر اتجاه في عدد من الصحف المستقلة ينحاز إلى جهات أجنبية تحصل منها على مساعدات مالية وعينية مثل صفقات من الورق، وتبنت مواقف سياسية مثل صحيفة "الهدف" التي ظهر إنحيازها للعراق و"الشماشة" التي ظهر إنحيازها لليبيا. وقد خرجت معظم الصحف في حجم "التابلويد" باستثناء الأيام والسياسة والراية والأسبوع التي تصدر في حجم كبير، وتعتمد على الأساليب الحديثة في الطباعة باستخدام الكمبيوتر في عملية الجمع.

بدأت صحيفة "ألوان" وصحيفة "الهدف" و"صوت الأمة" و"الاتحادي" في حجم التابلويد ثم تغيرت إلى صحيفة ذات حجم كبير. أما "الشماشة" و"صوت الشارع" و"آخر الأنباء" و"صوت الجماهير" فأخذت تصدر بحجم التابلويد.

الصحافة في عهد حكومة الإنقاذ:

يرى الباحث أن حكومة الإنقاذ الوطني شهدت نوعين من الصحافة من حيث الملكية، صحافة موالية للحكومة وسماتها أنها تفتقد للتعددية في الآراء وتركز على الدعاية لأنشطة الحكومة، وصحافة مستقلة تظهر تأييدها للسلطة وأحيان تعارضها، وبعض الصحف الاخري تعارض الحكومة.

ويشير الباحث إلى أن حكومة الإنقاذ الوطني قد اقتصرت في البدء على صحيفة القوات المسلحة ثم أصدرت صحيفتي السودان الحديث والإنقاذ الوطني، كما سعت لجنة الإعلام بمجلس قيادة الثورة بإصدار صحف

متخصصة كالصحف الدينية والرياضية والطلابية والطبية والاجتماعية وصحف الأطفال. وبموجب قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1993م أصبحت صحيفتا السودان الحديث والإنقاذ الوطني تصدر عن شركة عامة تساهم فيها الحكومة وهي دار الثقافة للطباعة والنشر- والثانية عن دار الإعلام. أما أول صحيفة صدرت بموجب هذا القانون فهي صحيفة السودان الدولي عام 1994م والتي سعت لإبراز الرأي الآخر وانتقدت سياسة الحكومة وأظهرت بعض صور الفساد الإداري في أروقة الدولة. وفي ذات العام صدرت صحيفة أخبار اليوم يومية سياسية مستقلة، وتوالى صدور الصحف فصدرت صحيفة الرأي الآخر وصحيفة الرأي العام والوفاق والأسبوع والشارع السياسي- وتطرفت بعض هذه الصحف لنقد النظام السياسي، مما عرض أغلبها للإنذار والإيقاف المؤقت وأحياناً سحب التراخيص كما يحدث في صحيفة الرأي الآخر التي أوقفت عن الصدور لمدة أشهر ثم عاودت المسير بعد أن استأنفت للقضاء السوداني.

ويرى الباحث أن أداء الصحف في هذه المرحلة أبرز الرأي الآخر وسلط الضوء على بعض الإخفاق الحكومي، ونقد السياسات الخارجية والدعوة للوفاق ونبذ الحرب. كما ساهمت الصحافة بوضوح في عمليات التعبئة. تم دمج صحيفتي السودان الحديث والإنقاذ الوطني في الشركة الوطنية للإعلام التي صدرت عنها صحيفة الأنباء، وعموماً قد اتسمت هذه المرحلة باستقلالية أكبر للأداء الصحفي وأصبحت أخبار وتعليقات المعارضة مادة يومية للصحافة فطغت القضايا السياسية على غيرها من القضايا الأخرى.

الضغوط التي مورست علي الحكومة من الداخل والخارج هي التي ساهمت في اتساع هامش الحريات وجعل الصحافة تتناول الكثير من القضايا الحساسة بحرية أوسع، مما يؤكد أن الأداء الصحفي بالسودان خلال المرحلة 1989-2007م ظل مرتبطاً بالمناخ السياسي أكثر من ارتباطه بالقوانين المنظمة للعمل الصحفي بالبلاد، والتي شهدت في نهاية العام 2007م انفراجاً سياسياً واستقلالاً أكثر للصحف خاصة بعد تفعيل وهيكلة الدور الرقابي لمجلس الصحافة والمطبوعات ورفع الرقابة القبلية، وجعل الصحف تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية في التغطيات واتخاذ القرارات الإدارية، بحيث يكون مجلس إدارة الصحيفة المكون من ملاكها، لديه كامل الحرية في اتخاذ قرارته وتحديد مسئوليات الأجسام الإدارية والتحريرية. هذه الخطوة أسهمت في انتعاش الصحف وكثرتها وظهور روح المنافسة بين الصحف، على الرغم من انحسار معدلات التوزيع بسبب انتشار وسائل الإعلام الرقمية، إلا أن الصحافة السودانية في الفترة الأخيرة شهدت تطوراً ملحوظاً في أدائها.

خصائص الصحافة السودانية:

ارتبطت مسيرة الصحافة السودانية بعدة خصائص تأثرت بالظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وقد تأثرت الصحافة السودانية في مسيرتها بمجموعة من العوامل التي صنعتها الظروف المحيطة بكل مرحلة، أبرزها التأثير الواضح للصحافة المصرية على الصحافة السودانية والتي انعكست على شكلها وأسلوبها وأثرت في فنونها المختلفة، ويمكن استعراض هذه العوامل على النحو التالي:

أولاً: تأثير الصحافة المصرية على الصحافة السودانية:

تميزت مصر بأنها من أكثر الدول التي تركت بصماتها على السودان سلباً أو إيجاباً. وظهرت في السودان منذ العقد الثاني من هذا القرن اتجاهات سياسية منها ما يؤيد التلاحم الفكري والسياسي مع مصر، وهؤلاء عرفوا بالاتحاديين، ومنها ما يؤيد الاستقلال عن مصر والتعامل معها كدولة شقيقة، ولكن دون الدخول في تحالفات أو اتحادات وهم الذين عرفوا بالاستقلاليين من أعوان حزب الأمة والأنصار.[1] تركت هذه الاتجاهات آثارها على العلاقات السياسية والاجتماعية كما كان لها أثرها الواضح على الصحافة، وقد سجلت الدراسات التاريخية أن "السودانيين عرفوا الصحافة عن طريق مصر".[2] فحتى قبل ظهور الصحافة السودانية كان الأدباء والمتعلمون السودانيون يقرأون الصحف المصرية.

وفي عهد الخديوي إسماعيل بدأت الوقائع تنشر للأدباء السودانيين خاصة عندما تولى منصب حكمدار السودان السيد جعفر مظهر، الذي عرف بتعمقه فى العلوم الدينية والأدبية وكان يجتمع بالأدباء والعلماء للمناقشة والحوار، وسرت روح للعلم والأدب فى الأوساط الأخرى فترى في عصره قصائد الشعر من شعراء السودان في الوقائع المصرية.[3]

---

(1)[1] صلاح عبد اللطيف، **الصحافة السودانية تاريخ وتوثيق**، مرجع سابق، ص(68).

(2)[2] محجوب محمد صالح، **مقابلة** معه بتاريخ 21/8/1988م.

(3)[3] مكي شبيكة، **السودان عبر القرون**، (بيروت: دار الثقافة، 1983م)، ص(153).

بدأ التاثير الإعلامي المصري في السودان أول ما بدأ عن طريق المطبعة، فقد أنشأت المطبعة الأميرية في عصر- محمد علي فرعاً لها في الخرطوم من نوع الحجر ومعملاً لصنع الورق، وقد عهدت الحكومة المصرية بنظارة مطبعة الخرطوم إلى إبراهيم أفندى أحمد وأعوانه وكلهم جاءوا من مصر، وقد توفى هذا الناظر بالخرطوم وخلفه ابنه حسين بك المطبعجي حتى مات قتيلاً يوم فتح الخرطوم عام 8851م.[1] تقول الدراسات التاريخية، إن الحكومة السودانية استغنت بهذه المطبعة ومعمل الورق عن جلب لوازمها من مصر- وجاء كُتّاب صحيفة السودان وعمال المطبعة من مصر، وحتى الذين كانوا يكتبون فيها تلك الأبحاث الزراعية هم الموظفون المصريون الذين كلفوا بالعمل في السودان، ورأس تحريرها بعد فارس نمر اللبناني خليل ثابت، وقد عاد خليل ثابت إلى القاهرة ليصدر مجلة اللطائف المصورة.[2] عرفت الصحافة السودانية فن الكاريكاتير من الصحف المصرية، وكانت تنقل تلك الرسوم إلى أن ظهر رسامون سودانيون للكاركتير.

ظلت الصحف السودانية تستعين برسوم عدد من الرسامين المصريين وتنشرها في صفحاتها، وقد نما هذا الفن في الصحافة السودانية وتطور وأصبح هنالك رسامون سودانيون كبار في الصحافة السودانية، أخذوا عن الرسامين المصريين فكرة القصة الكاريكاتيرية التي تنشرها صحيفتا الأخبار وأخبار اليوم. إلى جانب أن عدداً من الصحفيين السودانيين عملوا في الصحف

---

(1)[1] عبد الله محمد الإمام، **السودان من التاريخ القديم حتي رحلة البعثة المصرية** (القاهرة: مطبعة الرحمانية، 1987م)، ص (530).

(2)[2] المرجع السابق، ص (104).

المصرية إما رسامين أو كتاب أو محررين أومراسلين لها من الخرطوم، ومن هؤلاء المرحوم سعد الشيخ الذي كان مراسلاً لجريدة "الجمهورية"، وحسني حواش الذي كان مراسلاً لجريدة الأهرام وعمل جيلي عبد الرحمن وحاكم في الصحف المصرية.

نشرت الصحف المصرية مقالات عديدة لكتاب وصحفيين سودانيين مثل المرحوم جمال محمد أحمد، وعلي أبوسن، وحسن ساتي، واشترك عدد من الصحفيين السودانيين والمصريين في إخراج مجلة بعنوان "وادي النيل"، ثم توقفت هذه المجلة في أعقاب انتفاضة 1985م، وقد خصصت صحيفة الوفد صفحة أسبوعية عن السودان يكتب فيها الصحفيون السودانيون المقيمون في مصر عن أحوال بلادهم. ويلاحظ أن الصحف التي صدرت بعد الانتفاضة عام 1985م تأثرت إلى حد كبير بأسلوب وفنون الإخراج الصحفي في مصر- و كذلك بالأفكار الصحفية المختلفة، فصحيفة الأسبوع تنشر- مربعاً بعنوان "طائر الأسبوع" تكتب فيه أخباراً مثيرة تكشف عن عوامل الفساد دون ذكر أسماء، وهذه منقولة عن صفحة العصفورة التي تنشرها صحيفة الوفد. كذلك خرجت مجلة "البلد" تقليداً لمجلة صباح الخير- ونجد مثل الأفكار وغيرها تنشر في الصحف السودانية المتعددة، وهي تطوير لتقاليد ثابتة في الصحف المصرية ولا تنقلها الصحف السودانية نقلاً حرفياً، وإنما يطورون فيها كي تكتسب الصفة السودانية في الصحف والمجلات المتعددة.

ثانياً: التأثيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية:

يتسم المجتمع السوداني بالتنوع العرقي والقبلي والطائفي، امتزجت فيه الثقافات العربية الإسلامية والثقافات الأفريقية، وأورث فيه نشاط البعثات الأجنبية التبشرية الثقافة الغربية، خاصة في الفترة من الاحتلال البريطاني وحتي ما قبل انفصال الجنوب. و تركت هذه الأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية آثارها على الصحافة في السودان في تلك الفترة ، حيث كان المجتمع السوداني يتشكل من 584 قبيلة منتشرة في مختلف الأقاليم السودانية[1] في الشمال، وعشرات القبائل في الجنوب أبرزها قبائل الدينكا والنوير والشلك وهي القبائل الأساسية التي تشكل نحو ثلثي سكان الجنوب، أما القبائل الصغيرة والتي يتواجد معظمها في أقليم الاستوائية فتتكون من 7 قبائل أساسية، وكلها ذات أصول إثيوبية وكينية ويوغندية ومن تشاد وأفريقيا الوسطى وزائير، أما القبائل العربية فهي ذات أصل عربي وفدت إلى السودان منذ القرن الثالث الهجري مع التجار العرب الذين حملوا معهم الإسلام من الجزيرة العربية من الشرق ومن الشمال من مصر، فكانت قبائل "الهدندوة" و "بني- عامر" في الشرق و"الجعليين-" و"البشاريين" و"المحس" و"السكوت" و"الدناقلة" في الشمال، و"المسيرية" في الغرب.

وقد انعكس هذا التعدد العرقي ما بين- سلالات أفريقية وعربية على الثقافة فلكل منطقة وإقليم ثقافته وفنونه الخاصة به، كذلك تعددت اللهجات المحلية التي وصل عددها إلى نحو 60 لهجة. وتسود اللغة العربية، التي تعتبر اللغة الرسمية، وبعدها تأتي اللغة الإنجليزية، و قد حاول الاستعمار

---

(1)[1] عبدالله محمد الإمام، **السودان من التاريخ القديم حتي رحلة البعثة المصرية**، مرجع سابق، ص (187).

البريطاني فرض اللغة الإنجليزية على أبناء الجنوب، لكن اللغة العربية بدأت تسود في أوساط المثقفين والسياسيين الجنوبيين رغم أنهم يحرصون في المؤتمرات والاجتماعات السياسية على التحدث باللغة الانجليزية.

كما تعددت أيضاً الطوائف الدينية الإسلامية والطرق الصوفية التي تشكل وجدان المجتمع في الأقاليم الشمالية. ومن هذه الطوائف الأنصار والختمية، ومن الأولى انبثق حزب الأمة ومن الثانية ولدت الأحزاب الاتحادية، وتسعى بعض هذه القيادات الحزبية إلى إبعاد الطائفية عن العمل السياسي والاجتماعي في السودان.

كان من الطبيعي أن تنعكس هذه العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية على الصحافة السودانية فكانت أول صحيفة وطنية هي"حضارة السودان" أقرب إلى طائفة الأنصار ذلك أن حسين شريف ينتمي بالنسب إلى المهدية، وقد اتخذت الصحيفة موقفاً واضحاً من قضية الحكم الثنائي وهو الدفاع عن بريطانيا والتعامل مع مصر كدولة قائمة على الندية وليس الاتحاد.

كانت "حضارة السودان" تمهيداً لظهور الصحافة الحزبية قبل أن تنشأ الأحزاب السياسية، حتى إذا ما أنشئ حزب الأمة خرجت صحيفة "النيل" عام 1935م التي تعبر عن سياسته وأهدافه، وبعدها ظهرت صحيفة "الأمة" ثم صحف "الأشقاء" لسان حال حزب الأشقاء، و"صوت السودان" و"العلم" معبرة عن الأحزاب الاتحادية وفصائلها. ومع تطور الحياة السياسية ظهرت الاتجاهات العقائدية ممثلة في حركة الأخوان المسلمين أو في الحركة

الشيوعية منعكسة في صحيفة الأخوان المسلمين وبعدها الميثاق الإسلامي، وكذلك في صحيفة "الميدان" لسان حال الحزب الشيوعي.

ويمكن القول إن تنوع المجتمع السوداني وتعدد ثقافاته أدى بالتالي إلى تنوع الصحف وتعددها وخاصة في فترات الحكم غير- العسكري، فتعددت الصحف المستقلة التي كانت من أسباب صدورها في أول الأمر أنها ذات اتجاهات أدبية مثل "النهضة" و"الفجر الجديد" لإبراز عنصر- الثقافة العربية والإسلامية، أو صحف ذات أهداف تجارية وسياسية فاهتمت بالإعلانات والطباعة، ولم تخف ميولها السياسية نحو حزب معين أو اتجاه سياسي- معين- رغم أنها صحف مستقلة. هذه العوامل مجتمعة ساعدت على رواج الصحف رغم افتقارها إلى الفنون الصحفية الحديثة في بداية إنشائها. وافتقارها إلى الوسائل المتقدمة في إخراج الصحيفة وأدوات الطباعة الحديثة.

بدأ السودانيون العمل في مجال الصحافة وكانوا من فئة المتعلمين- والمثقفين سواء الذين تعلموا في كلية غردون أو الذين تلقوا التعليم المتوسط أو تعلموا في الخلوة، ولم تكن درايتهم بمهنة الصحافة بدافع التخصص، فاختلط الخبر بالمقال وبالتعليق، ولم يحدث اهتمام بالصور وفنون الإخراج، "ذلك لأن الذين مارسوا المهنة في الصحف الحزبية لم يكونوا متخصصين أصلاً وإنما سياسيين وحزبيين طغت على كتاباتهم المقالات السياسية ولم يتقيدوا كثيراً بضرورة تحرير الخبر".[1]

هكذا سعت الصحافة السودانية إلى تنمية نفسها ذاتياً وسعت إلى التطور، في وقت لم تكن هناك معاهد أو مدارس لتعليم الصحافة إلا الاستعانة

---

(1)[1] النور دفع الله، **تاريخ الصحافة السودانية**، مرجع سابق، ص (168).

بالصحفيين المصريين أو التدريب في الصحف المصرية ومحاكاة هذه الصحف في الإخراج والتحرير، وبهذا تطورت الصحافة السودانية وأقامت دورات تدريبية لمنتسبيها وعقدت ندوات ومنتديات متخصصة . كما تطور الجانب الاكاديمي واصبح هنالك عدد من الكليات المتخصصة مثل، كلية علوم الاتصال بجامعة الجزيرة وكلية علوم الاتصال بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وأمدرمان الإسلامية ثم قسم للصحافة بجامعات الخرطوم وقسم علوم اتصال بكلية السودان الجامعية للبنات، وتعقد وزارة الإعلام دورات تدريبية للصحفيين، ويحصل الصحفيون على تدريب في الصحف الأجنبية سواء في مصر أو الدول العربية الاخرى والدول الأجنبية بموجب اتفاقيات، وبهذا تطورت مهنة الصحافة في السودان وكثر عدد الصحفيين وظهرت منهم أسماء لعبت دوراً هاماً ليس فقط في الصحافة السودانية وإنما في صحف عربية أخرى مثل صحف دول الخليج التي يعمل بها عدد كبير من السودانيين.

صحيفة الرأي العام السودانية:

تعد صحيفة الرأي العام من أعلى الصحف السودانية، وهي صحيفة يومية - سياسية - مستقلة، تأسست في العام 1945 على يد الأستاذ إسماعيل العتباني، تصدر عن شركة الرأي العام للطباعة والنشر المحدودة، وتعتبر الصحيفة الرائدة في مجال العمل الصحفي بالسودان، إذ ابتدرت العمل منذ أيام الاستعمار إبان فترة الحكم الإنجليزي المصري، واستمرت إلى يومنا هذا وتواصلت

كمؤسسة مهتمة بالطباعة والنشر على كل أشكال الإعلام المقروء من صحف ومجلات متخصصة ودوريات وتقارير وكتب، بما يساهم في تشكيل الرأي العام السوداني، حيث وضعت صحيفة الرأي العام علي عاتقها معالجة القصور الذي يعتري الصحافة السودانية، بما تقدمه من نموذج للعمل الصحفي برؤية مختلفة، يكون رائداً في مستواه الفني والتحريري ويشابه كل المؤسسات النظيرة بالمنطقة العربية والإفريقية، معتبرةً أن السودان ظل دوماً مساهماً بفعالية وموثراً في محيطه الإقليمي العربي والأفريقي، وقدَّم الكثير من النماذج الصحفية حتى للغربيين الذين أولوه إهتمامهم ورعايتهم، واعتمدت الرأي العام للصحافة والنشر نهجاً، يتميز بالتزام المهنية والموضوعية على اعتبار أن الصحافة مسئولية وطنية، وسعت إلى فتح آفاق التعاون والحوار بين كل شرائح المجتمع السوداني في نهج يدعم ويطور البلاد، ويحافظ على وحدتها واستقلالها، بعيداً عن الهيمنة والتبعية، تسعى من خلاله لإتاحة الفرصة لمكونات المجتمع المختلفة، لإبداء آرائهم بحرية كاملة دون النظر إلى التباين العرقي أو الايديولوجي في منهج يقوم على الثقة والتعاون فيما بين الصحافة والمجتمع.[1] وقد ترأس تحريرها عدد كبير من الصحفيين السودانيين على رأسهم الاستاذ ادريس حسن والاستاذ كمال حسن بخيت .

---

(1)[1] **مقابلة** مع الاستاذ: محمد عبد القادر مدير تحرير الرأي العام السودانية، بمكتبه بالخرطوم 10 ديسمبر 2009م.

المبحث الرابع

التناول الصحفي لقضايا الأمن المائي العربي

الصحافة هي لسان حال الأمة الناطق بأفكارها وآرائها وحاجياتها وآلامها وآمالها. وبهذه الخصائص استمدت قوتها فأطلق عليها أسم السلطة الرابعة أى رابع السلطات الثلاث المعروفة وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية حيث تتميز بأنها من الوسائل الإعلامية الأكثر انتشاراً في الأوساط المتعلمة، فهي من الوسائل الإعلامية البصرية التي تحتاج لجمهور يلم بالقراءة والكتابة كحد أدنى، بيد أنها دخلت موخراً إلى حلبة المنافسة مع وسائل الاتصال الالكترونية، فمن ناحية هي أقل تعقيداً من الراديو في الجوانب التكنولوجية ولكنها كوسيلة اتصال تعد أكثر تعقيداً منه ثقافياً واجتماعياً. فهي تقوم على التوزيع الجماهيري ولها مميزات أخرى في تناول المواضيع المعقدة.[1] فهي برغم ذلك استطاعت أن تكسب الجماهير بفضل ما يتوافر لها من مميزات جعلت التفاعل مع وسائل الإعلام من خلالها، يبدو أسهل وأوسع، الأمر الذي أدى إلى أن تحاول الصحف أن تسهل أمر استفادة القراء منها.[2]

ويميز الباحثون بين ثلاث أنواع من الصحف، يتفاوت تأثيرها على الجمهور المتلقي بحسب الفئة الاجتماعية وهي:

---

(1)[1] محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003م)، ط 3، ص (240).

(2)[2] فهد بن عبد العزيز بدر العسكر، **الإخراج الصحفي**، (الرياض: مكتبة العبيكان، ، 1998م)، ط 1، ص (97).

1.الصحافة المتخصصة:

يطالع هذه الصحف الصفوة، والقادة، والمثقفون وهولاء يقومون بدور رئيسي فى وضع السياسة العامة وتحديد القضايا المطروحة التي تؤثر فى شرائح المجتمع وفئاته الأخرى.

2.الصحافة المعتدلة:

ويقصد بها الصحافة الإخبارية التي تهتم بنشر الأخبار وخلفياتها ووجهات النظر المختلفة، وتقوم بالتحقيقات والمتابعة وتجري المقابلات مع المسؤلين من الصفوة والمثقفين وعدد من أفراد الجمهور العام.

3.الصحافة الشعبية:

يعتمد هذ النوع من الصحافة على تقديم مواد خفيفة للتسلية والترفيه، كما أن عرضها للأخبار يكون سريعاً وسطحياً، ويميل نحو الإثارة، وقد تتناول موضوعات محكمة دون معالجتها والتعمق فيها.[1] تختلف الصحف وتتنوع باختلاف تخصصها وإهتمامها بقضايا معينة، فهنالك الصحف السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية أو الفنيه أو جامعة شاملة تضم في صفحاتها عدة أبواب شبه متخصصة في الثقافة والفن والرياضة وشؤون

---

(1)[1] عبدالحليم خليل مصطفى، **الصحافة وقضايا التنمية الإجتماعية فى الدول النامية** (الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة، 2005م) ط 1، ص(158).

الأطفال والشباب والمجتمع، إلى جانب الأخبار والموضوعات ذات الصبغة الصحفية الهامة كالمقالات والتحليلات والتحقيقات والأحاديث واللقاءات الصحفية. إضافة إلى ذلك فهنالك صحف يمكن تصنيفها تحت قائمة الصحف المتخصصة ليس من ناحية مادتها ومحتوياتها، بل من ناحية قرائها حيث تكون موجهة لنوعية معينة من القراء كصحافة الطفل وصحافة المرأة والشباب وغير ذلك. وهنالك أيضاً الصحف الفئوية التي تكون موجهة لفئات دون غيرها، وذلك من منطلق مهني كالصحافة العمالية (موجهة لفئة العمال) والزراعية والاقتصادية وصحافة القوات المسلحة وغيرها. وتعتبر الصحافة أيضاً جزءاً من الحياة اليومية للقارئ العادي في عصرنا هذا وهي في الوقت نفسه جزء من الاهتمام اليومي لقادة العمل السياسي والوطني. وتقوم الصحافة كذلك بنشر المعلومات التي تنطوي على التوجيه والإرشاد والتحذير والترفيه والتوعية، والعمل على ترقية الذوق العام من خلال اختيار المستوى اللائق من الفنون والآداب، وتقديم كل هذه المواد واستبعاد غير المناسب منها، فمواد الجريدة تتغير في كل عدد، بل كل ما نراه فيها اليوم نفتقده غداً.[1] وتلعب الصحافة أيضاً دوراً هاماً في الربط بين أجهزة الدولة الرسمية وبين المواطن،

---

(1)[1] عبد الرحيم غالب، **مائة عام من تاريخ الصحافة لسان حال**، (بيروت: جروس برس، 1988م)،ط 1 ، ص (19).

وذلك عبر اللقاءات الفكرية والحوار على صفحات الصحف وعرض ومناقشة القضايا والمشكلات والمقترحات والحلول.

التأثير الأمني للصحافة العربية:

ساهمت الصحافة العربية في التغييرات الاجتماعية والسياسية الكبري التي صاحبت المجتمعات العربية في تطورها وصياغة وجدان عربي موحد تجاه القضايا الإقليمية وأمن المنطقة العربية، فهي تسلط الأضواء على قضية أو مشكلة أو موضوع إلى درجة تجعل منه قضية ينتشر تداولها بين معظم أوساط المجتمع. حيث لعبت الصحافة المكتوبة في الوطن العربي ولا تزال تقوم بدور فعال لا يستهان في المجال السياسي والحياة الثقافية، وهي بكل المقاييس الأداة المثلى للصفوة، لما تتميز به من ثبات وما تتيحه للمتلقي من هامش التعرض والقدرة على الدخول في التفاصيل مقارنة بالوسائل الإعلامية الأخرى.[2] أي أنها تنقل المشكلة أو القضية من دائرة الاهتمام المحدد إلى دائرة اكثر اتساعاً مع أضفاء الفاعلية عليها،[3] مما يتيح التفاعل معها بشكل كبير مثل ماحدث للقضية الفلسطينية, حيث استطاعت الصحافة أن توحد الأمة العربية، ورفعت من الوعي تجاه المخططات الاسرائيلية للنيل من وحدة الأمة العربية، كما كان لها إسهام واضح في كشف هذه المخططات وتعريتها، وجعل

---

(2)[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام العالمي الجديد للإعلام الأسس والأهداف**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006م)، ط 2، ص (106).

(3)[3] محمد منير حجاب، **أساسيات الرأي العام**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007م)، ط 3، ص (130).

فلسطين قضية العرب المحورية. على الرغم من أن هنالك بعض الحكومات العربية تمارس رقابة مشددة علي وسائل الإعلام وخصوصاً الصحافة، نظراً لخطوات التطبيع التي اتخذتها تجاه الكيان الصهيوني، وقد تتخذ هذه الرقابة أشكالاً منوعة قد تكون قاصرة في بعض الأحيان على موضوعات معينة أو المسائل الحساسة في العلاقات الدولية أو الشخصيات الأجنبية البارزة لكنها كثيراً ما تشمل الموضوعات التي تمس أمن وسلامة الحكومات العربية،[1] والتي ترتبط بعلاقات دبلوماسية أو تجارية مع إسرائيل أو لديها مصالح مشتركة أو اتفاقيات ثنائية بحكم الجوار الحدودي أو الاتفاقات الدولية، كدولة مصر- التي نجد فيها أن الصحف القومية (الأهرام، الأخبار، الجمهورية) التزمت وجهة النظر الرسمية فى معالجتها لقضايا التطبيع وتأثرت مواقفها من إسرائيل بإتجاهات السلطة السياسية وعلاقتها مع إسرائيل سلبياً وإيجابياً.[2]

التناول الصحفي لقضايا الأمن المائي العربي:

التداخل في التناول الصحفي بين البيئة والمياه:

لاحظ الباحث أن الصحافة العربية ظلت تولي قضايا الأمن المائي اهتماماً يأتي في ذيلية الاهتمامات والقضايا التي تركز عليها الصحافة، ويرتبط الاهتمام بالمياه إلى حد كبير بوقوع حدث مهم مرتبط بالمياه

---

(1)[1] عواطف عبد الرحمن، **الصحافة العربية في مواجهة الاختراق الصهيوني**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1996م)، ط 1، ص (133).

(2)[2] المرجع السابق، ص(167).

كاعتراض أثيوبيا علي قيام السد العالي(مثلاً) أو إعلان الحكومة اليوغندية عن عزمهاإغلاق مجرى نهر النيل، حيث تنفعل الصحافة السياسية بهذا الحدث من الناحية الخبرية في بادئ الأمر ثم يتم استعراض تبعاته ببقية الأشكال الصحفية من تقارير وتحقيقات وأعمدة رأي وحوارات مع مختصين في قضايا المياه. وظلت الصحافة فى تناولها للقضايا ذات الصلة بالمياه توليها اهتماماً باعتبارها جزءاً أصيلاً ومكملاً لقضايا البيئة، لذلك وجد الباحث أن معظم المواد الصحفية الموجودة عالمياً تركز علي القضايا البيئية الكلية التي تورق العالم المتقدم في مجالات الاحتباس الحراري وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتأتي في مؤخرة القائمة القضايا المرتبطة بالمياه باعتبارها من القضايا التي تؤرق دول العالم الثالث، ولا تعني الكثير بالنسبة للدول المتقدمة في هذه المرحلة، وبناء على الضغوط التي تمارسها الدول النامية على المنظمات الدولية اهتمت هذه المنظمات وعلى رأسها الأمم المتحدة في ترقية قدرات الصحافة في التوعية بمخاطر نقص وإهدار المياه بدعمها لعدد من البرامج أهمها:

1/ برنامج الأمم المتحدة الإعلامي لتنمية القدرات البشرية في مجال المياه: [1]

(1)[1] حمد الشعراوي: **الإعلام البيئي رهان التنمية**، ورشة عمل لتنمية قدرات الإعلاميين والصحفيين العرب حول المياه والأرض (القاهرة : 20 فبراير 2009م).

يتم تمويل هذا البرنامج بالكامل من الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها العالمية والذي يهدف إلى رفع كفاءة وقدرات الإعلاميين- والصحفيين التنموية إلى جانب الإهتمام بالمنطقة العربية وبقضايا وتحديات المياه، التصحر، التلوث البيئي، وفق شراكة متميزة مع المختصين والمهتمين- بقضايا المياه وصناعة القرار في البلدان العربية. وقد نفذ هذا البرنامج العديد من الدورات التدريبية والسمنارات والورش المتخصصة والزيارات الميدانية في العديد من الدول العربية المستفيدة من هذا البرنامج.

2/ النظام الأورو- متوسطي للإعلام في مجال المياه: [1]

هذا النظام قائم علي الشراكة الإعلامية في ما بين بلدان الشراكة الأورو- متوسطية والتي تضم دول الاتحاد الأوربي وعشر دول عربية، هي الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، تركيا ، حيث يوفر نظام الأورو- متوسطي للإعلام في مجال المياه ، المعلومات الأساسية من الدراسات العلمية، ويعتمد على أدوات تبادل المعلومات ووضع برامج للتعاون، حيث يهدف هذا النظام إلى جمع المعلومات والخبرات وتسهيل تبادلها، ويسعى كذلك لتطوير التناول الإعلامي بجمع المعلومات ونشرها والإهتمام بمجالات التوثيق، وإنشاء مؤسسات التدريب والأبحاث والتنمية وإدارة المعلومات. ويتولى النظام مهمة جرد كافة المعلومات المتوفرة وتمكين كل باحث الحصول عليها بسهولة، وكذلك العمل الجماعي لتوفير منتوج مشترك

---

(1)[1] **الموقع الدولي للنظام المعلوماتي** الاورو- اوسطي للمعرفة في مجال المياه، www.emwis.net// :http

وبرامج للتعاون. وتتمثل الأداة الأساسية للنظام في موقع على شبكة الانترنت باللغة الإنكليزية، الفرنسية والعربية بما يساعد على تسهيل تبادل المعلومات والمناقشات. بالتعاون مع مختلف المنظمات التي ساهمت بتوفير المعطيات الإحصائية والمعلومات.[2] ومن خلال مدخل واحد يمكن زيارة المواقع الوطنية الـ16 للدول الأعضاء. وتوفير إمكانية الحصول على المعلومات الخاصة بالمياه في البلدان المنضوية للنظام الأورو- متوسطي من خلال 20 نقطة اتصال وطنية ونقطة دولية. ويشترك في هذا النظام أكثر من 12 ألف مشترك منهم صناع القرار، المؤسسات الحكومية، المعاهد، مراكز الأبحاث، طلاب، مزارعون، كما يهتم بتنظيم الندوات إلاقليمية لصناع القرار على الصعيد الوطني والمتعاملين في قطاع المياه، وامتدت الفترة الزمنية لتنفيذ البرنامج من العام 2004م وحتى العام 2008 م بميزانية إجمالية تبلغ 3.3 مليون يورو.

انماط التناول الصحفي لقضايا المياه والبيئة:

هنالك نمطان على خريطة الإهتمام الإعلامي بالبيئة وقضايا المياه في شمال العالم وجنوبه، وهما نمط رد الفعل المؤقت ويعتمد هذا النموذج على الإهتمام المرتبط بالأزمات والنكبات البيئية أو الصراعات بين الدول حول المياه، وغالباً ما تصاحب هذا النمط تغطية إعلامية قائمة على الإثارة والاكتفاء بالجوانب الصارخة في الأحداث، ومناقشة الأسباب مع الميل إلى التهويل والمعالجة البسيطة علاوة على انتهاء الاهتمام الإعلامي بانتهاء

---

(2)[2] الموقع وزارة المياه والري المملكة الاردنية الهاشمية،
http://www.mwi.gov.jo/dashboard.aspx

الحدث، وعدم الحرص على متابعة أو تفسير آثاره.[1] ويرى الباحث أن هذا النموذج هو السائد على مستوى الصحافة الإقليمية العربية ، والذي نجد الانفعال فيه بتناول قضايا المياه يحدث إما نتيجة حدث طبيعي كالفيضانات والسيول والكوارث أو نتيجة لخلافات وأزمات سياسية نشأت بين البلدان أو المناطق المرتبطة بمصدر مياه موحد كالأنهار الدولية أو البحيرات أو نتيجة للسحب من المخزون الجوفي المشترك. ونجد الصحافة السودانية تعتمد على هذا النمط في تغطية قضايا المياه، حيث يكثر التناول الصحفي في موسم الفيضانات والسيول أو عند حدوث خلافات سياسية بين دول حوض النيل وتأثيرها على الاتفاقيات المبرمة بينها والظلال السياسية التي تلقيها على علاقاتها الدبلوماسية فيما بينها.

أما النمط الثاني فيعتمد على النظرة المتكاملة لهذه القضايا سواء في علاقتها العضوية بالقضايا المجتمعة الأخرى (السياسية والاقتصادية والثقافية) أو فيما تتميز به من سمات الاستمرارية وعدم الانقطاع، وتتسم بالشمول والمتابعة ولا تقتصر فقط على الأزمات والنكبات[1]. وتتميز الصحافة الغربية بهذا النوع من التناول، وبحسب النظريات الإعلامية في سريان المعلومات من مناطق الضغط المرتفع إلى مناطق الضغط المنخفض، ووفقاً لهذا النظرية يرى الباحث أن الصحافة العربية أصبحت صحافة تابعة للصحافة

---

(1)[1] عواطف عبدالرحمن، **قضايا الوطن العربي في الصحافة خلال القرن العشرين** (القاهرة: العرب للنشر والتوزيع، 2002م) ط 1، ص(127).

(1)[1] المرجع السابق، ص (128).

الغربية، تتأثر بما تتناوله الثانية من قضايا. وتأتي في مقدمتها القضايا ذات البعد الاستراتيجي في المنطقة كقضايا المياه والنزاعات المتوقعة حولها، فعندما تحدث مدراء الإعلام و الساسة في الغرب عن أزمة المياه في المنطقة العربية راح الإعلام العربي يتبعهم، بل يعتمد في معظم ما يعرضه من معلومات ووجهات نظر، مستمدة من الأفكار والدراسات الغربية [2].

هنالك منطلقات وعناصر أخرى تؤثر على المعالجات الصحفية لقضايا المياه منها عنصر (المبالغة) حيث تنطلق الصحف في تناولها لقضايا المياه أما من منصة النقص الحاد للمياه، كما هو موجود في المناطق الجافة والصحراوية كبلدان الجزيرة العربية وبعض مناطق شمال أفريقيا الواقعة ضمن حزام الصحراء الكبرى، أو منصة الوفرة والهدر كما في بعض المناطق المرتبطة بالأنهار. ويرى الباحث أن هذه المنطلقات لديها عيوبها أيضاً فهي أما مفرطة في التشاؤم أو مفرطة في التفاؤل، لذلك تأتي بنتائج غير موضوعية وربما تلجأ للتهويل وإثارة الذعر بدل وضع الحلول العلمية الناجعة للمشكلات. ويتضح بشكل عام هذا الضعف من قبل أجهزة ووسائل الإعلام عامة، ووسائل الإعلام في الدول العربية خاصة من خلال الملاحظات التالية، بشأن الاهتمام بالبيئة والمياه وقضاياها، فقد أظهرت معظم الدراسات الإعلامية السابقة عن ضعف الاهتمام الإعلامي بالمياه والبيئة انطلاقاً من قلة المساحات الصحفية المخصصة لذلك، وقلة عدد البرامج الإذاعية والتلفزيونية، مع ضيق مساحتها

---

(2) هند تاج السر عثمان البلال، **تناول الصحافة السودانية لقضايا البيئة دراسة تطبيقية علي صفحتي الرأي العام والسوداني**، مرجع سابق، ص(143).

الزمنية، وقلة المواقع الإلكترونية المهتمة بالقضايا البيئية، وكذلك قلة عدد المحطات الفضائية والصحف المتخصصة المهتمة بشؤون المياه.

أن السبب ربما يعود إلى أن القائمين على أجهزة الإعلام المختلفة لا يمتلكون رؤى وقناعات حقيقية بجدوى الشؤون البيئية والمياه وأهميتها للجماهير – من واقع نتائج بعض الدراسات - وأنه في ضوء ذلك غالباً ما يتم التضحية بصفحة المياه والبيئة في المساحة المخصصة لها في مقابل نشر أية مواد صحفية أخرى مهما كانت نوعيتها، كما يتم إلغاء أو تأجيل نشرها في مقابل إعلان مدفوع القيمة يأتي بمورد مالي لوسيلة الإعلام. أو إلغاء برنامج بيئي لا تقتنع القيادات الإعلامية بجدواه في الأساس. كما أن العلاقة بين الإعلاميين ومصادر المعلومات حول المياه لا تخضع لاعتبارات مهنية بقدر خضوعها لاعتبارات المصالح المشتركة أو المتبادلة ناهيك عن تأثرها بجماعات الضغط من رجال الصناعة والأعمال في بعض الأحيان بعيداً عن القوانين والاعتبارات البيئية، إلى جانب أن الدولة وبعض مسئولي المؤسسات يحيطون المعلومات المتعلقة بالمياه بسياج من السرية والتكتم على اعتبار أن نشرها ربما يضر بمصالح الدولة. في دراسة أعدها "فاروق أبوزيد" حول المعالجة الصحفية لشؤون البيئة والمياه في مصر أكد أن الصحف المصرية ركزت في معالجتها لهذه القضايا على طابع يغلب عليه التناول الإخباري،[1] بالإضافة

---

(1)[1] إسماعيل إبراهيم، **الصحفي المتخصص**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2001م)، ط 1، ص(245- 246).

إلى أن موقع نشر هذه الموضوعات هو في الغالب في الصفحات الداخلية ، وأن ما ينشر بالصفحة الأولى قليل جداً.

في خلاصة هذا المبحث يرى الباحث أن وسائل الإعلام درجت في تعاملها مع الأحداث والمشكلات المرتبطة بقضايا المياه ومن بينها الصحافة على الاعتماد على نموذج التغطية الإعلامية القائمة على الإشارة. وهو الذي يربط هذه التغطية بالأزمات الطارئة والاكتفاء بعرض الجوانب المثيرة والصارخة في الأحداث المرتبطة بها. ويسود في هذا النوع من المعالجة الإعلامية كونها تتم بالصورة المبتورة، أو المجزأة، سواءً من حيث التطرق إلى المشكلة أو في الإحاطة بها في إطار أشمل يربط أبعاد الظاهرة بغيرها من الظواهر الأخرى، أو من حيث تحديد الجهات المعنية بالمشكلة، وتحديد حدود ومسؤوليات تلك الجهات.

إن ازدياد نطاق الاهتمام بثقافة التوعية بالمهددات المائية والنقص المحتمل فيها يبدأ من المستوى التعليمي الأساسي، وصولاً إلى المستوى الجامعي، حيث بدأت تظهر تخصصات أكاديمية في مجال ثقافة المياه (ككرسي- اليونسكو للمياه) في العديد من جامعات العالم.

وبالرغم من هذه النتائج الإيجابية إلا أن بعض الدراسات التطبيقية التي أجريت في مجال تأثير الإعلام على قضايا المياه، أوضحت أن الثقل الإعلامي في هذا المجال لا زال يتركز في الصحافة الأمر الذي يعني- أن رسالة الإعلام التوعوي تصل إلى المتلقين الذين يجيدون على الأقل القراءة والكتابة، بعبارة أخرى لا زالت رسالة الإعلام موجهة إلى نوعية معينة من المتلقين- ولا تصل

إلى قطاعات كبيرة من المجتمع، خاصة بعدما أثبتت هذه الأبحاث أن هنالك قلة نسبية للمواد الإعلامية حول قضايا وموضوعات المياه المقدمة من خلال الإذاعة والتلفاز، وهما أكثر وسائل الإعلام انتشاراً مقارنة بالصحافة، وخاصة في المنطقة العربية. وهو ما يعني- ضرورة تصميم وإعداد البرامج الإعلامية الخاصة بالمياه والتوسع في تقديمها عبر هذه الوسائل، من أجل خلق وعي بيئي على مستوى واسع يتناسب وأهمية هذه القضايا بالنسبة للإنسان. إن الرؤية مستقبلية لدور الصحافة بالنسبة لقضايا المياه تقوم على ضرورة اتساع المساحة التى تخصصها الصحافة للمواد المتعلقة بقضايا النزاعات حول المياه، ولما كانت هذه القضايا ذات طبيعة إقليمية ودولية في جوهرها، فيتعين- التوصل إلى وضع استراتيجية دولية من خلال برامج الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية ، تحدد الأهداف المطلوب من الصحافة والإعلام القيام بها، والوسائل والبرامج التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف وإيجاد التمويل المناسب لها. ويري الباحث انه يمكن تلخيص المطلوبات الإعلامية لهذه المرحلة علي النحو التالي:

1. نتيجة لتباين قضايا المياه من منطقة وأخرى على مستوى العالم، يتعين وضع معالجة إعلامية، تجمع بين- الفكرة المحورية وهي الترشيد، والتعاون المشترك بين الدول لتطوير الموارد المائية وحسن استخدامها.
2. تنظيم حزمة من برامج التدريب اللازمة للإعلاميين- والصحفيين الذين يقومون بالتغطية في هذا المجال.

3. **توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ ونشر الرسائل الإعلامية التوعوية حول المخاطر المحتملة لإهدار المياه على مستوى العالم، وذلك من خلال المنظمات الدولية المتخصصة، حيث أن عدداً كبيراً من دول العالم لا توجد لديها وفرة من هذه الموارد، بحيث توجهها إلى الإعلام.**
4. **إطلاق المبادرات الإعلامية الدولية من خلال التأكيد على أن قضايا المياه اضحت قضايا عالمية تمس وتهدد حياة الإنسان فى كل مكان على الأرض.**

الجزء الثاني

الإطار التطبيقي للبحث

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية

- **إجراءت الدراسة الميدانية.**
- **تحليل المضمون و الاستبيان.**
- **عرض النتائج وتحليلها وتفسيرها ومناقشتها.**

1/ إجراءت الدراسة الميدانية:

مجتمع البحث:

لما كان هدف هذا البحث هو التعريف بالدور الذي تقوم به الصحافة العربية في تنمية المجتمعات وبصورة خاصة تناولها للقضايا التي تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة كما في قضية المياه ومهددات أمنها. والإحاطة بطرق

تناول الصحافة العربية للقضايا ذات الأبعاد الإستراتيجية والمرتبطة بمصالح شعوبها، وتبيان الفائدة التي تعود من جراء قيامها بدورها تجاه التوعية بهذه القضايا. فقد تم اختيار مجتمع البحث من الصحف العربية، وكل الصحفيين والخبراء والمختصين والعاملين في مجال المياه في المنطقة العربية. فمجتمع البحث، يشير إلى مجموعة من الأشخاص، أي مجموعة عناصر من نفس الفضاء الملاحظ، مجردة وقابلة للعد.[1] ولذلك اكتفى الباحث بجمع المعلومات من مجموعة صغيرة من هذا المجتمع باتباع المنهج العلمي. ولقد كانت هذه المجموعة، قد تميزت بالتماثل التام في جميع السمات ذات العلاقة بالهدف التجريبي وذلك لضمان صدق النتائج.[2] وبهذه الطريقة تصبح البيانات التي حصل عليها الباحث، ممثلة لبيانات كل أفراد مجتمع البحث، حيث يمثل مجتمع البحث جميع الوحدات التى يرغب الباحث في دراستها[3]، ولذلك تمثل هذه المجموعة مجتمع البحث كله.

عينة البحث وأسباب اختيارها:

تم إجراء دارستين لجوانب التناول الصحفي. واحدة تهتم بتحليل مضمون صحيفتي الرأي العام والأهرام والدراسة الأخري مكملة عن طريق تحليل

---

(1)[1] Jean de bonville, ***L'Analyse de contenu desmédias*,** Bruxelle: DeBoek université, 2000, P. 102.

(2)[2] سمير محمد حسين، **دراسات في مناهج البحث العلمي، بحوث الإعلام** (القاهرة: عالم الكتب، 1995م)، ص(166).

(3)[3] محمد زيان عمر، **البحث العلمي مناهجه وتطبيقاته**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م)، ص(141).

استمارة استبيان تم اعداده لخبراء المياه و الصحفيين و خبراء الأمن العاملين بالمجال، وقد وقع الاختيار على هذه الصحف وهؤلاء الخبراء وذلك للآتي:

1- تعتبر صحيفتا الرأي العام والأهرام من الصحف القومية والعريقة ، تصدر عن مؤسسات صحفية كبيرة.

2- انتظام صدور الصحيفتين نسبياً مقارنة ببقية الصحف، فقد ظلت صحيفة الأهرام المصرية تصدر منذ العام 1876م، بينما الرأي العام بدأت تصدر منذ العام 1945م وعلى الرغم من انها توقفت عن الصدور مع بدايات الانظمة العسكرية لكنها تعاود الصدور مجدداً حتى يومنا هذا.

3- توفر أرشيف مقدر من الصحيفتين للأعداد السابقة وسهولة الحصول عليه للإيفاء بمتطلبات البحث العلمي وإمكانية دراسته.

4- وجود اهتمام نسبي من الصحيفتين بقضايا المياه بالمنطقة العربية بناءً على الدراسة الاستطلاعية العشوائية الأولية التي أجراها الباحث.

5- وجود عدد مقدر من الخبراء والمختصين يعملون في مجالات المياه والصحافة و الامن لديهم ارتباط بالقضايا التي يتناولها البحث.

6- توفر القدرة المعرفية لهؤلاء الخبراء والمختصين لاستيعاب مطلوبات البحث العلمي.

وقد سعي الباحث لإختيار صحيفة عربية ثالثة من دول عربية أخري، مثل سوريا والاردن أو صحيفة سعودية مثل صحيفة الشرق الأوسط ولكن من خلال الدراسة الإستكشافية الأولية التي أجراها الباحث، لم يجد عينة كافية من الصحف الأولي لاخضاعها للدراسة نتيجة أشكالات تتعلق بالحصول على أرشيف الكتروني أو ورقي للفترة المراد دراستها، أما صحيفة الشرق الأوسط فقد لاحظ الباحث أنها لا تهتم كثيراً بقضايا الأمن المائي العربي وربما يعود ذلك لعدم وجود موارد مائية سطحية أو انهار دولية بالمملكة العربية السعودية.

أما اختيار الفترة الزمنية الممتدة من يناير 2004م وحتى ديسمبر 2007م كفترة لإجراء البحث فقد جاءت نتيجة للأسباب الآتية:

1- شهدت هذه الفترة بروز التكتل الأفريقي فيما يسمى باتفاقية عنتبي وهذا التكتل لديه اعتراض على بنود إتفاقية مياه النيل.

2- شروع عدد من الدول الأفريقية في المطالبة بنصيب إضافي في مياه نهر النيل مثل يوغندا التي أعلنت حجز 30% من مياه النيل الأبيض، وسباق بعض الدول في إنشاء مشروعات سدود مثل دولة أثيوبيا التي أنشاءت سد تكزي وبدأت العمل في سد النهضة على مجرى النيل الازرق.

3- توقيع اتفاق بين إسرائيل وتركيا حول المياه مقابل السلاح في يناير 2004م.

4- توقيع الاتفاقيات ذات الطابع الدولي، وأفضل مثال عليها هو اتفاقية هيئة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي الأوربي (UNECE) المعنونة بـ "اتفاقية حماية واستخدام مجاري الأنهار والبحيرات الدولية والتي دخلت حيز التنفيذ الفعلي في العام 1996م.

5- إعلان دولة الأردن، بأنها أفقر دولة عربية من ناحية الموارد المائية.

أدوات جمع المعلومات والبيانات:

يعتمد تحديد نوع المعلومات والبيانات المطلوبة لهذه الدراسة والمصادر التي يمكن استيفاء البيانات والمعلومات منها، بناء على التحديد الواضح لمشكلة البحث وللإجابة على التساؤلات التي طرحها. و يتيسر ذلك إلا من خلال التعرف على كل الحقائق المرتبطة بموضوع البحث بقدر الإمكان، ثم معالجة هذه الحقائق بأسلوب علمي للخروج بالنتائج المنطقية المحددة للمشكلة التي يتصدى الباحث لدراستها.[1] لتحقيق هذه الأهداف حدد الباحث أدوات جمع البيانات على النحو التالي:

1- البيانات الثانوية:

حصل الباحث على البيانات الثانوية من مركز المعلومات التابع لوحدة تنفيذ السدود وأرشيف وزارة الموارد المائية والكهرباء ومراكز الدراسات الأمنية والإقليمية وبرنامج الرصد الصحفي بالوزارة، والمواقع الالكترونية للمؤسسات

---

(1)[1] سمير محمد حسين، **مرجع سابق**، ص (103) .

والمنظمات العالمية العاملة في مجال المياه، فقد أتيح للباحث الاطلاع على الملفات والأرشيف الخاصة بمياه النيل وبعض الدراسات الخاصة بمشروعات المياه بالمنطقة العربية.

2- **البيانات الأولية :**

تم جمع هذه البيانات بطرق متعددة منها:

أولاً: تحليل المضمون:

يهدف تحليل المضمون إلى تحليل المحتوى الظاهري أو المضمون الصريح لمادة الاتصال ووصفها وصفاً موضوعياً ومنهجياً وكمياً بالأرقام. حيث يقصر إبراهام كابلان Abraham Kaplan) (تعريف تحليل المضمون على الإحصاء للمعاني التي تضمنتها المادة السياسية أو غير السياسية، ولكنه في جميع الأحوال يؤكد على الجانب العددي أو الكمي أو الإحصائي.[2] ويري الباحث أن الهدف الأساسي هو التوصل إلى النظرية. فالنظرية هي بنيان من المفاهيم الطبيعية والمقولات التي تقدم نظرة نظامية إلى الحوادث، بهدف تفسير الحوادث والتنبؤ عنها،[1] وإذا نظرنا إلى تحليل المضمون نظرة واقعية لوجدنا أنه تطوير لمنهج علمي معروف منذ أن عرفت القراءة والكتابة، وعندما يقوم شخص بقراءة رسالة من الرسائل ويعي ما بها وعياً سليماً، لذلك فإن أهم سمات هذا الأسلوب هي:

---

(2)[2] المرجع السابق، ص(15).

(1)[1] فاخر عاقل، **أسس البحث العلمي فى العلوم السلوكية**، (بيروت: دار العلوم للملايين، ، 1982م)، ط 2، ص (22- 23) .

1. إن الوصف يستخدم لوصف المحتوى الظاهر لمادة الاتصال.
2. الموضوعية.
3. الانتظام، أي إجراء التحليل وفقا لفئات الشكل والمضمون التى تم تعريفها داخل هذا البحث وفق مفاهيم محددة.

طريقة اختيار عينة التحليل:

اتبع الباحث في اختيار عينة البحث المراد تحليلها أسلوب الحصر الشامل لكل المواد الصحفية عن المياه التي صدرت في صحيفتي الرأي العام السودانية والأهرام المصرية. وقد ساعد في إجراء هذا الحصر، الرصد الصحفي، الذي تقوم به إدارة الإعلام بوحدة تنفيذ السدود، لكل هذه الموضوعات، حيث تم حصرها في **67** مادة صحفية عن المياه نشرت في صحيفة الرأي العام و **148** مادة صحفية نشرت في صحيفة الأهرام المصرية. لذا أصبح مجمل العينة المراد تحليلها **(215)** مادة صحفية هي كل ما تناولته الصحيفتين عن قضايا المياه طوال فترة الدراسة.

قام الباحث بإجراء عدد من التجارب العلمية قبل اختيار العينة الحصرية أعلاه لأختيار عينات بطرق أخري ولكنها لم تحقق مطلوبات البحث العلمي، حيث قام في المرحلة الأولى، وبناءاً على موافقة المشرف بأخذ عينة عمدية تبدأ بالأسبوع الأول من يناير في العام 2004م باعتباره الشهر الأول لبداية الدراسة، ثم الأسبوع الثاني من فبراير ثم الاسبوع الثالث من مارس والرابع من أبريل والأول من مايو وهكذا حتى الاسبوع الرابع من شهر ديسمبر لفترة الأربعة أعوام مع اختيار عينة عشوائية عن طريق القرعة داخل العينة العمدية

للأسبوع الواحد. ولكن تحصل الباحث على 8 عينات فقط من جملة مجتمع الدراسة، وقد تمت استشارة عدد من الإحصائيين وأساتذة الإعلام والمشرف على البحث، والذين أشاروا إلى ضعف العينة عند تعميمها على مجتمع الدراسة، واقترحوا العينة العمدية (الحصرية)، لذلك قام الباحث باختيار العينة العمدية الحصرية في فترة الأربعة أعوام وهي الفترة الزمنية للدراسة.

تحديد فئات التحليل:

تنقسم فئات تحليل المحتوى الى نوعين:

1) **فئة الموضوع "ماذا قيل"**

2) **فئة الشكل الذي قدمت به الماده الإعلامية " كيف قيل ".**

فئة الموضوع "ماذا قيل":

تجيب على السؤال "علام تدور مادة الاتصال؟" وتضم الفئات الخاصة بموضوع الاتصال ومعرفة مادة الاتصال والموضوعات الأصلية والفرعية المتضمنة في مادة الاتصال.[1] وتم تحديدها في هذه الدراسة على النحوالتالي:

فئة اتجاه مضمون الاتصال:

---

(1)[1] صلاح الفوال، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، (القاهرة : مكتبة غريب، 1983م)، ص (240).

توضح فئة اتجاه المضمون التأييد أو الرفض أو الحياد في المضمون أي توضح مدى تأييد أو رفض الموضوعات وموقفها من قضية الأمن المائي العربي.

فئة القيم والأهداف:

تستخدم فئة القيم للتعرف على الهدف أو القيمة التى يسعى القائم بالاتصال على تحقيقها وقد استخدمها الباحث للتعرف علي الهدف من التوعية بتقسيمها إلى توعية بيئية وتوعية ثقافية.

فئة الأساليب الإقناعية:

وتوضح نوع الاسلوب المستخدم في إقناع القراء بتقبل المادة الصحيفة وقد سعى البحث للوقوف على أنواع الأساليب المستخدمة سواء كانت العقلية والعاطفية أوالأسلوب المزدوج.

فئة المصدر:

كثيراً ما تعتمد المضامين الصحفية على عدة مصادر تجمع من خلالها المادة التي تشكل في نهاية المطاف المضمون المقدم[1]، وتستخدم للتعرف على مصدر المادة الصحفية وفي هذه الاستمارة تم البحث على المصادر الآتية:

1. مراسل.

---

(1)[1] يوسف تمار، **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، (الجزائر: طاكسيج – كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2007 م) ط 1، ص (74).

2. **وكالات.**
3. **كتاب.**
4. **مندوب.**
5. **مواقع الكترونية.**
6. **إذاعة.**
7. **خبير.**
8. **حكومي.**
9. **أخرى.**

فئة الشكل (كيف قيل):

تم استخدام فئة شكل المادة الاتصالية الموجهة إلى الجمهور للتفرقة بين الأشكال التي وردت بها قضايا الأمن المائي. فشكل المادة الإعلامية المنشورة في الصحف العربية محل البحث منها:

الخبر، وبقية الاشكال الصحفية مثل: التقرير، المقال، العمود، التحقيق، الحديث أو الحوار، الكاريكاتير.

فئة اللغة المستخدمة:

فئة اللغة المستخدمة في تلك الوسائل هي مجموعة من التصنيفات ترتبط في طبيعتها بإشكالية الدراسة والهدف منها.[1] وفي هذا البحث تناول الباحث فئة اللغة المستخدمة والتي قدمت به المادة وذلك على النحو التالي:

1- علمية.

2 – أدبية.

3 - ساخرة، وهي التناول بطريقة ساخرة وغير جادة.

4 - تهكمية، وهي تختلف عن الساخرة في كونها جادة ولكنها غير قابلة للتحقيق.

فئة العناصر التيبوغرافية:

للوقوف على مستوى إخراج المادة الصحفية ومستوى إبرازها قام الباحث بدراسة أنواع العناوين المستخدمة وتقسيماتها، رئيسية، ثانوية، فرعية، أو من حيث اشتمالها على الصور والأشكال والرسوم البيانية.

فئة المساحة:

فى الصحف تقاس المساحة للمادة الصحفية مقارنة مع بقية المساحات وكلما زادت المساحة فإن ذلك مؤشر لأهمية الموضوع المنشور، وقد قام الباحث بقياس المساحات الإجمالية المخصصة في لصحف الرأي العام والأهرام للفنون الصحفية والمخصصة لبقية الموضوعات والمواد الصحفية الأخري لوضع

---

(1) يوسف تمار، **تحليل المحتوي للباحثين والطلبة الجامعيين**، مرجع سابق، ص (54).

نموذج تسهل مقارنته مع ما تم تخصيصه لقضايا الأمن المائي العربي لتيبان الأهمية.

اهتم الباحث بمراعاة عدة عوامل من المهم توفرها في تحليل المضمون منها:

1- الدقة في تصميم استمارة التحليل.

2- حسن اختيار العينة التي سوف يتم تحليلها من المحتوى الإعلامي؟

3- الدقة في تسجيل المادة المراد تحليلها.

4- الدقة في تفريغ البيانات وجدولتها وتحليلها وتفسيرها.

وفيما يتعلق بإعداد الاستمارة في صورتها الأولية، فقد قام الباحث باتباع الخطوات المطلوبة وفق ما حددته مناهج البحث فى هذا المجال، وكانت كالآتي:

1- تحديد رؤوس الموضوعات التي سيشملها التحليل.

2- كتابة الفئات التي تندرج تحت كل موضوع.

بعد ذلك قام الباحث بتحكيمها وعرضها على خبراء في الصحافة والإعلام للتأكد من كفاءتها في تحقيق أهداف الدراسة، وقد تمت مراجعتها من حيث

الشكل العام، ومراجعة الجداول الهيكلية ومراجعة صياغة الفئات، ومراجعة الفئات الفرعية المندرجة تحت فئات ماذا قيل؟ وكيف قيل؟ وبعد الانتهاء من كافة الخطوات السابقة تم إعداد الاستمارة في شكلها النهائي.

ثانياً: الاستبيان:

صحيفة الاستبيان أو استمارة البحث أحد الأساليب التي أستخدمها في جمع البيانات الاساسية من عينة الخبراء المختارة عن طريق توجيه مجموعة من الاسئلة المعدة مقدماً، بهدف التعرف على وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم من خلال مقابلة مقننة بين الباحث والمبحوث لتحديد كمية ونوعية المعلومات المطلوبة. حيث بدء الباحث بإجراء الدراسة الاستكشافية والتى تمت وفقاً للخطوات التالية:

1- قام الباحث بالبحث في معظم مكتبات الجامعات السودانية واطلع على بحوث الدراسات العليا التى أجريت في المجالات الإعلامية ، ولم يعثر الباحث على دراسة متطابقة مع هذا الموضوع، وعليه فإن هذه الدراسة في حد ذاتها تعتبر من أحد البحوث الاستكشافية.
2- اطلع الباحث على مجموعة من الدراسات العربية والغربية كالدراسة التي قامت بها جويس شيرا استار، وهي بعنوان: معاهدات حول مياه الشرق الأوسط.

3- اطلع الباحث على دراسات إعلامية سودانية ذات موضوعات متعددة مكنته من الفهم العميق لمشكلة بحثه والتي جعلته يحدد بدقة المعلومات المطلوبة لإنجازه.

4- استعان الباحث بالعديد من الباحثين والخبراء في مجال الإعلام للإلمام بالكثير من جوانب بحثه.

لقد حصل الباحث على بيانات عن المياه والصحافة بشكل وافي، الشئ الذي مكنه من تحديد نوع وكمية البيانات والمعلومات التي يريد جمعها عن طريق صحيفة استمارة البحث.

تحديد الهيكل العام للاستبيان:

تضمن الاستبيان أو استمارة البحث مجموعة من البيانات على النحو التالي:

1- إعداد رؤوس الموضوعات الرئيسية التي بنيت عليها أسئلة الاستمارة اهتداء بأهداف البحث والتساؤلات التي يسعى البحث للإجابة عليها وتكملة لبقية الجوانب التي لم يتطرق لها تحليل المضمون.

2- قام الباحث بصياغة الأسئلة وفقاً للأسس العلمية التي تبنى عليها الأسئلة ووفق ما حددته مناهج البحث الإعلامية.

3- تم مراعاة تجانس الأسئلة مع عنوان وموضوع البحث.

4- طريقة طرح الأسئلة قامت بتغطية جوانب الموضوع المختلفة.

5- خلو الأسئلة من المصطلحات الفنية والمفاهيم العلمية الغامضة.

6- صياغة الأسئلة وفق المستوى الثقافي والعلمي للخبراء المبحوثين من حيث المضمون.

7- وضع الأسئلة بطريقة منظمة حسب فصول الدراسة إذ أن كل فصل من البحث يساهم في حل المشكلة.

8- خلت الاستمارة من أسئلة شخصية أو محرجه للمبحوثين.

10 – خلت أسئلة الاستمارة من الإجابات الموحية أو الإجابات المعينة.

11 - خلت الاستمارة من الأسئلة التي ليس لها مغزى.

تجريب الاستمارة قبل توزيعها:

لمواجهة أي عيوب في الاستمارة فيما يختص بتصميمها أو من حيث طول الأسئلة أو قصرها ووضوحها أو غموضها، سلاستها أو تعقيدها قام الباحث بالآتي:

1- قبل وضع الاستمارة في صورتها النهائية قام الباحث بتحكيمها وعرضها على الخبراء و المختصين في مجال الإعلام بهدف مراجعتها مراجعة نهائية من حيث الشكل والمضمون.

2- استغرقت الإجابة على كل اسئلة الاستمارة 15 دقيقة وكشف ذلك عن سهولة الاستمارة للمبحوثين والتي بلغت 16 سؤالاً.

3- **استدعي تجريب الاستمارة حذف بعض الأسئلة ودمج بعضها والإبقاء على الأسئلة المباشرة لتحقيق هدف البحث.**

4- **استغرق العمل في إعداد الاستمارة للخبراء في صورتها الأولية والنهائية في حدود الشهر تقريباً.**

5- **تم التأكد من ارتباط المادة العلمية للاستمارة بالمشكلة البحثية.**

اختيار عينة الاستبيان:

اختار الباحث عينة عشوائية منتظمة من مجتمع الدراسة لا توجد بين أفرادها فوارق طبقية أو اجتماعية، ويتماثل مجتمع البحث في جميع صفاته ويمكن تعميم نتائج العينة المختارة عليه. حيث حصل الباحث على قائمة حصرية بجميع خبراء المياه من وزارة الري وكان أفراد المجتمع (خبراء المياه + خبراء إعلام + خبراء أمن)، على النحو التالي:

افراد المجتمع = 47x 3 = 141

حجم العينة المطلوب = 30 مفردة أي 40% من حجم المجتمع وهي أكثر من الحد الأدنى من العينة المطلوبة لمجتمع البحث والتي تبلغ 10%.

قام الباحث باختيار 10 أشخاص من كل عينة بواقع 10 خبراء مياه و 10 خبراء إعلام و 10 خبراء أمن حتى اكتملت العينة ليصبح عددها 30 مبحوثاً.

خطوات ملء بيانات الاستبيان:

1- قام الباحث بالطواف على عينة البحث لملء الاستمارة.

2- تم إرسال بعض الاستمارات إلى (50) خبيراً من خارج السودان بواسطة البريد الالكتروني وتمت متابعتهم لملئها، ولكن لم يجد الباحث سوى استجابة من خبير مصري واحد. وربما يعود ذلك إلي حساسية القضية وعدم رغبتهم في مناقشتها خرج أطار دولهم.

3- استغرق ملء وجمع الاستمارات 15 عشر يوماً.

4- وقف الباحث على الخبراء المبحوثين عند ملئ الاستمارة للتأكد من مقدرتهم على فهم واستيعاب اسئلة الاستبيان والتأكد من الإجابات المطلوبة.

5- بعد التأكد من سلامة الإجابات تم تفريغ الاستمارة وتبويبها وجدولتها واستعان الباحث في ذلك بالخبراء من الإحصائيين، وبرنامج spss الالكتروني المتخصص في التحليل.

6- قام الباحث بتحليل الاستمارة.

تحليل البيانات:

بعد الانتهاء من ملئ الاستمارات تحليل المضمون وأستمارة الاستبيان قام الباحث بتحليل المحتوى بالاستعانة بعدد من الخبراء في مجال الإحصاء وبرنامج spss الإحصائي الألكتروني المتخصص، كما قام الباحث اثناء التحليل بالربط بين النتائج المتشابهة والمختلفة وتبيان الاسباب والمبررات، ما مكن الباحث من أن يقف على الجهد الذى تقوم به الصحافة العربية ومساهمتها في التوعية بقضايا الأمن المائي.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

واجهت الباحث العديد من الصعوبات أثناء جميع البيانات الثانوية والأولية منها:

1- قلة الكتب ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث كلف الباحث الكثير من المال والجهد بالسفر لعدد من دول العالم للحصول على المادة المطلوبة للبحث.

2- معظم الكتب المتاحة في مجال المياه في المنطقة العربية هي كتب مؤلفة من قبل كتاب مصريين، تنقل وجهة نظر معينة، مما استدعى البحث المستمر للحصول على كتب باللغة الإنجليزية أو كتب مترجمة لكَتاب من دول أخرى.

3- قام الباحث من أجل الحصول على أرشيف صحيفة الأهرام المصرية بالاشتراك مدفوع القيمة في موقع الأهرام أون لاين.

4- تضمن هذا البحث استمارتين الأولى خاصة بتحليل مضمون للصحف لمدة أربعة أعوام، وهذا يتطلب الحصول على النسخ المطلوبة من صحيفة الرأي العام أيضاً وثانيها كانت استمارة (الاستبيان) موجهة للخبراء مما تطلب إجراء اتصالات ولقاءات متعددة مع الجهات المطلوبة (الجهاز الفني للموارد المائية، جهاز الأمن الوطني، ومجلس الصحافة والمطبوعات) لملء منسوبيها لهذه الاستمارة.

5- **الحاجة للمعلومات عن المياه وطبيعة الصراع حولها وهي بطبيعة الحال معلومات ذات طبيعة حساسة ويخضع بعضها إلى درجة من السرية، كانت تجربة مرهقة للباحث للحصول عليها.**

2 /عرض وتفسير الدراسة الميدانية الأولي:

1/ تحليل المضمون:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى التناول الصحفي لقضايا الأمن المائي العربي، والتعرف على مضمون هذه المادة وشكلها والأساليب الإقناعية المستخدمة فيها ونوع التوعية التي تستهدفها في استعراض أشكال المهددات المائية، بين الصحف المستهدفة بغرض تبيان موقفها من هذه القضية والصحف التي تم اختيارها لتحليل مضمونها هي صحف:

1/ صحيفة الرأي العام السودانية.

2/ صحيفة الأهرام المصرية.

جدول رقم (3)

فئة الموضوع لصحيفتي الأهرام المصرية والرأي العام السودانية

الرقم	البيان	الأهرام المصرية		الرأي العام	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	مياه الشرب	50	43%	2	3%
2	صرف صحي	11	8%	0	0%
3	تلوث	10	7%	2	3%
4	أمطار	2	1%	0	0%
5	السيول والفضيانات	2	1%	5	8%
6	ندرة	3	2%	4	7%
7	مؤتمرات	5	3%	5	8%
8	اتفاق	7	5%	7	12%

9	مشكلة اونزاع	11	8%	22	35%
10	أخرى	46	31%	14	23%
	الجملة	147	100%	61	100%

الرسم البياني رقم (1)

يتضح من الجدول والرسم البياني أعلاه، أن هنالك تقارباً في نسبة الموضوعات التي تناولتها الصحيفتان بخصوص فئة الموضوع، ولكن هناك اختلاف في مدى تناول فئة مياه الشرب حيث تناولتها صحيفة الأهرام المصرية بنسبة (43%) بخلاف صحيفة الرأي العام التي تناولتها بنسبة (3%)، وهنا يعود إلى أن مياه الشرب تجد أهتماماً كبيراً في الصحافة المصرية بينما الصحافة السودانية لا تهتم بها بذات القدر، وربما يعود ذلك إلى تعدد مصادر مياه الشرب في السودان، بينما مصدر مياه الشرب الوحيد في مصر هو نهر النيل، أما بخصوص فئة الموضوع مشكلة أو نزاع فكانت نسبة تناول صحيفة الرأي العام (35%) أعلى من مستوى تناول صحيفة الأهرام المصرية التي بلغت (8%)، وقد لاحظ الباحث أن الصحف السودانية تولي اهتمام للنزاعات حول المياه في ولايات دارفور، والنزاعات بين دول حوض النيل بينما الصحافة المصرية تمارس

التعتيم على مثل هذه القضايا ذات الحساسية العالية في علاقة مصر بالدول الأفريقية. أما فئة الموضوع أخرى فقد كانت نسبة تناولها بصحيفة الأهرام المصرية أكثر بنسبة (31%) من الرأي العام والتي جاءت بنسبة (23%).

جدول رقم(4)

فئة المصدر لصحيفتي الأهرام والرأي العام

الرقم	البيان	الاهرام المصرية		الرأي العام	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	مراسل	34	24%	2	3%
2	وكالات	16	11%	6	9%
3	كتاب	0	0%	1	2%
4	مندوب	86	59%	1	2%
5	مواقع الكترونية	0	0%	0	0%
6	اذاعة	1	1%	0	0%
7	خبير	3	2%	11	16%
8	حكومي	2	1%	14	22%
	اخري	3	2%	32	48%
	الجملة	145	100%	67	100%

الرسم البياني رقم (2)

يتضح من الجدول أعلاه والرسم البياني رقم (2) أن الصحيفة الأهرام تعتمد على منسوبها الصحفي كمصدر رئيس لمعلوماتها، بما يعادل نسبة (59%) وهي أعلى نسبة من العينة الكلية، بينما فئة أخرى كمصادر للمعلومات هي التي أحرزت المرتبة الأولى لصحيفة الرأي العام بما يعادل نسبة (48%)، تليها مراسل بنسبة (24%) للأهرام، و بنسبة (3%) للرأي العام، ويعتبر منسوب الصحيفة والمراسل من أقوى المصادر التي يمكن أن يُعتمد عليها في الحصول على المعلومات، على اعتبار أن الصحف العربية تقسم

الوزارات والمصالح الحكومية إلى دوائر وتخصص صحفي مسؤول ومندوب منها في كل دائرة، أما المراسل فهو على حسب التقسيم الجغرافي أو التخصصي الذي تعتمده الصحيفة، وبذلك يكونون ملمين بكل المعلومات والتفاصيل الدقيقة، ثم وكالات بنسب متقاربة بما يعادل نسبة (11%) للأهرام، والراي العام بنسبة (9%)، بينما حققت الرأي العام في فئة خبير نسبة (16%) ثم فئة أخرى وخبير بنسبة متساوية للأهرام تعادل (2%)، ثم حكومي بما يعادل نسبة (21%) للرأي العام ونسبة (1%) للأهرام، وهذه النسبة المتدنية للمصادر الحكومية لصحيفة الأهرام جاءت بناء على أن قضايا الأمن المائي من القضايا الحساسة التي يتحاشى المسؤولون المصريون الخوض فيها. ثم فئة إذاعة بما يعادل نسبة (1%) للأهرام وقد تلاحظ أن الصحيفة لم تعتمد على الكتاب والمواقع الالكترونية، كمصادر للمعلومات، كما جاءت النسبة الأدنى بالتساوي لمصادر المعلومات من الكتب ومناديب الصحيفة للرأي العام بواقع (2%) لكل. ولم توضح عينة الرأي العام استخدامها للمواقع الالكترونية والإذاعة كمصادر للمعلومات. وقد تلاحظ أن فئة أخرى في الرأي العام تمثلت في مصادر معلومات مجهولة، أو مصادر لم تذكر داخل المادة، وربما يعود ذلك لصعوبة الحصول علي المعلومات من مصادرها الرئيسة، نتيجة لحساسية وتعقيدات مثل هذا النوع من القضايا، ويعتبر هذا إضعاف لمصداقية المادة الصحفية، وبالتالي يدل عن عدم الالتزام بالمعايير المهنية. وهذه النتيجة تؤكد النتيجة التي خرج بها الجدول رقم (32) لعينة الاستبيان والتي أفادت بأن التناول الصحفي لقضايا المياه يتطلب استخدام المعايير المهنية.

جدول رقم(5)

فئة الفن الصحفي لصحيفتي الأهرام والرأي العام

الرقم	البيان	الأهرام المصرية		الرأي العام	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	خبر	58	40%	32	48%

2	تقرير	38	26%	8	12%
3	مقال	33	22%	21	31%
4	تحقيق	16	11%	2	3%
5	حديث	2	1%	4	6%
6	كاركتير	0	0%	0	0%
	الجملة	147	100%	67	100%

الرسم البياني رقم (3)

يتضح من الجدول أعلاه أن هنالك تقارباً بين صحيفتي الأهرام المصرية والرأي العام في نوعية استخدام الفن الصحفي خاصة الخبر والمقال، حيث سجلت الأهرام المصرية لاستخدام الفن الصحفي الخبر بنسبة (40%) بينما الرأي العام كانت نسبتها (48%)، ثم المقال بالنسبة للأهرام المصرية بنسبة (22%) بينما الرأي العام كانت نسبتها (31%)، وهنا يبرز تفوق الرأي العام في استخدام الخبر والمقال ولكن بفارق نسبة ضئيل، كما أن هناك تفاوتاً في بقية الفنون الصحفية بالنسبة للصحيفتين في كل من (التقرير والتحقيق والحديث)، فقد سجلت الأهرام المصرية لكل من (التقرير نسبة (26%)، التحقيق نسبة (11%)، الحديث نسبة (1%)) أما بخصوص الرأي العام فقد سجلت (التقرير بنسبة (12%)، التحقيق بنسبة (3%)، الحديث بنسبة (6%)، ويتلاحظ أن الأهرام المصرية قد تفوقت في استخدام فنون التقرير والتحقيق بينما تفوقت الرأي العام في استخدام فن الحديث، في حين لم تسجل الصحيفتان نسباً تذكر في استخدام فن الكاركاتير، الرسم البياني بالرقم (3) يوضح ذلك بالشكل،

جدول رقم (6)

فئة موقع المادة لصحيفتي الأهرام والرأي العام

الرقم	البيان	الاهرام المصرية		الراي العام	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	اولي	36	24%	13	19%
2	اخيرة	5	4%	0	0%
3	داخلية	107	72%	54	81%
	الجملة	148	100%	67	100%

الرسم البياني رقم (4)

كشف الجدول أعلاه والرسم البياني بالرقم (4)، أن موقع المادة الصحفية المرتبطة بقضايا المياه يتم نشرها بالصحف عينة البحث في معظمها بالصفحات الداخلية حيث سجلت الرأي نسبة (81%) والأهرام نسبة (72%) وهي أعلى نسبة من العينة الكلية، تليها ما تم نشره بالصحفة الأولى حيث بلغت نسبته (24%) للأهرام و نسبة (19%) للرأي العام ثم النشر بالصفحة الأخيرة بنسبة (4%) للأهرام وهي أدنى نسبة من العينة الكلية للبحث. بينما لم تفصح عينة الرأي العام عن استخدام الصفحة الأخيرة. من الملاحظ أن السمة الغالبة للصحافة العربية هي الاهتمام بالقضايا السياسية في الصفحة الأولى، حيث تتصدر أخبار الرؤساء والزعماء والملوك والقيادات التنفيذية والوزراء الصفحة الأولى. أما فيما يختص بالصفحة الأخيرة في مجمل الصحف العربية، نجدها تهتم بالمنوعات وأعمدة الرأي. وقد لاحظ الباحث أن ترتيب النشر في الصفحة الأولى في صحيفة الرأي العام يتركز على الأخبار السياسية تليها الاقتصادية ثم الاجتماعية، وأن معظم ما ينشر عن قضايا الأمن المائي يأتي في الصفحة الاقتصادية، أما المقالات فيتم تخصيص صفحات خاصة بها بالداخل، وتوضح النسبة المرتفعة لموقع نشر قضايا الأمن المائي بالصفحات الداخلية عن قلة اهتمام صحف

العينة بقضايا المياه باعتبار أن الصفحات الداخلية في الصحف لها أهمية أقل من الصفحة الأولى.

جدول رقم (7)

نوع التوعية لصحيفتي الأهرام والرأي العام

الرقم	البيان	الأهرام المصرية		الرأي العام	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	بيئية	80	54%	8	12%
2	ثقافية	15	10%	0	0%
3	أخرى	53	36%	58	88%
	الجملة	148	100%	66	100%

الرسم البياني رقم (5)

كشف الجدول أعلاه عن عدم وجود تقارب بين الصحيفتين في مضمون التوعية المستهدفة حيث اهتمت صحيفة الأهرام المصرية بالتوعية البيئية بنسبة (54%) بينما سجلت الرأي العام اهتماماً أقل بنسبة (12%). أما من ناحية التوعية الثقافية فقد وضح أن صحيفة الأهرام هي الأكثر اهتماماً بنسبة (10%) بينما لم تسجل الرأي العام نسبة تذكر. أما نوعية التوعية من نواحي أخرى بالنسبة للرأي العام فقد كانت الأكثر اهتماماً بنسبة (88%) بخلاف الأهرام المصرية التي سجلت نسبة (36%). ونتيجة لذلك نجد أن صحيفة الأهرام المصرية نجحت في استهداف التوعية البيئية والثقافية وهي التوعية الأهم بالنسبة لقضايا المياه. الرسم البياني اعلاه يوضح ذلك بالشكل.

جدول رقم (8)

محرر المادة لصحيفتي الأهرام والرأي العام

الرقم	البيان	الاهرام المصرية		الرأي العام	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	خبير في مجال المياه	10	7%	13	20%
2	صحفي عام	115	79%	17	26%
3	اخري	20	14%	34	54%
	الجملة	145	100%	64	100%

الرسم البيان رقم (6)

يتبين من الجدول والرسم البياني أعلاه، أن الصحفيين هم الذين يقومون بتحرير المواد الصحفية المتعلقة بقضايا الأمن المائي بصحيفة الأهرام حيث بلغت نسبتهم (79%) في مقابل نسبة (23%) للرأي العام ، حيث تعتمد كل الصحف العربية على صحفيين ذوي خبرة وكفاءة للقيام بمهمة التحرير فيما يعرف (بصالة التحرير)، أو يتم أحياناً تكليف الصحفي مندوب الدائرة بتحرير مادته الصحفية مباشرة. أما فئة أخرى جاءت في المرتبة الأولى في في صحيفة الرأي العام، حيث نالت نسبة (59%) من العينة الكلية للبحث بينما الأهرام ما يعادل نسبة (14%)، وقد لاحظ الباحث أن صحيفة الرأي العام لا تهتم بإيراد محرر المادة في غالب المواد الصحفية الخاصة بالأمن المائي، كما هو متبع في كل الصحف العربية، لذا تم إدرجها تحت فئة أخرى تليها ، وقد

لاحظ الباحث أنه يندرج تحت هذه الفئة في الأهرام ردود القراء، والتعقيبات التي ترد إلى الصحيفة، وفي أحيان كثيرة ايضاً قد لا تبين الصحيفة من قام بتحرير المادة، ثم جاء في المرتبة الأخيرة خبير في مجال المياه بما يعادل نسبة (18%) للرأي العام و نسبة (7%) للأهرام وهي نسبة متدنية وتدل على عدم وجود خبراء في مجال المياه بصورة كافية تستعين بهم الصحيفة في تحرير مادتها. كما يشير غياب اسم محرر المادة بنسبة مرتفعة في فئة أخرى، إلى اعتماد الصحيفة على شبكة الانترنت في نقل قضايا الأمن المائي العربي.

جدول رقم (9)

اتجاهات مضمون المادة لصحيفتي الأهرام والرأي العام

الرقم	البيان	الأهرام المصرية		الرأي العام	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	سالبة	16	11%	3	4%
2	موجبة	74	52%	50	75%
3	محايدة	53	37%	14	21%
	الجملة	143	100%	67	100%

الرسم البياني رقم (7)

من الواضح أنه ليس هنالك ثمة تقارب بين الصحيفتين من حيث اتجاه مضمون المادة الصحفية من قضايا الأمن المائي العربي. فقد سجلت صحيفة الأهرام في اتجاه المضمون السالب نسبة (11%). بينما سجلت الرأي العام نسبة (4%). ومن اتجاه المضمون الموجب سجلت الرأي العام نسبة (75%). بينما الأهرام المصرية نسبة (52%). أما اتجاه المضمون المحايد فقد سجلت الأهرام المصرية نسبة (37%). بينما الرأي العام نسبة (21%). ويتلاحظ أن صحيفة الرأي العام قد تقدمت على صحيفة الأهرام من حيث ارتفاع نسبة اتجاه المضمون الموجب وانحسار الاتجاه السالب. ولكن عموماً صحف العينة اتجاه مضمونها من قضايا مهددات الامن المائي العربي إيجابية. والنسب العالية توضح ذلك، كما هو مبين في الرسم البياني رقم (7).

جدول رقم (10)

لغة الموضوع للصحيفتي الأهرام والرأي العام

الرقم	البيان	الاهرام المصرية		الرأي العام	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	علمية	108	74%	57	92%
2	أدبية	30	21%	2	3%
3	ساخره	6	4%	0	0%
4	تهكمية	1	1%	3	5%
	الجملة	145	100%	62	100%

الرسم البياني رقم (8)

اتضح من الجدول والرسم البياني أعلاه أن اللغة المستخدمة في تناول قضايا الأمن المائي للصحف عينة البحث هي اللغة العلمية، حيث جاءت بنسبة (92%) للرأي العام وبنسبة (74%) للأهرام من العينة الكلية للبحث، وهي النسبة الأعلى، وتشير هذه النسبة إلى إلمام الصحافة العربية بأهمية تناول القضايا ذات الأبعاد العلمية، باللغة التي تعبر عنها بصورة سليمة وهي اللغة العلمية التي تتكون من الحقائق والأرقام ومعلومات وبيانات، ثم تليها اللغة الأدبية بنسبة (21%) للأهرام و نسبة (3%) للرأي العام، ويتضح أن استخدام اللغة الأدبية لا يتناسب مع مثل هذا النوع من القضايا، ثم اللغة الساخرة بما يعادل نسبة (4%) للأهرام، فيما لم تفصح عينة الرأي العام عن استخدامها، ثم اللغة التهكمية بنسبة (5%) للرأي العام، وقد لاحظ الباحث أن اللغة التهكمية قد تم إستخدامها من قبل كتاب أعمدة الرأي العام، للرد على موقف يوغندا من إحتجاز مياه النيل أمام بحيرة فكتوريا، وتم استخدامها في صحيفة الأهرام بما يعادل نسبة (1%)، وهذا يعني أنه نادراً ما يتم

استخدامها. ويأتي استخدام اللغة الساخرة والتهكمية في معظم الأحوال في قوالب قد لا تخدم قضايا الأمن المائي العربي.

جدول رقم(11)

استخدام الأساليب الإقناعية لصحيفتي الأهرام والرأي العام

الرقم	البيان	الأهرام المصرية		الرأي العام	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	عاطفي	31	23%	5	7%
2	عقلي	91	67%	56	84%
3	مزدوج	14	10%	6	9%
	الجملة	136	100%	67	100%

الرسم البياني رقم (9)

يتبين من الجدول أعلاه أن هنالك تقارباً بين الصحيفتين في استخدام الأسلوب الإقناعي المزدوج حيث سجلت الأهرام المصرية نسبة (10%) وسجلت الرأي العام نسبة (9%)، في حين لا يوجد تقارب في الأساليب الإقناعية العقلية والعاطفية بينهما، حيث سجلت الرأي العام نسبة (84%)، متقدمة على صحيفة الأهرام المصرية التي سجلت نسبة (67%) في استخدام الأسلوب الإقناعي العقلي، بينما في الأسلوب العاطفي تقدمت صحيفة الأهرام المصرية بنسبة (23%) بينما الرأي العام بنسبة (7%). وتأتي الأفضلية في التناول لأسلوب الإقناع العقلي، لذلك يرجح أن صحيفة الرأي العام قد نجحت في توظيفه، على الرغم من تقارب النسب والذي يعني أن الصحف عينة البحث تستخدم الاسلوب الإقناعي الملائم، والرسم البياني بالرقم (9) يوضح الشكل.

جدول رقم (12)

فئة العناصر التيبوغرافية لصحيفتي الأهرام و الرأي العام

الرقم	البيان	الأهرام المصرية		الرأي العام	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	صور	26	81%	29	94%
2	رسوم وأشكال	2	6%	2	6%
3	ألوان	1	3%	0	0%
4	خلفيات	3	10%	0	0%
	الجملة	32	100%	31	100%

الرسم البياني رقم (10)

تلاحظ من الجدول أعلاه والرسم البياني رقم (10)، أن صحف العينة تستخدم الصور في إبراز المادة الصحفية لقضايا مهددات الأمن المائي العربي حيث جاءت بنسبة (94%) للرأي العام و نسبة (81%) للأهرام، وهي أكبر نسبة من العينة الكلية، وهذا مؤشر إيجابي في توظيف الصورة لخدمة المادة الصحيفة، وقد لاحظ الباحث أن معظم الصور الواردة في المواد الصحفية هي صور لشخصيات سياسية صانعة للحدث، كرؤساء الدول أو شخصيات سياسية سابقة أدلت بتصريحات صحفية في مقابل تدني نسبة الخلفيات والتي بلغت (10%) للأهرام بينما لم تفصح عينة الرأي العام عن استخدامها، وهذا يدل على عدم اهتمام الصحيفة بإبراز قضايا الأمن المائي، ثم جاءت في

المرتبة التي تليها الرسوم والأشكال بنسب متساوين للصحيفتين (6%)، ويتبين أن قلة استخدام الرسوم والأشكال المفسرة للمادة الصحفية، يدل على عدم مواكبة الصحافة العربية للتطورات التي تشهدها الصحافة العالمية ويقلل من استيعاب القارئ للمادة العلمية. ثم في المرتبة الأخيرة استخدام الألوان ما يعادل نسبة (3%)، فيما لم تفصح عينة صحيفة الرأي العام عن استخدام الخلفيات والألوان وتشير هذه النسب إلى تدني مرتبة الاهتمام بقضايا الأمن المائي في مقابل القضايا الأخرى، وهذا مؤشر على ضعف الأهتمام بإبرازها من حيث استخدام أدوات الإبراز التيبوغرافية.

جدول رقم(13)

استخدام صحيفتي الأهرام والرأي العام للعناوين

الرقم	البيان	الاهرام المصرية		الرأي العام	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	رئيسي	91	71%	21	31%
2	فرعي	27	21%	14	21%
3	ثانوي	10	8%	33	48%
	الجملة	128	100%	68	100%

الرسم البياني رقم (11)

تـبين مـن الجـدول أعلاه والرسـم البيـاني رقـم (11)، أن صـحيفة الأهـرام تسـتخدم العنـاوين الرئيسـية بنسـبة (71%) فـي مقابـل نسـبة (31%) لصحيفة الرأي العام في إبراز قضايا مهددات الأمن المائي، فيما تتقدم صـحيفة الرأي العام في إستخدام العناوين الثانوية نسبة (48%) بينما الأهرام بنسبة (8%). وقد لاحظ الباحث أنه عندما نجري المقارنة بين نتائج الجدول رقم(12) والجـدول أعلاه يتضـح أن صـحيفة الأهـرام تـولي إهتمامـاً كـبيراً بـإبراز المـادة الصحفية الخاصة بقضايا الأمـن المـائي تحريريـاً، فيمـا تتـدنى درجـة إهتمامهـا إخراجياً، في استخدام العناصر التيبوغرافية التي تساعد علـى إبـراز المـادة. ثـم تليهـا العنـاوين الفرعيـة بنسـبة متسـاوية لعينـة البحـث تبلـغ (21%)، وهـذه النسـب المتدنيـة توضـح أن الصـحف عينـة البحـث، تبـدي اهتمامـاً أقـل مـن المتوسط في جانب إبراز قضايا الأمن المائي.

جدول رقم (14)

أشكال المهددات المائية لصحيفتي الأهرام والرأي العام

الرقم	البيان	الأهرام المصرية		الرأي العام	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	أمني	27	22%	3	5%
2	سياسي	21	17%	35	52%
3	جغرافي	12	10%	6	9%
4	اجتماعي	43	28%	15	22%

5	أخرى	28	23%	8	12%
	الجملة	131	100%	67	100%

الرسم البياني رقم (12)

كشف الجدول أعلاه والرسم البياني رقم (12)، أن هنالك تقارباً بين الصحيفتين من حيث استخدام أشكال المهددات المائية من الزاوية الجغرافية والاجتماعية حيث سجلت صحيفة الأهرام المصرية نسبة (10%) بينما سجلت صحيفة الرأي العام نسبة (9%) للجغرافية، كما سجلت الأهرام المصرية نسبة (28%) بينما سجلت الرأي العام نسبة (22%) للاجتماعية، ويتلاحظ أن النسب تعبر عن تقارب بفروقات ضئيلة، وتعبر الفئات المتدنية عن ضعف الاهتمام بالمهددات المائية ذات الطبيعة الجغرافية والاجتماعية لدى الصحيفتين، أما فئة شكل المهددات المائية الأخرى، فقد تقدمت فيها الأهرام المصرية بنسبة (23%) بينما الرأي العام بلغت نسبتها (12%)، وفئة أشكال المهددات المائية السياسية تقدمت فيها الرأي العام بنسبة (52%) في ظل نسبة (17%) للأهرام المصرية، وأخيراً فئة شكل المهددات المائية الأمنية حيث تقدمت الأهرام المصرية بنسبة (22%) بينما الرأي العام بلغت نسبتها (5%)، وهنا يدل على أن الصحف القومية ترتبط سياساتها الصحفية بسياسات الدولة بصورة مباشرة، ففي حين ترى مصر أن دول حوض النيل الأفريقية يمكن أن تشكل مهدد أمني، يرى السودان أنها لا تشكل تهديد مباشر على الأمن المائي، وقد انعكس هذا التباين في صحف الأهرام والرأي العام

فئة المساحة:

قام الباحث بقياس المساحة الإجمالية بوحدة القياس البوصة للمواد والفنون الصحفية التي تستخدمها الصحف عينة البحث لمختلف القضايا الأخرى، كما هو مبين في الجدول(15- أ) للمقارنة مع ما تم تخصيصه في قضايا مهددات الأمن المائي العربي في الجدول (15- ب) وفق ما هو مبين أدناه:

الجدول رقم (15- أ)

المساحة الإجمالية بالبوصة التي تتيحها صحف العينة (الأهرام و الرأي العام) للفنون الصحفية التي تتناول مختلف القضايا

الفن التحريري	المساحة بالبوصة صحيفة الراي العام	المساحة بالبوصة صحيفة الاهرام
الخبر	50:10	60:10
العمود	50:20	60: 20
المقال	110:50	110:50
التقرير	130:40	140:30
التحقيق	270:150	270:80
الحوار	270:160	540:130

الجدول رقم (15- ب)

فئة المساحة بالبوصة لصحف العينة

(الأهرام و الرأي العام) التي تتيحها لتناول قضايا مهددات الأمن المائي

الرقم	البيان	صحيفة الأهرام		صحيفة الرأي العام	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	أقل من 10 بوصة	1	0.48%	0	0%
2	11- 50 بوصة	87	42%	33	51%
3	51-90 بوصة	37	18%	26	40%
4	91-130 بوصة	7	3%	0	0%
5	131-170 بوصة	3	1%	6	9%
6	171-210 بوصة	3	1%	0	0%
7	211-250 بوصة	70	34%	0	0%
	الجملة	208	100%	65	100%

الرسم البياني رقم (13)

يتبين من الجدول و الرسم البياني أعلاه، أن فئة المساحة (11-50) بوصة تكثرمن استخدمها صحف عينة البحث، حيث تستخدمها صحيفة الرأي العام بما يعادل نسبة بنسبة (51%) بينما صحيفة الأهرام بنسبة (42%)، وهي أعلى نسبة

من المساحة مستخدمة من العينة الكلية للبحث، وهي فئة المساحة التي يندرج تحتها الخبر والعمود تليها فئة المساحة (211-250) بوصة والتي استخدمتها الأهرام بما يعادل نسبة (34%)، في حين لا تتيح صحيفة الرأي العام مثل هذه المساحات الكبيرة لقضايا الأمن المائي، وهي المساحة التي يندرج تحتها مجريات المؤتمرات والورش والمنتديات والندوات، الحوار الصحفي. ثم فئة المساحة (51-90) بما يعادل نسبة (40%) للرأي العام في مقابل نسبة (18%) للأهرام ، ثم فئة المساحة ما بين (131-170) و(171-210) بوصة أحرزت فيها صحيفة الاهرام نسبة متساوية بلغت (1%)، فيما أحرزت الرأي العام في (131-170) بوصة بما يعادل نسبة (9%)، ثم فئة المساحة (أقل من 10) بوصة بما يعادل نسبة (0.48%) بينما لم تفصح عينة الرأي العام عن استخدامها لهذه المساحة وهي أدنى نسبة من العينة الكلية. وهذا يبين أن صحيفة الأهرام تفرد مساحات كبيرة للفعاليات المصاحبة لقضايا الأمن المائي. وصحيفة الرأي العام تهتم باستخدم فئة المساحة التي يشملها الخبر والعمود، ثم يليها التقرير ولكن النسب المتدنية توضح ضعف المساحة المخصصة للتحقيق والحوارات.

عرض وتفسير الدراسة الميدانية الثانية:

2/ استمارة البحث (الاستبيان):

هذه الدراسة تحتوي على تحليل لاستمارة البحث الموجهة لعينة الخبراء المختصين في مجالات المياه والصحافة والأمن، والتي تمثل مجتمع القائم بالاتصال، بهدف تبيان مدى مساهمة التناول الصحفي، في رفع الوعي بقضايا المياه باعتبارها من مهددات الأمن العربي.

المحور الأول: البيانات الشخصية:

جدول رقم (16)

الفئة العمرية

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	اقل من 30 سنة	1	4%
2	39_31	9	32%
3	59_41	17	53%
4	60 فاكثر	3	11%
	الجملة	30	100%

الرسم البياني رقم (14)

تلاحظ من الجدول أعلاه والرسم البياني رقم (14) أن الفئة العمرية من سن (41_59) مثلت نسبة (53%) من العينة الكلية للاستبيان، وهي النسبة الأعلى، مما يشير إلى أن هذه النسبة تتوافق مع فئة الخبراء باعتبارها الفئة العمرية في منتصف الشباب وما قبل المعاش والمحدد في الدول العربية ببلوغ (60) عاماً، بينما الأعمار من سن (31_39) نسبة (32%)، والفئة العمرية من (60 فاكثر) نسبة (11%)، والأعمار (الأقل من 30 سنة) نسبة (4%) وهي أدنى نسبة من عينة الاستبيان. هذه النسبة منطقية ومقبولة وتعبر عن تدرج السلم التعليمي الذي من النادر ما يتيح خبراء دون سن (30) عاماً.

الجدول رقم (17)

النوع(ذكر- انثى)

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	ذكر	25	84%
2	انثي	5	16%
	الجملة	30	100%

الرسم البياني رقم (15)

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة النكور هي النسبة الغالبة من عينة البحث، حيث سجلت ما يعادل نسبة (84%)، في مقابل نسبة (16%) للإناث، ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمعات النامية التي تحظى بسيطرة النكور على التخصصات والأعمال ذات الطبيعة المعقدة والميدانية وعدم بلوغ الإناث لمستويات قيادية أو أن

يصبحن خبراء فيها، كما في مجالات المياه والأمن. الرسم البياني بالرقم (15) يوضح الشكل.

جدول رقم (18)

المؤهل الأكاديمي

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	دون الثانوي	0	0%
2	ثانوي	0	0%
3	جامعي	9	30%
4	فوق الجامعي	21	70%
	الجملة	30	100%

الرسم البياني رقم (16)

يتضح من الجدول أعلاه أن المؤهل الأكاديمي للمستوى فوق الجامعي حقق نسبة (70%)، وجامعي ما يعادل نسبة (30%). وحققت نسب ثانوي وما دون الثانوي نسبة (0)، من الملاحظ أن طبيعة عينة البحث هي من الخبراء والمختصين، والتي تتطلب تأهيلاً أكاديمياً عالياً، بالإضافة إلى الخبرات العملية، لذلك من غير المرجح وجود خبراء بمستوى تعليم ثانوي أو أقل من ذلك، لهم علاقة بعينة البحث.والرسم البياني بالرقم (16) يوضح الشكل..

المحور الثاني: الأمن المائي العربي :

جدول رقم(19)

إستناد مفهوم الأمن المائي العربي

على الأبعاد الجغرافية والتاريخية والثقافية

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	أوافق بشدة	6	20%
2	أوافق	18	60%
3	محايد	4	13%
4	لا أوافق	2	6%
5	لا أوافق بشدة	0	0%
	الجملة	30	100%

الرسم البياني رقم (17)

من الجدول أعلاه والرسم البياني رقم (17) يتضح أن مفهوم الأمن المائي العربي يستند على الأبعاد الجغرافية والتاريخية والثقافية للأمة العربية بنسبة بلغت (80%) للموافقة ، إذ أن الذين **يوافقون** بلغت نسبتهم (60%) من العينة الكلية، الذين يوافقون بشدة بلغت نسبتهم (20%)، هذا مؤشر عن مدى الفهم العميق لطبيعة هذه القضايا ذات الابعاد الاستراتيجية، وبالتاكيد فإن الفهم الصحيح لمثل هذه المشكلات يقود إلى إيجاد الحلول الناجعة، بينما بلغت نسبة المحايدين (13%)، ثم الذين لا يوافقون على ارتباط مفهوم الأمن المائي العربي بهذه الأبعاد بلغت نسبتهم (6%) وهي أدنى نسبة من العينة الكلية للبحث.

جدول رقم (20)

مدى تأثر الأمن المائي بقضايا المياه السطحية (أنهار/وديان/سيول)

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	أوافق بشدة	12	40%
2	أوافق	15	50%
3	محايد	2	6%
4	لا أوافق	1	3%
5	لا أوافق بشدة	0	0%
	الجملة	30	100%

الرسم البياني رقم (18)

يتبين من الجدول والرسم البياني أعلاه أن الذين يوافقون على تأثر الأمن المائي بقضايا المياه السطحية، قد بلغت نسبتهم الإجمالية (90%) في مدى الموافقة، منها (50%) **موافقون** وهي أعلي نسبة من أفراد العينة الكلية، ثم الذين يوافقون بشدة بنسبة (40%)، أما المحايدون فقد بلغت نسبتهم (6%)، ثم الذين لا يوافقون مثلوا نسبة (3%) وهي أدنى نسبة من عينة الاستبيان. ويدلُّ ذلك على أن المياه السطحية وخاصة الأنهار الدولية تؤثر بشكل كبير على قضايا الأمن المائي كما في نهر النيل ونهر الفرات وغيره من الأنهار في المنطقة العربية، أما الوديان فيتوقف تأثيرها إذا كانت مغذية للأنهار الدولية، أو تنبع من دولة وتصب في دولة أخرى كما في تجربة أثيوبيا والسودان ومعروف أنها موسمية الجريان، أما السيول فإن لم يحسن توظيفها فهي أيضاً يمكن أن تؤثر في الأمن المائي العربي.

الجدول رقم (21)

المياه الجوفية من قضايا الأمن المائي العربي الأساسية

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	أوافق بشدة	7	23%
2	أوافق	12	40%
3	محايد	3	10%
4	لا أوافق	8	27%
5	لا أوافق بشدة	0	0%
	الجملة	30	100%

الرسم البياني رقم (19)

يتضح من الجدول والرسم البياني بالرقم (19) أعلاه، أن مدى الموافقة الإجمالية قد بلغ (63%) بأن المياه الجوفية تعتبر من القضايا الأساسية للأمن المائي العربي، حيث أبدى ما نسبتهم (40%) **الموافقة** وهي النسبة الأعلى من عينة الاستبيان، بينما الذين لا يوافقون يبلغون نسبة (27%)، ثم الذين يوافقون بشدة نسبتهم (23%)، وبلغت نسبة المحايدين (10%). وهذا يؤكد أن المياه الجوفية عامل أساسي في الأمن المائي، فهنالك الحوض الرملي النوبي والذي يمتد بين مصر والسودان وليبيا، والذي يشمل بحيرة دارفور الجوفية،[1] التي هي السبب في صراع الموارد في دارفور، كما تستغل إسرائيل مياه الخزان الجوفي الفلسطيني عبر شبكة من الآبار العميقة يصل عددها إلى 300 بئر،[1] وبالتالي تؤثر على الأمن المائي الفلسطيني. بمقارنة مدى الموافقة في الجدول(7) والتي بلغت 90% لتأثر الأمن

---

(1) [1] فاروق الباز، **محاضرة عن بحيرة دارفور**، جامعة المستقبل، السودان، يوليو 2007م.

(1) [1] السلطة الفلسطينية، وزارة شؤون البيئة، **تقرير "الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية"**، أيلول 2000م، ص(20).

المائي بالمياه السطحية في مقابل 63% لتأثير المياه الجوفية، يتضح أن العينة تميل لتأثر الأمن المائي بالمياه السطحية أكثر من الجوفية.

جدول رقم (22)

الارتباط بين الاحتياجات المائية

لرى المساحات الزراعية الجديدة للبلدان العربية ومهددات الأمن العربي

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	أوافق بشدة	16	53%
2	أوافق	13	43%
3	محايد	0	0%
4	لاأوافق	1	4%
5	لا أوافق بشدة	0	0%
	الجملة	30	100%

الرسم البياني رقم (20)

من الجدول أعلاه يتضح أن هنالك ارتباطاً بين الاحتياجات المائية لري المساحات الزراعية الجديدة للبلدان العربية ومهددات الأمن العربي فقد بلغ مدى الموافقة الإجمالية (96%) منها ما نسبتهم (53%) **للموافقون بشدة** بينما الذين يوافقون تعادل نسبتهم (43%)، في مقابل نسبة (4%) من أفراد العينة الكلية لا يوافقون. وتؤكد التقارير أنه من المتوقع أن يصل عدد سكان الوطن

العربي عام 2015م إلى 434 مليون نسمة إذا ظلت الزيادة بمعدلها الحالي وقدرها 4%.[1] وهذه الزيادة السكانية تتطلب زيادة في إنتاج الغذاء، وزيادة المساحات الزراعية، على حساب الموارد المائية المحدودة المتاحة بالمنطقة العربية، مما يعني تهديداً مباشراً للأمن المائي العربي. ويوضح ذلك بالشكل الرسم البياني بالرقم (20).

جدول رقم (23)

النزاعات المسلحة أحد أهم المهددات للأمن المائي العربي

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	أوافق بشدة	6	20%
2	أوافق	14	46%
3	محايد	5	17%
4	لا أوافق	5	17%
5	لااوافق بشدة	0	0%
	الجملة	30	100%

الرسم البياني رقم (21)

يتبين من الجدول والرسم البياني أعلاه أن **الموافقين** على أن النزاعات المسلحة هي من أهم مهددات الأمن المائي العربي قد بلغت نسبتهم (46%) وهي تمثل أعلى نسبة من أفراد العينة الكلية للبحث، يدعمها الموافقون بشدة بما يعادل نسبتهم (20%) بنسبة إجمالية للموافقة تبلغ (66%)، أما المحايدون والذين لا يوافقون فقد أحرزوا نسبة متساوية بلغت (17%) لكل، وهي أدنى نسبة من عينة الاستبيان. ويتضح ذلك من خلال توقف حفر قناة

---

(1)[1] مجلس الطفولة العربي، **التقرير الإحصائي التاسع**، 2010م.

جونقلي نتيجة للنزاعات المسلحة، حيث توقف العمل بالقناة 1984م عندما هجم الجيش الشعبي على معسكر شركة (CCI) الفرنسية ودمر الإليات وأعتقل موظفي الشركة،[1] كان من الممكن إذا تم إكمال القناة توفير المزيد من الموارد المائية والتي كانت بطبيعة الحال ستساهم في تقليل حدة الصراع على مياه النيل بين دول المنبع والمصب.

جدول رقم(24)

البعد الأفريقي والآسيوي وسيطرته على مصادر المياه

يقف عائقاً أمام مستقبل الأمن المائي العربي

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	أوافق بشدة	8	26%
2	أوافق	11	37%
3	محايد	2	6%
4	لا أوافق	9	30%
5	لا أوافق بشدة	0	0%
	الجملة	30	100%

الرسم البياني رقم (22)

يتبين من الجدول والرسم البياني أعلاه، أن مدى الموافقة الكلية قد بلغ (63%) منها (37%) **يوافقون و**(26%) يوافقون بشدة على أن البعد الأفريقي والآسيوي وسيطرته على مصادر المياه السطحية يقف عائقاً أمام مستقبل الأمن المائي العربي، وهي أعلى نسبة من عينة الاستبيان، في مقابل نسبة (30%) لا يوافقون على أنها تقف عائقاً، ثم نسبة (6%)

---

(1)صحيفة الانتباهة السودانية، عدد الاحد 19 /2 /2012 م .

محايدون وهي أدنى نسبة من عينة الاستبيان. من الملاحظ أن العلاقات بين الدول العربية والدول الآسيوية والأفريقية تتأثر بالعوامل السياسية والمصالح المشتركة والتي بدورها تتأثر صعوداً وهبوطاً حسب درجة الاختلاف أو التعاون، وكثيراً ما يتم إقحام المياه ضمن القضايا السياسية، كما في تجربة تركيا والتي قال مسؤولوها في العام 1990م أن نهري (دجلة والفرات ثروة قومية خاضعة للسيادة التركية وحدها)[1] مما يعني تهديداً مباشراً للأمن المائي لسوريا والعراق.

جدول رقم (25)

ضعف الاهتمام العربي بالعمق الأفريقي الآسيوي

يمثل أحد مهددات الأمن المائي

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	أوافق بشدة	19	63%
2	أوافق	9	30%
3	محايد	2	6%
4	لا أوافق	0	0%
5	لا أوافق بشدة	0	0%
	الجملة	30	100%

الرسم البياني رقم (23)

---

(1)[1] مليات : صحيفة تركية قومية، العدد بتاريخ 5/7/1990م .

تلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة (63%) من العينة الكلية **يوافقون بشدة** على ضعف الاهتمام العربي بالعمق الأفريقي الآسيوي والذي يمثل أحد المهددات الأمنية في مجال المياه، بينما نسبة (30%) من العينة يوافقون، ليصبح مدى الموافقة الإجمالية (93%)، ثم نسبة (6%) محايدون. وهذا موشر يدل على أن الدول العربية لا تعطي الدول الأفريقية والآسيوية التي ترتبط معها بمصالح مائية اهتماماً يتناسب والمحافظة على حقوقها المائية، مما يحفز هذه الدول على تبني تحالفات فيما بينها تضر بمصالح الدول العربية المائية كما حدث في اتفاق (عنتبي)، الذي رفضت دولتا مصر والسودان التوقيع عليه باعتباره يضر بمصالحهما المائية.[1] والرسم البياني بالرقم (23) يوضح الشكل.

جدول رقم (26)

التعاون في مجال مشروعات السدود

يمثل دعماً للموقف المائي العربي

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	أوافق بشدة	17	57%
2	أوافق	12	40%
3	محايد	0	0%
4	لا أوافق	1	3%
5	لا أوافق بشدة	0	0%
	الجملة	30	100%

الرسم البياني رقم (24)

(1)[1] مقابلة مع م.كمال علي محمد وزير الري السوداني، الخرطوم 13مارس 2003 م.

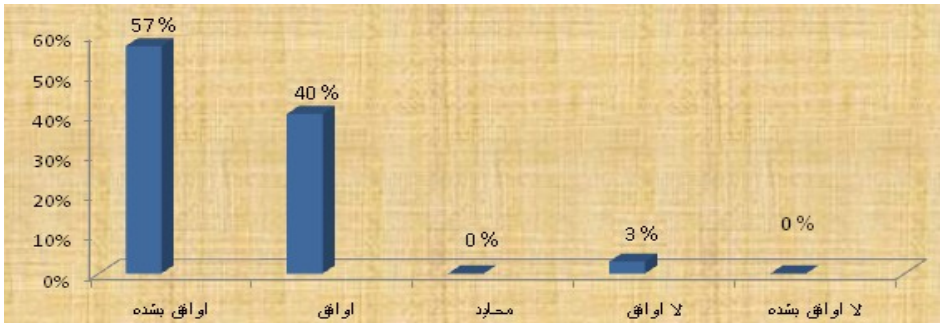

و

اضـ

ح من الرسم البياني والجدول أعلاه، ضرورة التعاون العربي في مجال إقامة مشروعات السدود والتي تمثل دعماً قوياً للموقف المائي العربي، إذ أن الذين **يوافقون بشدة** على هذا التعاون بلغت نسبتهم (57%)، في حين بلغت نسبة الذين يوافقون (40%)، في مقابل نسبة (3%) لا يوافقون. وهذه دلالة على أهمية السدود في تحقيق قدر كبير من الأمان المائي، فقد اهتمت الدول العربية بدعم مثل هذا النوع من المشاريع كما حدث في مشروع سد مروي وتعلية الروصيرص والذي قامت بتمويله بالكامل صناديق التمويل العربية.[1]

جدول رقم (27)

التمويل لمشروعات المياه من ضمن

الحلول الجذرية لمشكلة المياه العربية

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	أوافق بشدة	17	57%
2	أوافق	10	33%
3	محايد	2	7%
4	لا أوافق	1	3%
5	لا أوافق بشدة	0	0%

(1)[1] مجلة سد مروي، مجلة شهرية، وحدة تنفيذ السدود، السودان، العدد 98 السنة الحادية عشر يناير 2013م، ص(50).

100%	28	الجملة	

الرسم البياني رقم (25)

من الجدول أعلاه يتضح أن التمويل لمشروعات المياه من ضمن الحلول الجذرية لمشكلة المياه العربية، حيث أن **الموافقين بشدة** بلغت نسبتهم (57%)، يليها الموافقون بنسبة (33%)، ليصبح مدى الموافقة الإجمالية نسبة (90%)، ثم المحايدون بما يعادل نسبة (7%)، غير أن الذين لا يوافقون بلغت نسبتهم (3%) من العينة الكلية للبحث. ويتضح من هذه النسبة أن التمويل هو المحفز الرئيس لتنفيذ الكثير من المشاريع المائية الحيوية التي من الممكن أن تحل مشكلة الندرة المائية بالمنطقة العربية، كمشاريع حصاد مياه الأمطار ومشاريع تحلية مياه البحار وغيرها من المشاريع، ومن المعروف أيضاً أن مشاريع المياه من المشاريع ذات التكلفة العالية مقارنة بالمشروعات التنموية الأخرى. الرسم البياني بالرقم(25) يوضح ذلك بالشكل.

جدول رقم (28)

إعادة تقسيم الموارد المائية بالمنطقة

يصب في مصلحة الأمن المائي العربي

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	أوافق بشدة	6	20%
2	أوافق	13	43%
3	محايد	5	17%
4	لا أوافق	6	20%
5	لا أوافق بشدة	0	0%

100%	30	الجملة	

الرسم البياني رقم (26)

تلاحظ من الجدول والرسم البياني أعلاه، أن إعادة تقسيم الموارد المائية بالمنطقة يصب في مصلحة الأمن المائي العربي بمدى موافقة إجمالي بنسبة (63%) حيث أعرب ما يعادل نسبة (43%) عن موافقتهم في حين أن الذين يوافقون بشدة بلغت نسبتهم (20%) في مقابل نسبة (20%) لا يوافقون ثم بلغت نسبة المحايدين (17%) ومن الملاحظ أن إعادة تقسيم الموارد المائية، تتطلب معايير مثل مراعاة الحقوق المكتسبة والمستغل فعلياً من المياه، وتقدير الحاجة، والمشروعات المستقبلية، وهي قضايا من الصعب اخضاعها للتطبيق الفعلي وقد تتأثر دول مثل مصر والسودان بإعادة التقسيم، في حين أن دولاً أخرى مثل فلسطين وسوريا والعراق قد تحقق مكاسب، يبقى من المهم عند اللجوء لمبدأ إعادة التقسيم مراجعة الاتفاقيات الدولية كاتفاقية قانون استخدام المجاري الدولية للأغراض غير الملاحية.

جدول رقم (29)

قيام الشراكات الاقتصادية في مشروعات المياه

بين الدول العربية من أهم الحلول لمشاكل المياه

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	أوافق بشدة	13	45%
2	أوافق	13	45%
3	محايد	1	3%
4	لا أوافق	2	7%
5	لا أوافق بشدة	0	0%

	الجملة	28	100%

الرسم البياني رقم (27)

يتبين من الجدول أعلاه أهمية قيام الشراكات الاقتصادية في مشروعات المياه بين الدول العربية والتي تعتبر من أهم الحلول لمشاكل المياه في المنطقة العربية، إذ أن الذين **يوافقون بشدة** على قيام الشراكات الاقتصادية بلغت نسبتهم من العينة الكلية للبحث (45%) تدعمها ذات النسبة من العينة يوافقون، وهما أعلى نسبة من العينة الكلية، وهذا يدل على أن قيام شراكات اقتصادية في مجال المياه، يدعم تقارب المصالح بين الدول العربية، ويحقق التوظيف الأمثل والعادل للموارد المائية، خاصة وأن المنطقة العربية غنية في مجال النفط الذي يوفر موارد مالية لدول لديها فقر مائي، في حين أن دول عربية أخرى غنية بالموارد المائية لا تتوفر لديها المقدرة المالية، فالشراكات الاقتصادية تحقق التكامل، أما الذين لا يوافقون فقد بلغت نسبتهم (7%)، ثم المحايدون نسبة (3%) وهي أدنى نسبة من العينة الكلية. والرسم البياني أعلاه يوضح ذلك بالشكل.

المحور الثالث: التناول الصحفي:

جدول رقم (30)

الصحافة العربية عند تناولها لقضايا المياه

يغلب عليها الجانب السياسي والأجندة الوطنية

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	اوافق بشدة	12	40%
2	أوافق	13	43%
3	محايد	0	0%
4	لا أوافق	4	17%
5	لا أوافق بشدة	0	0%
	الجملة	29	100%

الرسم البياني رقم (28)

كشف الجدول أعلاه أن الصحافة العربية تغَلب الجانب السيلسي والأجندة الوطنية عند تناولها لقضايا المياه إذ بلغ مدى الموافقة الإجمالية نسبة (83%)، فالذين **يوافقون** بلغت نسبتهم (43%) وهي أعلى نسبة من عينة الاستبيان، تليها الموافقون بشدة بنسبة (40%)، وهذا يدل على أن الجوانب السياسية تحظى بأفضلية التناول الصحفي في معظم القضايا التي تهم الشعوب العربية، في حين أن التناول لقضايا المياه من زاوية الأجندة الوطنية يحد من الإلمام بالأبعاد القطرية والإقليمية المحيطة بالقضية ويضعها في إطار محدود مما يقلل من موضوعية التناول، في مقابل الذين لا يوافقون على أنها تغلب عليها الجوانب السياسية والأجندة الوطنية

يمثلون نسبة (17%) من العينة الكلية للبحث.والرسم البياني بالرقم (28) يوضح ذلك بالشكل.

جدول رقم(31)

الصحافة العربية تتناول قضايا المياه بموضوعية

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	أوافق بشدة	1	3%
2	أوافق	3	10%
3	محايد	7	23%
4	لا أوافق	16	54%
5	لا أوافق بشدة	3	10%
	الجملة	30	100%

الرسم البياني رقم (29)

أبدى نسبة (64%) من عينة البحث الكلية **عدم الموافقة** على أن تناول الصحافة العربية لقضايا المياه يتسم بالموضوعية، فقد حققت عدم الموافقة (54%) وهي أعلى نسبة من عينة الاستبيان، يدعمها الذين لا يوافقون بشدة بنسبة (10%) وهذا مؤشر يدل على قصور مرتبط بطبيعة الصحافة العربية، حيث تميل في كثير من الأحيان إلى الإثارة على حساب الموضوعية لتحقيق معدلات أعلى في التوزيع، وفي أحيان كثيرة تستعرض وجهة نظر واحدة دون الإشارة إلى وجهات النظر الأخرى المخالفة مما يفقدها الموضوعية كما في كثير من الصحف القومية المملوكة للدولة، والتي تورد رؤية الدولة تجاه قضايا المياه وتهمل في أحيان كثيرة آراء الخبراء والمختصين المحايدين أو الذين يخالفون وجهة نظر الدولة. بينما التزم ما نسبتهم (23%) من العينة الكلية للبحث موقف الحياد، والذين يوافقون بنسبة (10%)، ثم الذين يوافقون بشدة بنسبة (3%) وهي أدنى نسبة من العينة الكلية. والرسم البياني أعلاه يوضح ذلك بالشكل.

جدول رقم (32)

تناول الصحافة العربية لقضايا الأمن المائي

يتطلب استخدام المعايير المهنية

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	أوافق بشدة	13	43%
2	أوافق	14	47%
3	محايد	1	3%
4	لاأوافق	2	7%
5	لا أوافق بشدة	0	0%
	الجملة	30	100%

الرسم البياني رقم (30)

تلاحظ من الجدول والرسم البياني أعلاه أن مدى الموافقة الإجمالية بلغ نسبة (90%) بأن تناول الصحافة العربية لقضايا الأمن المائي يتطلب استخدام المعايير المهنية فالذين **يوافقون** بلغت نسبتهم (47%) وهي أعلى نسبة من العينة، ثم الذين يوافقون بشدة نسبة (43%)، بينما الذين لا يوافقون تعادل نسبتهم (7%)، ثم المحايدون لم يتجاوزوا نسبة (3%) وهي أدنى نسبة من عينة الاستبيان. وهذا مؤشر يدل على أنه إذا اهتمت الصحافة العربية بتطبيق المعايير المهنية عند تناولها لقضايا الأمن المائي، فإنها تستطيع كسب ثقة القراء ثم الخبراء والمختصين، ومن ثم المساهمة بصورة فاعلة في تحقيق أكبر قدر من الوعي بمتطلبات حل إشكالات الأمن المائي بالمنطقة العربية.

جدول رقم (33)

الصحافة العربية تفرد مساحات

مقدرة من صفحاتها لقضايا المياه

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	أوافق بشدة	2	7%
2	أوافق	6	21%
3	محايد	4	14%
4	لا أوافق	14	48%
5	لا أوافق بشدة	3	10%
	الجملة	29	100%

الرسم البياني رقم (31)

يتضح من الجدول أعلاه أن الصحافة العربية لا تفرد مساحات مقدرة من صفحاتها لقضايا المياه ، إذ أن مدى عدم الموافقة الإجمالي بلغ (58%) منها الذين **لا يوافقون** بنسبة (48%) وهي أعلى نسبة من العينة الكلية، والذين لا يوافقون بشدة بنسبة (10%) وهذا يبين عدم الاهتمام بتناول قضايا المياه باعتبارها من القضايا الحيوية التي يرتبط بها مصير حياة الشعوب العربية. ومن الملاحظ أن الصحافة العربية مهتمة بتناول القضايا الأخرى كالسياسية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية والفنية وتفرد لها مساحات مقدرة من صفحاتها، غير أن ما نسبتهم (21%) من عينة البحث يوافقون على أنها تفرد مساحات مقدرة من صفحاتها، وتقف نسبة (14%) من عينة البحث في موقف المحايدين، ثم الذين يوافقون بشدة بنسبة (7%) وهي أدنى نسبة من عينة الاستبيان. والرسم أعلاه يوضح ذلك بالشكل.

جدول رقم (34)

تناول الصحافة العربية لمواضيع الأمن المائي

يعتمد على التغطية الآنية للأحداث الكبيرة المرتبطة بالمياه

الرقم	البيان	التكرار	النسبة
1	أوافق بشدة	12	40%
2	أوافق	15	50%
3	محايد	1	4%
4	لا أوافق	2	7%
5	لا أوافق بشدة	0	0%
	الجملة	30	100%

الرسم البياني رقم (32)

اتضح من الجدول أعلاه والرسم البياني بالرقم (32) أن تناول الصحافة العربية لمواضيع الأمن المائي يعتمد على التغطية الآنية للأحداث الكبيرة المرتبطة بالمياه، حيث بلغ مدى الموافقة الإجمالية نسبة (90%) منها نسبة الذين **يوافقون** (50%) وهي أعلى نسبة من العينة الكلية، تليها نسبة الذين يوافقون بشدة (40%)، ثم الذين لا يوافقون بما يعادل نسبة (7%)، ثم المحايدون بما يعادل نسبة (4%) وهي أدنى نسبة. وأثبتت البحوث العلمية أن هذا النوع من التغطيات غالباً ما تصاحبه أنماط التغطية الإعلامية القائمة على الإثارة والاكتفاء بالجوانب الصارخة في الأحداث ومناقشة الأسباب مع الميل إلى التهويل والمعالجة

البسيطة، علاوة على انتهاء الاهتمام الإعلامي بانتهاء الحدث وعدم الحرص على متابعة أو تفسير آثاره[1].

(1) عواطف عبدالرحمن، **قضايا الوطن العربى فى الصحافة خلال القرن العشرين**، مرجع سابق، ص(127).

الخاتمـــة

- أهم نتائج الدراسات الميدانية.
- المقترحات والتوصيات.
- حدود البحث وما يثيره من بحوث أخري.

أهم نتائج البحث:

يستعرض الباحث في هذا الجزء النتائج التي حصل عليها من إجراء الدراستين الميدانيتين باستخدام تحليل المضمون لعينة البحث الرأي العام السودانية والأهرام المصرية، حيث خرج الباحث بنتائج يمكن تعميمها على مجتمع البحث والذي يمثل الصحافة العربية، إلي جانب أستمارة البحث (الاستبيان) الموجهة لعينة الخبراء والمختصين في مجالات المياه والأمن والصحافة و فيما يلي أهم النتائج:

1. **أثبت البحث أن نسبة الخبراء والمختصين في مجالات المياه والأمن والصحافة الذكور أعلى من الإناث، حيث سجل الذكور نسبة (84%)، في مقابل نسبة (16%) للإناث.**

2. **أثبت البحث أن الصحافة العربية لا تتناول قضايا مهددات الأمن المائي العربي بموضوعية.**

3. **ضعف تناول قضايا مهددات الأمن المائي العربي في الصحافة العربية مقارنة ببقية القضايا.**

4. **الجوانب السياسية والقضايا الوطنية تأتي في مقدمة أهتمام الصحافة العربية .**

5. **في أغلب القضايا ذات الأبعاد الأمنية مصادر المعلومات إما مجهولة المصدر أو متعددة.**

6. **عدم وجود صحفيين متخصصين في قضايا الأمن المائي في الصحف العربية.**

7. **ضعف الاهتمام بإيراد آراء الخبراء والمختصين عند تناول الصحافة العربية لقضايا مهددات الأمن المائي.**

8. **أن موقع نشر قضايا الأمن المائي بالصحف العربية هو الصفحات الداخلية.**

9. **أثبت البحث أن الفن الصحفي الخبر هو الغالب في التناول الصحفي لقضايا المياه في الصحافة العربية.**

10. **اتجاه مضمون المادة الصحفية المنشورة بالصحف العربية اتجاهات موجبة نحو قضايا مهددات الأمن المائي في المنطقة العربية.**

11. **أن الصحف العربية تستخدم اللغة العلمية في تناولها لقضايا الأمن المائي العربي.**

12. **الصحافة العربية تستخدم أساليب الإقناع العقلية عند تناولها لقضايا مهددات الأمن المائي.**

13. **تهتم الصحف العربية بتوظيف الصور ضمن المواد الصحفية المنشورة عن مهددات الأمن المائي بينما يضعف أهتمامها ببقية العناصر التيبوغرافية.**

14. **أهتمت الصحافة العربية عند تناولها لقضايا مهددات الأمن المائي على موضوعات النزاعات والمشاكل ومياه الشرب.**

15. **ضعف مشاركة الخبراء والمختصين في مجال المياه في تحرير المواد الصحفية المتعلقة بقضايا مهددات الأمن المائي في الصحافة العربية بينما تعتمد على الصحفيين وشبكات الانترنت.**

16. تتيح الصحافة العربية مساحات متقاربة ما بين (10-50) بوصة والتي يندرج تحتها الخبر والمقال والتقرير، فيما تضعف المساحة المخصصة للتحقيق والحوارات.

17. ركزت الصحافة العربية في تناول قضايا مهددات الأمن المائي العربي على المهددات السياسية والاجتماعية.

18. انحصر استخدام العناوين في الصحافة العربية عند تناولها لقضايا مهددات الأمن المائي العربي بين العناوين الرئيسية والثانوية.

19. تعددت مصادر معلومات الصحافة العربية في تناولها لقضايا مهددات الأمن المائي العربي بين مندوب صحفي كمصدر رئيس ومتعددة المصادر ومجهولة المصدر.

20. اختلف نوع التوعية المستهدف في الصحافة العربية عند تناولها لقضايا مهددات الأمن المائي العربي بين التوعية السياسية والاجتماعية ثم البيئية.

21. لا تفرد الصحافة العربية مساحات مقدرة من صفحاتها لقضايا المياه.

22. تناول الصحافة العربية لمواضيع الأمن المائي يعتمد على التغطية الآنية للأحداث الكبيرة المرتبطة بالمياه.

23. **أثبت البحث أن تناول الصحافة العربية لقضايا الأمن المائي يتطلب استخدام المعايير المهنية.**

24. **تطبيق مفهوم الأمن المائي العربي يستند على الأبعاد الجغرافية والتاريخية والثقافية للأمة العربية.**

25. **إعادة تقسيم الموارد المائية بالمنطقة يصب في مصلحة الأمن المائي العربي.**

26. **البعد الأفريقي والآسيوي وسيطرته على مصادر المياه السطحية يقف عائقاً أمام مستقبل الأمن المائي العربي.**

27. **ضعف الاهتمام العربي بالعمق الأفريقي والآسيوي من أحد المهددات الأمنية في مجال المياه.**

28. **أن النزاعات المسلحة من أهم مهددات الأمن المائي العربي.**

29. **الاحتياجات المائية لري المساحات الزراعية الجديدة للبلدان العربية من مهددات الأمن المائي العربي.**

30. **يتأثر الأمن المائي بقضايا المياه السطحية (أنهار/ وديان/ سيول).**

31. **المياه الجوفية قضية أساسية من قضايا الأمن المائي العربي.**

32. التمويل لمشروعات المياه من ضمن الحلول الجذرية لمشكلة المياه العربية.

33. ضرورة التعاون العربي في مجال إقامة مشروعات السدود التي تمثل دعماً قوياً للموفق المائي العربي.

34. قيام الشراكات الاقتصادية في مشروعات المياه بين الدول العربية من أهم الحلول لمشاكل المياه في المنطقة.

التوصيات والمقترحات:

يتضمن هذا الجزء أهم التوصيات والمقترحات التي خرج بها الباحث من هذه الدراسة وقد شارك في وضع هذه التوصيات بعض الخبراء في الصحافة والمياه والأمن، الذين شاركوا في الإجابة على السؤال المفتوح في الاستبيان، لذا في خاتمة هذه الدراسة، يوصي الباحث بالآتي:

أ.توصيات للمؤسسات الصحفية العربية :

1. التزام الصحافة العربية بالمعايير المهنية عند تناولها لقضايا الأمن المائي العربي، وأن يتسم التناول بالموضوعية والبعد عن إثارة التوترات الأمنية وتضمين الرؤى الاستراتيجية العلمية، وتوظيف الفنون والأشكال الصحفية لخدمة هذه القضية. إنشاء شراكات بين الدول العربية لرفع قدرات الصحفيين العاملين في مجال المياه بالاستفادة من المراكز المتخصصة الدولية والمحلية تحت مظلة الجامعة العربية.
2. تخصيص صفحات ثابتة أسبوعياً أو شهرياً لقضايا الأمن المائي في الصحف العربية. ويفضل أيضاً تخصيص مجلة دورية علمية تهتم بنشر الأوراق والبحوث العلمية الخاصة بمشاكل الأمن المائي والحلول المقترحة والرؤية المستقبلية والإستراتيجية.
3. إجراء بحوث مسحية (قارئية) لمعرفة ميول الجمهور المستهدف وتصميم الرسائل الإعلامية بمقتضاها.

4. الاستفادة من التقنيات الحديثة وتوظيفها في التناول الإعلامي لقضايا الأمن المائي العربي.

ب.توصيات خاصة بالجامعة العربية :

1. قيام مراكز بحوث تعنى- بقضايا المياه مهمتها توفير المعلومات والإحصاءات لقطاع الصحافة تحت رعاية الجامعة العربية.
2. تكوين رابطة للصحفيين المتخصصين بقضايا المياه تحت رعاية اتحاد الصحفيين العرب تهتم بالأمن المائي والإلمام بالاحتياطات الطبيعية للمهددات بطريقة تخدم استراتيجية الدول العربية، أمام الموضوعات التي تؤثر على أمن هذه الدول ويمكن أن تتضرر من نشرها، فيمكن اعتبارها معلومات سرية.
3. إنشاء قاعدة بيانات تحوي كل الخبراء والمختصين بالبلدان العربية فى مجال المياه لتوظيف خبراتهم والاستعانة بهم في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة لطرح الأبعاد العلمية لمعالجة مشكلات الأمن المائي في المنطقة العربية.
4. الاهتمام بالتدريب ورفع القدرات للصحفيين العرب في مجال قضايا المياه وذلك بإنشاء مركز تدريب إعلامي عربي يتبع للجامعة العربية.

ج.توصيات خاصة بالدول العربية:

1. **عدم إقحام الخلافات السياسية بين البلدان العربية في تناول الإعلام العربي لقضايا الأمن المائي.**

2. **تشجيع البحث العلمي حول القضايا المشتركة التي تهم الدول العربية وتوظيف رأس المال العربي لخدمة مخرجات هذه البحوث والابتعاد عن التمحور.**

3. **الاهتمام بالتنسيق وخلق قنوات للتواصل المنتظم بين الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات الصلة بقضايا المياه والأمن المائي مع الصحافة، وتحديد ناطق رسمي مكلف بتزويد الصحف بالأخبار والتقارير المرتبطة بعمل المؤسسات المائية من خلال النشرات المنتظمة.**

4. **إنشاء مؤسسات صحفية عربية عملاقة توزع مطبوعاتها على مستوى الوطن العربي بأكمله وتستقطب مختصين للكتابة حول الموضوعات المتعلقة بالمياه.**

5. **زيادة الجرعات التثقيفية والتوعوية في المحافظة على المياه والاستغلال الأمثل للموارد وترشيد استخدامها، وتبصير المجتمعات العربية بأهمية المحافظة عليها حتى تصبح جزءاً من الثقافة الشعبية وذلك بالاتجاه نحو الآتي:**

أ - وضع خطط إعلامية يشارك فيها الخبراء والمختصين بقضايا الأمن المائي والصحفيين العرب واتحاد إذاعات الدول العربية تستهدف قادة الرأي والصحف والمواطنين.

ب- تضمين قضايا المياه ضمن المناهج التعليمية بمختلف المراحل الدراسية.

6. الاهتمام بالأرشفة الورقية والالكترونية وإنشاء أرشيف ورقي للصحف المصرية والعربية في دور الوثائق القومية.

حدود البحث وما يثيره من بحوث مستقبلية :

لا بد لكل بحث علمي أن يقف عند حدود معينة على أساس أن البحث فى إطاره المحدد لا يستطيع أن يحيط بأكثر من إطاره المكاني والزماني، إضافة إلى أنه لا يستطيع أن يحيط بكل البحوث ذات العلاقة، وبالتالي هنالك بحوث مكملة لهذا الجهد تتمثل في:

1- بحوث تحليل المضمون لبقية وسائل الإعلام (إذاعة، تلفزيون، إنترنت) عن مدى مساهمتها بالتوعية بقضايا المياه.

2- **بحوث تفصيلية للمقارنة بين- طبيعة تناول الصحافة السودانية والعربية للقضايا الأمنية والاستراتيجية.**

3- **بحوث حول دور قادة الرأي في ترسيخ ثقافة ترشيد المياه في السودان.**

4- **دراسة وتقييم أثر وسائل الاتصال الجماهيري في التأثير في الوعي البيئي للمتلقين.**

5- **بحوث التخطيط الإعلامي لتناول قضايا المياه في المنطقة العربية.**

6- **دور الإعلام في معالجة القضايا ذات الأبعاد الإقليمية المشتركة بين- المنطقة الأفريقية والعربية.**

المصادر والمراجع

ثبت المصادروالمراجع :

اولاً: المصادر:

1. **القرآن الكريم.**
2. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، (القاهرة: المطابع الاميرية، 2006م).

ثانياً: المراجع: الكتب العربية:

1. إبراهيم إمام، **الإعلام الإذاعي والتلفزيوني**، (القاهرة: دارالفكر العربي، 1985م).
2. إبراهيم الأمين عبد القادر، **الصراع حول المياه في حوض النيل .. من يدفع الثمن** (السودان: مطبعة جامعة الخرطوم، 2010م).
3. إبراهيم عبده، **أعلام الصحافة العربية** (القاهرة: مكتبة الآداب بالجمامين، 1948).
4. إبراهيم الحاج موسى، **التجربة الديموقراطية وتطور نظم الحكم في السودان**،)القاهرة: مطبعة الأهرام التجارية، 1970م).
5. أحمد حمروش، **قصة الصحافة في مصر** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1989م).

6. أحمد علي المقري الفيومي، **المصباح المنير**، (القاهرة: المطبعة الأميرية، الجزء الأول، بدون تاريخ).
7. أحمد المنتصر حيدر، **الأمن المائي بحوض النيل والعلاقات السودانية المصرية** (الخرطوم: مطابع العملة السودانية، 2012م).
8. أديب خضور، **مدخل إلى الصحافة نظرية وممارسة**، (دمشق: دار الطليعة للطباعة و النشر، سبتمبر 1986م).
9. أديب خضور، **الصحافة السورية وتطورها وواقعها الراهن**، (دمشق: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2000م).
10. أديب مروة، **الصحافة العربية نشأتها وتطورها**، (بيروت: المكتبة العصرية،2001 م).
11. إسماعيل بن حماد الجوهري ، **الصحاح** (القاهرة :بدون دار النشر، 1982م) .
12. إسماعيل إبراهيم، **الصحفي المتخصص**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2001م).
13. الصادق المهدي، **مياه النيل الوعد والوعيد**، (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، 2000م).
14. الكونت فيليب دي طرازي، **تاريخ الصحافة العربية**، (بيروت: دار النهضة العربية 1988م) 4 أجزاء، ص(12).
15. النور دفع الله، **تاريخ الصحافة السودانية**، (القاهرة: دار المعارف، 1983م).

16. أمين هويدي، **أزمة الخليج أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس**، (القاهرة: دار الشروق، 1991م).

17. الأرقم الزغبي، **الغزو اليهودي للمياه العربية** (بيروت: دار النفائس، 1992م).

18. جيهان رشتي، **الأسس العلمية لنظريات الاعلام**، (القاهرة: دار الفكر العربي 1985م).

19. جمال الدين الدناصوري، **موارد المياه في الوطن العربي، دراسة هيدروغرافية وهيدورجية واقتصادية**، (القاهرة: دار الفكر،1966م).

20. جلال معوض، **مشكلة مياه الفرات، التطورات والجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية** (القاهرة: جامعة القاهرة ، 1991م).

21. حامد سلطان، **القانون الدولي العام**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1978م).

22. حمد سعيد الموعد، **حرب المياه في الشرق الأوسط**، (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، بدون تاريخ).

23. خضران بن حمدان الزهراني، د. صديق الطيب منير، **الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية الواقع والتطلعات**، (الرياض: مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007م).

24. خليل صابات، **الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم**، (القاهرة: دار المعارف 1988م).

25. رمزي سلامة، **مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية** (الاسكندرية: منشأة المعارف، 2001م).

26. سامية محمد جابر، **الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث النظرية والتطبيق** (الاسكندرية : دار المعارف، 1990م).

27. سامر مخيمر وخالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية** (الحقائق والبدائل الممكنة)، (الكويت: عالم المعرفة 1996م).

28. سعيد سراج، الرأي العام، **مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة**، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب 1978م).

29. سليمان صالح، **مقدمة في عالم الصحافة**، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 1994م).

30. سمير محمد حسين، **دراسات في مناهج البحث العلمي، بحوث الإعلام** (القاهرة: عالم الكتب، 1995م).

31. سيف الدين يوسف محمد سعيد، **البعد الخارجي في تأجيج الصراع حول مياه النيل**، (الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، 2009م).

32. شمس الرفاعي، **تاريخ الصحافة السورية**، (القاهرة: دار المعارف، 1983م).

33. شمس الهدي إبراهيم إدريس، **التدخل الإسرائيلي في السودان، كيف ولماذا** (الخرطوم: مطابع العملة السودانية)، 2005م.

34. صلاح محمد عبد اللطيف، **الصحافة السودانية تاريخ وتوثيق**، (القاهرة: مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية، 1992م).

35. صلاح عبد اللطيف، **الصحافة السودانية تاريخ وتوثيق**، (القاهرة: مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية، 1992م).

36. صلاح الفوال، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، (القاهرة: مكتبة غريب، 1983م).

37. عادل محمد العضايلة، **الصراع على المياه في الشرق الاوسط** (الحرب والسلام)، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005م).

38. عامر رشيد مبيض، **الموسوعة الثقافية السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية**، (حمص: دار المعارف للنشر والطباعة والتوزيع، 2000م).

39. عبدالحليم خليل مصطفى، **الصحافة وقضايا التنمية الاجتماعية فى الدول النامية** (الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة 2005م).

40. عبد الرحيم غالب، **مائة عام من تاريخ الصحافة لسان حال**، (بيروت: جروس برس، 1988 م).

41. عبد العزيز خالد فضل الله، **مياه النيل حسابات الأرض والسياسة** (الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة، 2007م).

42. عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام العالمي الجديد للإعلام الأسس والأهداف**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006م).

43. عبد الله محمد الإمام، **السودان من التاريخ القديم حتى رحلة البعثة المصرية** (القاهرة: مطبعة الرحمانية، 1987م).

44. عبد الوهاب المسيري، **نهاية التاريخ: مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيوني**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1973م).

45. عمر الخطيب، **الإعلام التنموي** (عمان: دار العلوم للطباعة والنشر، 1983م).

46. عزالدين طوقان عزالدين، **حرب المياه فى الشرق الأوسط**، (عمان: مركز الفارس للطباعة والتصميم، 1991م).

47. عزالدين الخيرو، **الأطماع الصهيونية في مياه نهر الأردن والليطاني**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977م).

48. عفيفي البزرى، **إسرائيل والمياه العربية**، (بيروت: دار الحقائق للطباعة والنشر والتوزيع، 1984م).

49. علي محمد شمو شاع الدين، **المسلمون والتقنية الإعلامية بين الإعلام التقليدي والإعلام الجديد**، (الخرطوم: هيئة الأعمال الفكرية، 2010م).

50. عواطف عبد الرحمن، **الصحافة العربية في مواجهة التبعية والاختراق الصهيوني** (القاهرة: دارالفكر العربي، 1996م).

51. _____، **قضايا الوطن العربى فى الصحافة خلال القرن العشرين** (القاهرة: العرب للنشر والتوزيع، 2002م).

52. فاخر عاقل، **أسس البحث العلمي فى العلوم السلوكية**، (بيروت: دار العلوم للملايين، 1982م).

53. فاروق أبوزيد، **مدخل إلى عالم الصحافة**، (القاهرة: مطابع سجل العرب،1986 م) .

54. فاروق عبد الرحيم، **الوثائق السرية لفتح السودان**، (السودان: دار الوادي 1977م).

55. فاطمة إبراهيم محمد، **صراع البحيرات العظمى** (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا، 2003م).

56. فهد بن عبد العزيز بدرالعسكر، **الإخراج الصحفي**،)الرياض: مكتبة العبيكان، 1998م).

57. فيصل عبد الرحمن علي طه، **مياه النيل السياق التاريخي والقانوني** (الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني، 2005م).

58. كامل شريف، **المغامرة الإسرائيلية في أفريقيا**، (الرياض: الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1984م).

59. كرم شلبي، **معجم المصطلحات الإعلامية** (القاهرة: دار الشروق، 1989م).

60. محاسن سعد، **الصحافة السودانية 1900- 1939م**، (الخرطوم، منشورات جامعة الخرطوم، 1977م).

61. محمد أبو العلا محمد، **مشكلات المياه في الشرق الأوسط**، (القاهرة: دار المعارف، 1994م).

62. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، (بيروت: مكتبة لبنان، 1989م).

63. محمد العربي بوقره، معارك المياه، **من أجل مورد مشترك للإنسانية** (بيروت: دار الفارابي، 2006م).

64. محمد حسين سليمان أبو صالح، **التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد السوداني** (البعد المفقود)، (الخرطوم: شركة مطابع العملة، 2002م).

65. محمد زيان عمر، **البحث العلمي مناهجه وتطبيقاته**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م).

66. محمد عبد العزيز عجيبه وآخرون، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، (القاهرة، بدون ناشر، 1991م).

67. محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، (القاهرة: عالم الكتب، 2000م).

68. محمد علي حوات، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002م).

69. محمد مصر- مهنا، **الإعلام وتكنولوجيا الاتصال** (الأسكندرية: مركز الأسكندرية للكتاب، لا يوجد تاريخ إصدار).

70. محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003م).

71. محمد منير حجاب، **أساسيات الرأي العام**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007م).

72. محمد موفق الفلانين، **وسائل الإعلام وأثرها في وحدة الأمة**، (جده: دار المنابرة، 1985م).

73. محمود سمير أحمد، **معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، رؤية مستقبلية حول أهمية المياه كعامل سلم أو حرب في السنوات القادمة**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1991م).

74. محمود أبو زيد، **المياه مصدر للتوتر في القرن 21**، (قليوب: مطابع الأهرام التجارية، 1998م).

75. محمود محمد محمود خليل، **أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1998م).

76. مجدي شندى، **المياه الصراع القادم في الشرق الأوسط**، (القاهرة: دار المعارف، 1992م).

77. محجوب محمد صالح، **الصحافة السودانية في نصف قرن**، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، قسم التاليف والنشر، 1971م).

78. مختار عثمان الصديق، **مناهج البحث العلمي** (الخرطوم: إيثار للطباعة، 2006م).

79. مكي شبيكة، **السودان عبر القرون**، (بيروت: دار الثقافة، 1983م).

80. منذر خدام، **الأمن المائي العربي الواقع والتحديات**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م).

81. هيثم الكيلاني، مجموعة مولفين، **القدس والحال الفلسطيني وقراءات في الأمن القومي العربي** (عمان: موسسة عبد الحميد شومان، 1999م).

82. يوسف تمار، **تحليل المحتوي للباحثين والطلبة الجامعيين**، (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2007م).

ثالثاً: بحوث وتقارير وكتب أجنبية:

1. Arthur H. Westing, ***Global Resources and International Conflict***: Environmental Factors in, Oxford University Press, USA, New York, 1986.

2. F.J.Berber, ***Rivers in International Law*** (London: Stevens and Sons, Ltd, New York: Oceana Publications.Inc, 1959.

3. Howell, Paul, ***East Africa's Water Requirement***: ***The Equatorial Nile Project and The Water Agreement of 1929***,, Cambridge University Press 1994.,

4. International ***Law Association Report of Fifty Second Conference***, Helsinki 1966, London1967.,

5. Jean de bonville, ***L'Analyse de contenu desmédias*,** Bruxelle: DeBoek université ,2000.

6. McCaffrey, ***The Law of International Water Resources*** (2001).

7. ***The United Nations Convention on the Law of International Water Resources*** (2001).

8. ***The Criteria for the Equitable Utilization of International Rivers***, 67Byil (1996).

رابعاً: كتب مترجمة:

1. جويس شيرا استار (ترجمة عمار أحمد محمد)، **معاهدات حول مياه الشرق الأوسط** (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، 1999م).

2. سمير أمين وآخرون، ترجمة سعد الطويل – مصطفي مجدي الجمال، **الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية**، مركز البحوث العربية والأفريقية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005م).

3. والتينا شومان وامانويل شيلفر، ترجمة عبد العزيز البسام وسمير محمود الشاذلي، **المياه في الشرق الأوسط نزاعات محتملة وتعاون مأمول**، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2006م).

4. وليام ريفرز وآخرون ترجمة إبراهيم إمام، **وسائل الإعلام والمجتمع الحديث**، (القاهرة: دار المعرفة، 1975م).

خامساً: الصحف والمجلات والدوريات:

1. صحيفة الرأي العام، الأعداد من يناير 2004م وحتى ديسمبر 2007م.
2. صحيفة الأهرام المصرية، الأعداد من يناير 2004م وحتى ديسمبر 2007م.
3. صحيفة الثورة، عدد 9 مايو 1964م.
4. صحيفة الثورة، عدد 7 يونيو 1974م.
5. صحيفة الأضواء، عدد 31 ديسمبر 1966م.
6. صحيفة مليات، تركية قومية، العدد بتاريخ 5/7/1990م.
7. صحيفة الرأي العام، عدد 9 فبراير 2003م.
8. صحيفة الانتباهة السودانية، الأحد 19 /2 /2012م.
9. مجلة الدفاع الكندية، ربع سنوية، العدد الأول، 1993م.
10. مجلة دراسات حوض النيل، علمية محكمة، جامعة النيلين، العدد الأول، المجلد الأول، ديسمبر 1999م).
11. مجلة صامد الاقتصادي، دمشق، السنة 14، يوليو 1992م.
12. مجلة المنابر، العدد 9 لعام 1986م.
13. مجلة الدفاع، صادرة عن إدارة البحوث العسكرية المشتركة، العدد (71)، أغسطس 2007م.
14. مجلة سد مروي، وحدة تنفيذ السدود، السودان، العدد 98، يناير 2013م.

سادساً: الدراسات والأطروحات العلمية غير المنشورة:

1. الزين حسن ناصر، **حرب المياه في الشرق الأوسط**، بحث زمالة، (الخرطوم: الأكاديمية العسكرية العليا – كلية الدفاع الوطني الدورة 14، 1999م-2000م)، بحث غير منشور.
2. رفيعة فضل الله مصطفى، **تناول الصحافة العربية لقضايا اتهام السودان بالإرهاب**، دراسة تحليلية على صحيفتي أخبار اليوم السودانية – الأهرام المصرية، في الفترة من يونيو 1995م – 1996م، (الخرطوم: كلية الإعلام، جامعة أمدرمان الإسلامية، 2005م) دراسة دكتوراه غير منشورة.
3. عصام الدين عثمان زين العابدين، **تغطية الصحافة للكوارث والأزمات**، دراسة حالة فيضان نهر القاش، بالتطبيق على عينة من الصحف السودانية، في الفترة من يوليو 2003م حتى يونيو 2006م، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، كلية الإعلام، 2010م) ، دراسة دكتوراه غير منشورة.
4. قدوين كاسينكا أندريا سعد الله، **مهددات الأمن القومي السوداني**، (الخرطوم: بحث إجازة درجة زمالة أكاديمية الأمن القومي العليا، دورة الزمالة رقم (1) 2006- 2007م) بحث غير منشور.
5. محمد مصطفى النور، **النشاط الاقتصادي والاجتماعي للجالية اليهودية في السودان (1898- 1956)**، (الخرطوم: جامعة الخرطوم،

معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، 2009م) دراسة ماجستير غير منشورة.

6. محمدين أبوالقاسم عبد الله، **دور الصحافة في نشر الوعي الأمني** دراسة تطبيقية على صحيفة أخبار اليوم في الفترة من 2003-2008م، (الخرطوم: كلية الإعلام، جامعة أم درمان الإسلامية، 2011م)، دراسة ماجستير غير منشورة.

7. ناهد حمزة محمد صالح، **دور الصحافة السودانية فى دعم الوحدة الوطنية**، دراسة وصفية تحليلية لصحيفة أخبار اليوم من أبريل 1996م – 2001م، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية، قسم الإعلام، 2002م)، دراسة دكتوراه غير منشورة.

8. نبيلة محمد أحمد علي، **دور الصحافة العربية في مواجهة الدعاية الصهيونية**، دراسة تحليلية على صحيفة القدس العربي، للفترة من 2000م – 2001م، (الخرطوم: كلية الإعلام، جامعة أمدرمان الإسلامية ، 20005م – 2007م)، دراسة ماجستير غير منشورة.

9. هند تاج السر عثمان البلال، **تناول الصحافة السودانية لقضايا البيئة** دراسة تطبيقية على صحيفتي الرأي العام والسوداني، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية علوم الاتصال، 2012م)، دراسة دكتوراه غير منشورة.

سابعاً: الدراسات والأطروحات العملية المنشورة:

1. إبراهيم محمد علي الفقي، **جيواستراتيجية تقسيم مياه نهر النيل بين- حوضه، دراسة في الجغرافيا السياسية** (الرياض: جامعة الملك سعود، 1988م) دراسة دكتوراه منشورة.
2. أحمد ثابت، **العولمة وتناقضات التحولات الدولية**، (القاهرة :جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاستراتجية، 1998م)، بحث منشور.
3. أحمد مصطفي عمر، **السياسة الإعلامية في السودان في الفترة من يناير 1972م حتى يناير 1976م**، دراسة تحليلية لمضمون صحيفتي الأيام والصحافة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام 1978م) دراسة دكتوراه منشورة.

ثامناً: الوثائق والتقارير:

1. دستور الأمم المتحدة للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول عام 1974م.
2. تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1994م (الخرطوم: المنظمة، 1995م).
3. تقرير منظمة الأغذية والزراعة العالمية (روما: الفاو)، 1990م.
4. الاستراتيجية القومية في مجال الموارد المائية مع حلول القرن الحادي والعشرين المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي- القاحلة أكساد /دم /ت 89 (دمشق: 1996م).

5. إدارة الدراسات المائية (بنك معلومات الموارد المائية للوطن العربي) أكساد/دم/ت 116 (دمشق :1998م).
6. حالة الموارد المائية في الوطن العربي، تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1136 في دورته العادية الخمسين، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة،1991م، أكساد/دم/ت 73 (دمشق: 1993م).
7. مسودة بنود قانون استخدامات المجاري المائية الدولية غير- الملاحية (1991م).
8. مؤتمرالأمم المتحدة للبيئة والتطوير "قمة الأرض" الذي عقد فى عام 1992م.
9. تقرير "الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية"، السلطة الفلسطينية، وزارة شؤون البيئة، أيلول 2000م.
10. التقرير الإحصائي التاسع، مجلس الطفولة العربي، 2010م.

تاسعاً: الندوات والمؤتمرات العلمية:

1. بشير محمد سعيد، دور النشر- والإعلام في عملية البناء الوطني، ورقة مقدمة لمؤتمر أركويت الحادي عشر- عن البناء الوطني في السودان حصيلة الماضي وتوجهات المستقبل، (الخرطوم، نوفمبر 1988م).
2. حمد الشعراوي: الإعلام البيئي رهان التنمية، ورقة مقدمة لورشة عمل لتنمية قدرات الإعلاميين- والصحفيين العرب حول المياه والأرض، 20/فبراير /2009م القاهرة.

3. فاروق الباز، ندوة عن بحيرة دارفور، جامعة المستقبل، السودان، يوليو 2007م.

عاشراً: المقابلات الشخصية:

1. محجوب محمد صالح، مقابلة معه بتاريخ 21\8\1988م بالخرطوم.
2. مقابلة مع م.كمال علي محمد وزير الري السوداني، 13 مارس 2003م.
3. مقابلة مع الأستاذ/ محمد عبد القادر مدير تحرير الرأي العام السودانية، الخرطوم، 10 ديسمبر 2009م.
4. مقابلة مع مدير تحرير الأهرام الصباحي، القاهرة: بمباني صحيفة الأهرام، 12 أبريل 2010م.

حادى عشر: مواقع الانترنت:

1. الموقع الرسمي لصحيفة الأهرام
http://www.ahram.org.eg
2. الموقع الرسمي للأمم المتحدة
http://www.un.org/low/ilc/texts/94nonnav .pdf#page mode= bookmarks
3. الموقع الرسمي لصحيفة الرأي العام http//www.alray-aam.net
4. الموقع الدولي للنظام المعلوماتي الأورو- متوسطي للمعرفة في مجال المياه http:// www.emwis.net

5. الموقع الرسمي لوزارة المياه والري للمملكة الأردنية الهاشمية
http://www.mwi.gov.jo/dashboard.aspx

الملاحـــق

ملحق (1): استمارة الاستبيان.

ملحق (2): استمارة تحليل المضمون.

ملحق (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

الدراسات العليا

كلية علوم الاتصال

بحث بعنوان:

التناول الصحفي لمهددات الأمن المائي العربي

دراسة تطبيقية على صحيفتي الرأي العام السودانية والأهرام المصرية

في الفترة من يناير 2004م - ديسمبر 2007م.

رسالة مقدمة للاستيفاء الكلي لمتطلبات درجة الدكتوراه في الصحافة والنشر

استبانة بحث موجهة للخبراء بمجالات المياه والأمن والصحافة

إعداد الطالب : خالد عثمان محمود شراف : أ.د. حسن محمد الزين

الأخ/ المبحوث الكريم :

نسعى عبر هذه الاستبانة إلى الوصول إلى حقائق علمية رشيدة، نتمني مساهمتكم الكريمة في هذا البحث العلمي بملء هذه الاستبانة بوضع علامة(√) على الإجابة التي تناسبكم .

2013م

استمارة استبيان

اخي المبحوث الكر يم :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته نشكر لكم حسن استجابتكم وتعاونكم في ملء صحيفة الاستبيان التي بين أيديكم، وهي استمارة موجهة للمتخصصين في إطار بحث لنيل درجة الدكتوراة بجامعة السودان كلية علوم الاتصال بعنوان (التناول الصحفى لمهددات الأمن المائي العربي، دراسة تطبيقية على صحيفتي الرأي العام السودانية والأهرام المصرية، في الفترة من يناير 2004م – ديسمبر 2007م)، تحت إشراف البروفسيور حسن الزين.

ملاحظة:

- أسئلة هذا الاستبيان بغرض البحث العلمي فقط.
- وضع علامة (√) أمام الإجابة التي تختارها.
- اختر إجابة واحدة فقط لكل سؤال.

نشكر لكم حسن تعاونكم ، مع تمنياتي لكم بالتوفيق والسداد

الباحث :خالد عثمان محمود

المحور الأول :البيانات الشخصية :

العمر : أقل من 30 سنة 30 – 39 40- 59 60 فاكثر
النوع : ذكر انثى

المؤهل الأكاديمي: : دون ثانوي ثانوي جامعي فوق الجامعي
الوظيفة الحالية : .....

المحور الثاني :الأمن المائي :

1/ يستند مفهوم الأمن المائي العربي في جوهره على الأبعاد الجغرافية والتاريخية والثقافية للأمة العربية ؟

- **أوافق بشدة**
- **أوافق**
- **محايد**
- **لا أوافق**
- **لا أوافق بشدة**

2/ يتاثر الأمن المائي بقضايا المياه السطحية (أنهار/وديان/ سيول) ؟

- **اوافق بشدة**
- **اوافق**
- **محايد**
- **لا اوافق**
- **لا أوافق بشدة**

3/ تعتبر المياه الجوفية من قضايا الأمن المائي العربي الأساسية :

- أوافق بشدة
- أوافق
- محايد
- لا أوافق
- لا أوافق بشدة

4/ هناك ارتباط بين الاحتياجات المائية لرى المساحات الزراعية الجديدة للبلدان العربية ومهددات الأمن المائي العربي ؟

- أوافق بشدة
- أوافق
- محايد
- لا أوافق
- لا أوافق بشدة

5/ تمثل النزاعات المسلحة أحد أهم مهدات الأمن المائي العربي ؟

- اوافق بشدة
- أوافق
- محايد
- لا أوافق
- لا أوافق بشدة

6/ البعد الأفريقي والآسيوي وسيطرته على مصادر المياه السطحية يقف عائقاً أمام مستقبل الأمن المائي العربي ؟

- أوافق بشدة
- أوافق
- محايد
- لا أوافق
- لا أوافق بشدة

7/ ضعف الاهتمام العربي بالعمق الأفريقي والآسيوي يمثل أحد المهددات الأمنية في مجال المياه ؟

- أوافق بشدة
- أوافق
- محايد
- لا أوافق
- لا أوافق بشدة

8/ التعاون في مجال مشروعات السدود يمثل دعماً قوياً للموقف المائي العربي:

- أوافق بشدة
- أوافق
- محايد
- لا أوافق
- لا أوافق بشدة

9/ التمويل لمشروعات المياه من ضمن الحلول الجذرية لمشكلة المياه العربية :

- أوافق بشدة

- أوافق
- محايد
- لا أوافق
- لا أوافق بشدة

10/ إعادة تقسيم الموارد المائية بالمنطقة يصب في مصلحة الأمن المائي العربي :

- أوافق بشدة
- أوافق
- محايد
- لا أوافق
- لا أوافق بشدة

11/ قيام الشراكات الاقتصادية في مشروعات المياه بين الدول العربية تعتبر من أهم الحلول لمشاكل المياه في المنطقة العربية:

- أوافق بشدة
- أوافق
- محايد
- لا أوافق
- لا أوافق بشدة

المحور الثاني: التناول الصحفي :

1/ يغلب علي تناول الصحافة العربية لقضايا المياه الجانب السياسي والأجندة الوطنية :

- **أوافق بشدة**
- **أوافق**
- **محايد**
- **لا أوافق**
- **لا أوافق بشدة**

2/ تتناول الصحافة العربية قضايا المياه بموضوعية :

- **أوافق بشدة**
- **أوافق**
- **محايد**
- **لا أوافق**
- **لا أوافق بشدة**

3/ يتطلب تناول الصحافة العربية لقضايا الأمن المائي استخدام المعايير المهنية :

- **أوافق بشدة**
- **أوافق**
- **محايد**
- **لا أوافق**
- **لا أوافق بشدة**

4/ الصحافة العربية تفرد مساحات مقدرة من صفحاتها لقضايا المياه :

- **أوافق بشدة**

- **أوافق**
- **محايد**
- **لا أوافق**
- **لا أوافق بشدة**

5/ تناول الصحافة العربية لمواضيع الأمن المائي يعتمد على التغطية الآنية للأحداث الكبيرة المرتبطة بالمياه ؟

- **أوافق بشدة**
- **أوافق**
- **محايد**
- **لا أوافق**
- **لا أوافق بشدة**

6/في رأيك ماهى الطريقة المثلي للتناول الصحافة العربية لقضايا الأمن المائي ؟

ملحق (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

الدراسات العليا

كلية علوم الاتصال

بحث بعنوان :

التناول الصحفي لمهددات الأمن المائي العربي

دراسة تطبيقية على صحيفتي الرأي العام السودانية والأهرام المصرية

في الفترة من يناير 2004 م - ديسمبر 2007 م.

رسالة مقدمة للاستيفاء الكلي لمتطلبات درجة الدكتوراه في الصحافة والنشر

استمارة تحليل مضمون صحف الرأي العام والأهرام المصرية

إعداد الطالب : خالد عثمان محمود **إشراف : أ. د. حسن محمد الزين**

2013 م

استمارة تحليل مضمون في صحيفة / ..... رقم

الاستمارة (1)

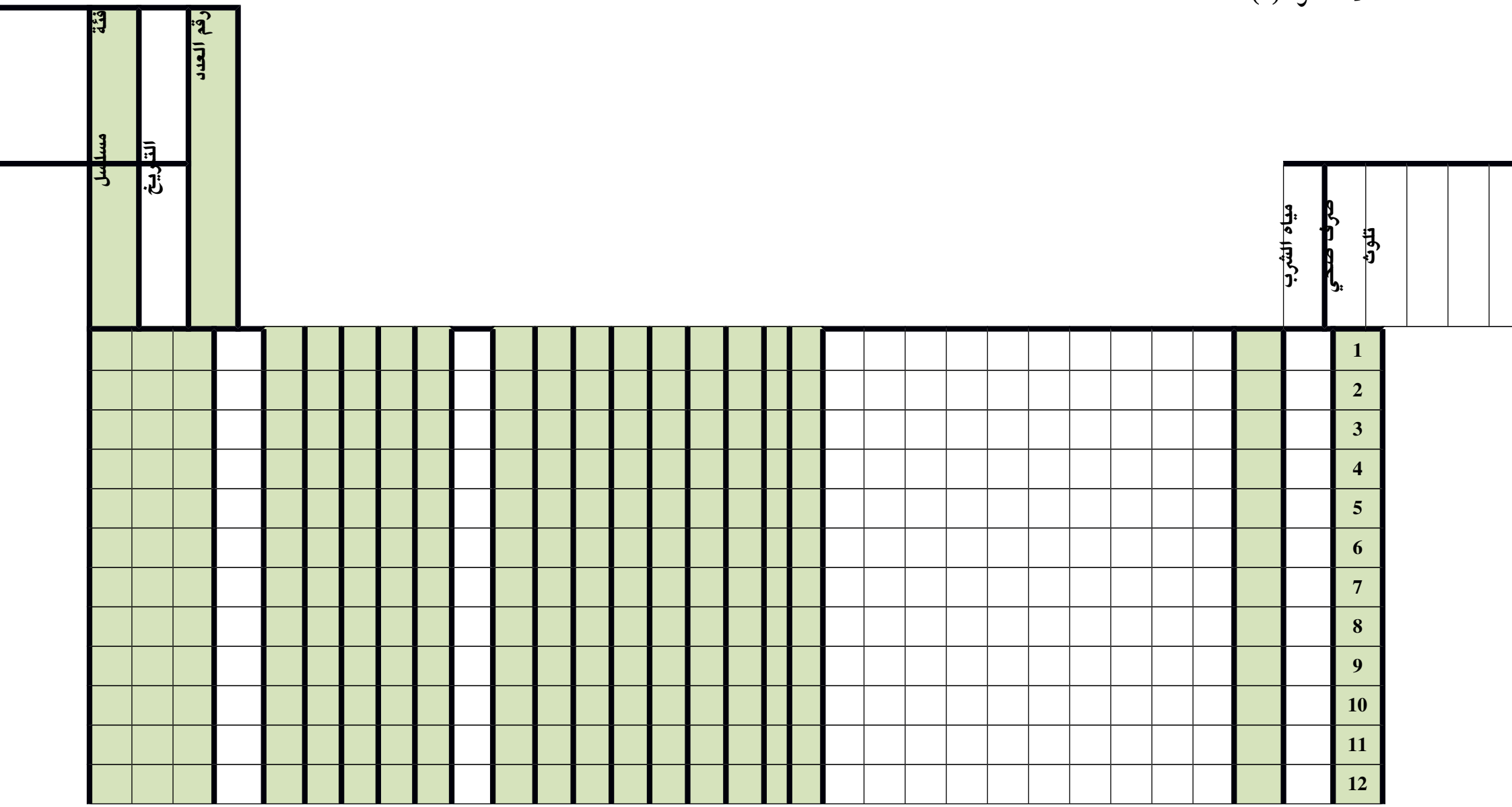

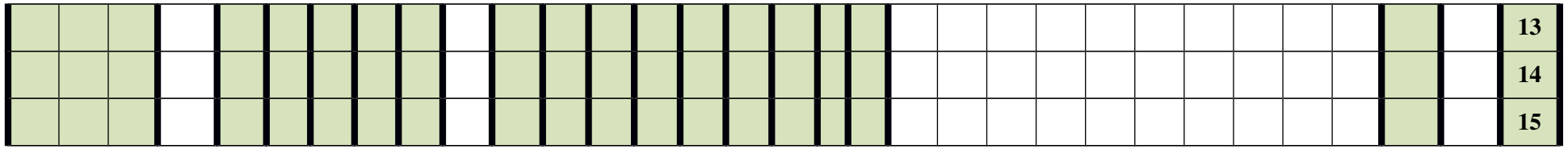
13
14
15

استمارة تحليل مضمون في صحيفة / ..... رقم

الاستمارة (2)

الفئة	نوع التوعية			محرر المادة						اتجاهات مضمون المادة	لغة الموضوع			الأساليب الاقناعية				فئة العناصر التيبوغرافية					اشكال المهددات المائية				
	أخرى	اجتماعي	جغرافي	سياسي	أخرى	أمني	كتيبات	ألوان	عناوين		صور	رسوم واشكال	مزدوج	عقلي	عاطفي	تهكمية	ساخرة	أدبية	علمية	محايدة	موجبة	سالبة	أخرى	صحفي عام	خبيرفي مجال المياه	اخرى	ثقافية	بيئية
متسلسل									رئيسي	فرعي																		
1																												
2																												
3																												
4																												
5																												
6																												
7																												
8																												
9																												
10																												
11																												
12																												
13																												
14																												